وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي
جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كليـة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

العنـــوان

دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي في البنوك

دراسة حالة البنوك العمومية الجزائرية

تخصص : إدارة مالية

إعداد الطلبة :
- **بوجنانة أنفال**
- **بولعروق حكيمة**

تحت إشراف الأستاذ:
– حنوف عبد الرحمان

تم تقييمها أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذة غالية بوزنيط	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ حنوف عبد الرحمان	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذ قيرة عمر	جامعة جيجل	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020

وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي
جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كليـة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

العنـــوان

دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي في البنوك

دراسة حالة البنوك العمومية الجزائرية

تخصص : إدارة مالية

إعداد الطلبة :
- **بوجنانة أنفال**
- **بولعروق حكيمة**

تحت إشراف الأستاذ:
– حنوف عبد الرحمان

تم تقييمها أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذة غالية بوزنيط	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ حنوف عبد الرحمان	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذ قيرة عمر	جامعة جيجل	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "من لا يشكر الناس لا يشكر الله ومن اهدى اليكم معروفا فكافئوه فان لم تستطيعوا فأدعوا له"

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى الاستاذ المشرف "حنوف عبد الرحمان" على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في اثراء موضوع دراستنا في جوانب مختلفة، ونشكر كل من ساهم في انجاز هذه المذكرة من قريب او بعيد ومن ساعدنا ولو بكلمة طيبة في انجاز هذا العمل المتواضع.

اهداء

الحمد لله الذي مهما حمدناه فلن نستوفي حمده....والصلاة والسلام على اشرف المرسلين نهدي هذا العمل المتواضع الى:

الوالدين الكريمين اللذان كانا عونا وسندا، وكان لدعائهما المبارك اثر كبير في انجاز هذا العمل.

الاخوة والاخوات الاعزاء الذين قدموا المساعدة.

الاحباء والاصدقاء وتشجيعهم المستمر من اجل المواصلة والمثابرة.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الشكر	
الاهداء	
فهرس المحتويات	I
قائمة الاشكال	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الملاحق	VI
قائمة المختصرات	VII
مقدمة	ا-خ
الفصل الاول: تأصيل نظري للحوكمة البنكية	**08**
تمهيد	**09**
المبحث الاول: النظريات الممهدة لظهور الحوكمة	**10**
المطلب الاول: نظرية الوكالة	**10**
المطلب الثاني: نظرية تكاليف المعاملات	**13**
المطلب الثالث: نظرية تجدر المسيرين	**14**
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للحوكمة البنكية	**16**
المطلب الاول: مفهوم الحوكمة البنكية	**16**
المطلب الثاني: اهداف ومحددات الحوكمة البنكية	**18**
المطلب الثالث: العناصر الاساسية لتطبيق الحوكمة البنكية	**19**
المطلب الرابع: الاطراف الفاعلة بتطبيق الحوكمة البنكية	**21**
المبحث الثالث: مبادئ الحوكمة البنكية وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادية والتنمية ولجنة بازل.	**25**
المطلب الاول: مبادئ منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية	**25**
المطلب الثاني: مبادئ الحوكمة وفقا للجنة بازل سنة 2006	**29**
المبحث الرابع: تقييم مستوى الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية	**31**
المطلب الاول: تقييم الحوكمة البنكية في ظل مستوى الشفافية والافصاح	**32**
المطلب الثاني: تقييم الحوكمة البنكية في ظل هيكل مجلس الادارة وعمله	**33**
المطلب الثالث: تقييم مستوى الحوكمة البنكية في ظل الالتزام بالقوانين ولوائح حوكمة الشركات	**34**

المطلب الرابع: تقييم مستوى الحوكمة البنكية في ظل فعالية عمليات الرقابة	**34**
خلاصة	**36**
الفصل الثاني: الاطار النظري للأداء المالي في البنوك وعلاقته بميكانيزمات الحوكمة البنكية	**37**
تمهيد	**38**
المبحث الاول: الاطار المفاهيمي للأداء المالي في البنوك والمؤسسات المالية	**39**
المطلب الاول: تعريف الاداء المالي	**39**
المطلب الثاني: اهداف ومعايير الاداء المالي	**40**
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الاداء المالي	**41**
المبحث الثاني: اساسيات تقييم الاداء المالي في البنوك والمؤسسات المالية	**42**
المطلب الاول: تعريف تقييم الاداء المالي والاهمية	**42**
المطلب الثاني: خطوات تقييم الاداء المالي	**44**
المطلب الثالث: الاطراف المستفيدة من تقييم الاداء المالي	**45**
المطلب الرابع: مؤشرات تقييم الاداء المالي	**46**
المبحث الثالث: علاقة ميكانيزمات الحوكمة بالأداء المالي في البنوك والمؤسسات المالية	**52**
المطلب الاول: دور فعالية مجالس الادارة في تحسين الاداء المالي في البنوك والمؤسسات المالية	**52**
المطلب الثاني: دور انظمة الرقابة والتدقيق في تحسين الاداء المالي في البنوك والمؤسسات المالية	**55**
المطلب الثالث: دور ميكانيزمي الافصاح والشفافية في تحسين الاداء المالي في البنوك والمؤسسات المالية	**58**
المطلب الرابع: دور فعالية ادارة المخاطر في تحسين الاداء المالي في البنوك والمؤسسات المالية	**60**
خلاصة	**63**
الفصل الثالث: دراسة تأثير مبادئ الحوكمة على الاداء المالي	**64**
تمهيد	**65**
المبحث الاول: الاطار المنهجي للدراسة	**66**
المطلب الاول: منهج ومجتمع وعينة الدراسة	**66**
المطلب الثاني: اداة الدراسة	**66**

المطلب الثالث: اساليب تحليل اراء افراد عينة الدراسة	**75**
المبحث الثاني: عرض وتحليل بيانات الدراسة	**76**
المطلب الاول: عرض وتحليل البيانات الشخصية والوظيفية	**76**
المطلب الثاني: عرض وتحليل بيانات محاور الاستبانة	**79**
المبحث الثالث: اختبار صحة فرضيات الدراسة.	**90**
المطلب الاول: اختبار صحة الفرضية الفرعية الاولى	**90**
المطلب الثاني: اختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية	**92**
المطلب الثالث: اختبار صحة الفرضية الفرعية الثالثة	**93**
المطلب الرابع: اختبار صحة الفرضية الفرعية الرابعة	**94**
المطلب الخامس: اختبار صحة الفرضية الرئيسية	**95**
خلاصة	**96**
الخاتمة	**98**
قائمة المراجع	**103**
الملاحق	
الملخص	

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مقياس ليكرث الخماسي	67
02	صدق الاتساق الداخلي لعبارات البعد الاول المتعلقة بمجالس الادارة	69
03	صدق الاتساق الداخلي لعبارات البعد الثاني والمتعلقة بالشفافية والافصاح	70
04	صدق الاتساق الداخلي لعبارات البعد الثالث والمتعلقة بالرقابة والتدقيق	71
05	صدق الاتساق الداخلي لعبارات البعد الرابع والمتعلقة بإدارة المخاطر	72
06	صدق الاتساق الداخلي للعبارات المتعلقة بالأداء المالي	73
07	صدق الاتساق الداخلي المتعلقة بالأبعاد والمحاور	73
08	صدق الاتساق الداخلي المتعلقة بالمحور الاول والمحور الثاني	74
09	معامل الفا كرونباخ لثبات محاور الاستبانة	74
10	توزيع افراد عينة الدراسة حسب الجنس	76
11	توزيع افراد عينة الدراسة حسب العمر	77
12	توزيع افراد عينة الدراسة حسب المستوى العلمي	77
13	توزيع افراد عينة الدراسة حسب الخبرة	78
14	توزيع افراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي	79
15	اجابات افراد عينة الدراسة حول بعد مجالس الادارة	80
16	اجابات افراد عينة الدراسة حول بعد الافصاح والشفافية	82
17	اجابات افراد عينة الدراسة حول بعد الرقابة والتدقيق	84
18	اجابات افراد عينة الدراسة حول بعد ادارة المخاطر	86
19	اجابات افراد عينة الدراسة حول محور الاداء المالي	88
20	نتائج اختبار صحة الفرضية الفرعية الاولى	90
21	نتائج اختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية	91
22	نتائج اختبار صحة الفرضية الفرعية الثالثة	92
23	نتائج اختبار صحة الفرضية الفرعية الرابعة	94
24	نتائج اختبار صحة الفرضية الرئيسية	95

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مشاكل نظرية الوكالة	**12**
02	الاطراف الفاعلة في الحوكمة البنكية	**22**
03	راس المال العامل	**51**
04	علاقة مبادئ الحوكمة بالأداء المالي	**62**

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	استبانة الدراسة
02	قائمة الاساتذة المحكمين للاستبانة
03	الصدق البنائي لأبعاد ومحاور الاستبانة
04	نتائج معامل الفا كرونباخ
05	نتائج توزيع افراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية
06	نتائج اجابات افراد عينة الدراسة
07	نتائج اختبار صحة الفرضيات

الاختصار	المدلول
OECD	Organisation for Economic co-operation and Development.
CPA	Cetified Public Accountant.

مقدمة عامة

لقد شهد القطاع البنكي العديد من التطورات السريعة جراء التطور التكنولوجي الذي مس هذا القطاع، وما صاحبها من ارتفاع في حجم المخاطر مما زاد تركيز الاهتمام بالحوكمة البنكية ما يضمن سلامة النظام البنكي واستقراره.

في اطار الحديث عن الحوكمة باعتبارها من اهم الميكانزيمات التي تعمل بصفة اساسية على رفع الكفاءة الاقتصادية للبنك من خلال وضع اسس للعلاقة بين ادارة البنك ومجلس الادارة والمساهمين، كما يسمح تطبيق قواعد الحوكمة بزيادة ثقة المستثمرين من خلال ضمان حقوقهم، كما تسمح بتخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والاداري، ونظراً لهذه الاهمية ظهرت العديد من المنظمات الدولية والمحلية التي تحث على تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية، ومن اهم هذه المبادئ نذكر، مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) لسنة 2004، مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية لسنة 2006، وتتجلى اهمية هذه المبادئ في تحسين الاداء المالي من خلال، تحقيق الاستغلال الامثل للموارد المتاحة، تنفيد العمليات بكفاءة، فعالية اتخاد القرارات، تعزيز ثقة العملاء، محاربة الفساد والانحرافات والتقليل من المخاطر.

من خلال ما سبق يطرح موضوع تطبيق البنوك العمومية لهذه المبادئ للنقاش بحدة، خصوصاً في ظل الازمات المالية التي واجهتها العديد من البنوك، وفي اطار التماشي مع المتطلبات الدولية للإدارة الرشيدة تم اصدار العديد من الانظمة والقوانين التشريعية من اهمها، القانون رقم 11-08 المتعلق بالأنظمة الرقابة الداخلية التي تنص على ضرورة انشاء آليات مؤسساتية للحوكمة في البنوك، والقانون 06-01 الذي يهدف الى تدعيم التدابير الرامية للوقاية من الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية.

إشكالية الدراسة:

للتعرف اكثر على دور الحوكمة في تحسين الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية وبناءًا على ما سبق فإن دراستنا تسعى للإجابة عن الإشكالية التالية:

هل يوجد دور للحوكمة البنكية وفقا لمبادئ لجنة بازل لسنة 2006 في تحسين الأداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية؟

في حدود السؤال الرئيسي سوف نقوم بطرح مجموعة من الاسئلة الفرعية على النحو التالي:

1- ما هو دور فعالية مجالس الادارة وفقا لمبادئ لجنة بازل لسنة 2006 للحوكمة البنكية في تحسين الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية.

2- ما هو دور تبني مبدأ الشفافية والافصاح وفقا لمبادئ لجنة بازل لسنة 2006 للحوكمة البنكية في تحسين الأداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية.

3- ما هو دور تفعيل انظمة التدقيق والرقابة وفقا لمبادئ لجنة بازل لسنة 2006 للحوكمة البنكية في تحسين الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية.

4- ما هو دور تبني انظمة المخاطرة وفقا للمبادئ لجنة بازل لسنة 2006 للحوكمة البنكية في تحسين الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية.

فرضيات الدراسة:

من اجل الوصول الى اهداف الدراسة سوف نقوم بوضع فرضية رئيسية بالإضافة الى الفرضيات الفرعية.

- **الفرضية الرئيسية:** تنص الفرضية الرئيسية على انه يوجد دور لتبني تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية.

من خلال الفرضية الرئيسية يمكن طرح الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الفرعية الاولى:** يوجد دور لتطبيق مبادئ الحوكمة والمتعلقة بمجالس الادارة في تحسين الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية عند مستوى الدلالة (0.05).

- **الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد دور لتبني مبدأ الشفافية والافصاح وفقا لمبادئ لجنة بازل في تحسين الأداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية عند مستوى الدلالة (0.05).

- **الفرضية الفرعية الثالثة:** يوجد دور لتفعيل انظمة التدقيق والرقابة وفقا لمبادئ لجنة بازل لتحسين الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية عند مستوى الدلالة (0.05).

- **الفرضية الفرعية الرابعة:** يوجد دور لتبني فعالية انظمة المخاطر وفقا لمبادئ لجنة بازل في تحسين الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية عند مستوى الدلالة (0.05).

أهمية الدراسة:

تتضح اهمية الدراسة كونها تطرح موضوع يسمح بإبراز دور مبادئ الحوكمة في تحسين الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية، حيث ان تطبيق البنوك العمومية الجزائرية لمبادئ الحوكمة سيزيد من شفافية ومصداقية المعلومات المالية التي تنشرها البنوك، كما تسمح مبادئ الحوكمة بالتقليل من الفساد المالي وتعزيز الثقة.

اهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل وتقييم دور تطبيق آليات الحوكمة وفقا لمبادئ لجنة بازل في تحسين الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية، وهذا بناءا على اجابات افراد عينة الدراسة اضافتا الى تحقيق الاهداف التالية:

- دراسة وتحليل آليات الحوكمة وفقا لمبادئ لجنة بازل.
- دراسة وتقييم الأداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية .

منهجية الدراسة:

للإجابة على اشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي في الفصل الاول والثاني ذلك باستعراض الاطار النظري للحوكمة البنكية للأداء المالي ووفقاً لمتطلبات لجنة بازل الصادرة سنة 2006، اما بالنسبة للجانب التطبيقي سوف نعتمد على اداة الاستبيان وبرنامج spss، لمعالجة البيانات المجمعة حيث سنستخدم مجموعة من الادوات الاحصائية من بينها المدى، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري من اجل تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة.

اسباب اختيار الموضوع:

تتمثل اهم اسباب اختيار الموضوع في النقاط التالية:

- حداثة الموضوع والاهمية المتزايدة التي اصبحت تحظى بها الحوكمة في البنوك.
- اهمية البنوك العمومية الجزائرية ودورها في تمويل الانشطة والقطاعات الاقتصادية التي تؤدي الى تحسين وتنمية الاقتصاد الوطني.
- ارتباط الموضوع بمجال التخصص ادارة مالية.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي:

- **حدود زمنية:** اجريت هذه الدراسة خلال الفترة الزمنية 2020-2021.
- **حدود مكانية:** لدراسة دور تطبيق الحوكمة في تحسين الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية تم طرح الاستبيان على عينة عشوائية من موظفين العاملين على مستوى الوكالات لولاية جيجل.

الدراسات السابقة:

لإعداد هذه الدراسة قمنا بالاطلاع على مجموعة من الدراسات والتي لها علاقة مع موضوعنا ومن اهم هذه الدراسات .

الدراسة الاولى:

دراسة رايس حده، نوي فاطمة الزهرة ، لسنة 2007، بعنوان **دور الحوكمة في تحسين اداء البنوك الجزائرية** وجاءت هذه الدراسة كمقال في مجلة الحقوق والعلوم السياسية_ دراسات اقتصادية جامعة زيان عاشور بالجلفة، وقد هدف الباحثين الى دراسة دور الحوكمة في تحسين اداء البنوك الجزائرية، حيث اعتمد الباحثين على المنهجين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وقد توصلا الى النتائج التالية:

– العمل على تحسين دور مجالس الادارة وذلك من خلال اعادة تشكيلها ووضع تنظيمات جديدة.

– ضمان النزاهة والحيادية لكافة العاملين في المؤسسة بدءاً من مجلس الادارة والمديرين التنفيذين حتى ادنى مستوى للعاملين في البنوك.

– محاربة الفساد المالي والاداري وتفادي وجود اخطاء عمدية او انحراف متعمد او غير متعمد ومنع استمراره او العمل على تقليله الى ادنى قدر ممكن باستخدام انظمة الرقابة المتطورة.

في هذه الدراسة قام الباحثين بإجراء دراسة عن واقع الحوكمة المصرفية في الجزائر اما في دراستنا الحالية فقد جاءت في شكل دراسة ميدانية حول دور الحوكمة في تحسين الاداء المالي للبنوك العمومية.

الدراسة الثانية:

دراسة بوحديد ليلى، يحياوي الهام، لسنة 2014 بعنوان **الحوكمة ودورها في تحسين الاداء المالي للمؤسسات الجزائرية**، وجاءت هذه الدراسة كمقالة في المجلة اداء المؤسسات التجارية بجامعة باتنة، وقد هدفت الباحثتين الى دراسة الحوكمة ودورها في تحسين الاداء المالي للمؤسسات الجزائرية، حيث اعتمدت الباحثتين في هذه الدراسة على المنهجين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وقد توصلت الباحثتين الى النتائج التالية:

– تلعب الشفافية دور كبير في جذب راس المال كما ان التواصل المنظم وحل الصراعات فيها من اهم عوامل النجاح.

– ضرورة اصدار قوانين وقواعد وطنية لإرساء حوكمة المؤسسات في الجزائر، وايضا الزامية نشر التقارير السنوية لمختلف المؤسسات التي يجب ان تتضمن مختلف المعلومات المالية وغير المالية.

– اجراء تقييم شامل لأداء مجلس الادارة وفقا للمعايير المحاسبية والرقابة في الجزائر لتحديد المجالات التي

يستوجب التغيير مثل جهة ارتباط المجلس والجهات الممثلة حاليا في عضويتهن ومستوى مساهمتها في انجاز اعمال المجلس ونجاحها، فضلا عن مستلزمات الاساسية المالية وغير المالية التي يجب ان تتوفر لدى المجلس لضمان وتعزيز استقلاليته.

-اعتماد المعايير المحاسبية والتدقيقية الدولية بصفة الزامية او اختيارية استنادا الى نتائج المراجعة التي من المفترض ان تقوم بها اللجنة لكل من القوانين والانظمة والتعليمات، وكذلك نتائج تقييم الاداء.

- زيادة قيمة المؤسسة والعمل على تخفيض المخاطر.

قامت الباحثة بإجراء دراسة الحوكمة ودورها في تحسين الاداء المالي للمؤسسة الجزائرية، اما في الدراسة الحالية فقد جاءت في شكل دراسة ميدانية حول دور الحوكمة في تحسين الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية.

الدراسة الثالثة:

دراسة نوي فاطمة الزهرة، لسنة 2016-2017 **بعنوان اثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين اداء البنوك الجزائرية**، هي اطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية وقد هدفت الباحثة الى دراسة اثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين اداء البنوك الجزائرية، حيث اعتمدت في هذا الاطار على المنهجين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي كما أخذت عينة المتمثلة في البنوك العاملة في الجزائر ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الباحثة:

- العمل على المراجعة المستمرة للنصوص التشريعية والتنظيمية البنكية القائمة حتى تتكيف مع المستجدات التي تطرأ على الساحة المصرفية المحلية والدولية، وإصدار نصوص جديدة وبالأخص تلك التي تنظم الهياكل الإدارية في البنوك، وتطوير معايير المحاسبة والمراجعة.
- ضرورة العمل على إنشاء إدارة للمخاطر كعنصر أساسي من إدارة البنك على أن يكون الهدف الرئيسي لهذه العملية التحقق من أن أهداف البنك المتعلقة بنشاطه تبقى ضمن المستوى المقبول للمخاطر.
- تدعيم الدور الوقائي لصندوق ضمان الودائع المصرفية، وذلك بإعطائه الحق في الرقابة والإشراف على البنوك والتأكد من سلامتها المالية بالشكل الذي يمكنه من أن يلعب دورا إيجابيا في حوكمة البنوك الجزائرية، ووضع آلية للإنذار المبكر تعمل على تفادي تكرار الآثار المدمرة للأزمات البنكية التي هزت استقرار ومصداقية النظام البنكي الجزائري.
- تدعيم عملية الإفصاح والشفافة في البنوك الجزائرية من خلال حثها على نشر وإعلان المعلومات والبيانات المالية والمصرفية الخاصة بها لتكون متاحة للجمهور العام، ويمكن الاعتماد في ذلك على مجلات دورية متخصصة، والمواقع الإلكترونية مع الحرص على الدقة والمصداقية في نشر وإعلان المعلومات.

في هذه الدراسة قامت الباحثتين بإجراء دراسة ميدانية على عينة من البنوك العاملة في الجزائر، اما في الدراسة الحالية سوف نختار عينة اخرى لإجراء الجانب التطبيقي والمتمثلة البنوك العمومية الجزائرية.

الدراسة الرابعة:

دراسة هشام بورمة لسنة 2016-2017 بعنوان **الحوكمة المؤسسية وتطبيقاتها في البنوك الاسلامية،** اطروحة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، وقد هدف الباحث الى دراسة الحوكمة وتطبيقاتها في البنوك الاسلامية، حيث اعتمد في هذا الاطار على المنهجين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، كما اخذ عينة عشوائية المتمثلة في البنوك الاسلامية، ومن اهم النتائج التي توصل اليها الباحث نذكر ما يلي:

- تلتزم البنوك الاسلامية بمبدأ الافصاح والشفافية بفعالية، بحيث تلتزم بنشر التقارير المالية السنوية المعدة بدقة وشفافية، بعد عرضها على مدقق خارجي ذو سمعة جيدة.

- تلتزم البنوك الاسلامية بمبادئ الحوكمة المؤسسية المتعلقة بإجراءات المراجعة الداخلية والخارجية بشكل فعال، من خلال توظيف اعضاء ذوي تأهيل علمي وخبرة مهنية تمكنهم من السيطرة وضبط الامور بشكل سليم، كما تلتزم البنوك الاسلامية بممارسة وظيفة المراجعة بموضوعية ونزاهة واستقلالية.

في هذه الدراسة قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية على عينة من البنوك الاسلامية، اما في الدراسة الحالية سوف نختار عينة من الموظفين في البنوك على مستوى وكالات جيجل.

الدراسة الخامسة:

دراسة ادوردو تانديلين لسنة 2007 بعنوان **corporate governance, risk management, and bank performance: does type of ownership matter?** وهي مذكرة ماستر تخصص اقتصاد، وقد هدف الباحث الى دراسة العلاقة بين الحوكمة وادارة المخاطر واداء البنك في القطاع المصرفي الإندونيسي، وقد اعتمد في هذا الاطار على المنهجين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي ومن اهم النتائج التي توصل اليها الباحث: ان البنوك الأجنبية تشمل علاقة ذات دلالة احصائية بين الحوكمة وادارة المخاطر وفي الوقت نفسه، هناك علاقة وتأثير كبير بين ادارة المخاطر واداء البنك.

قام الباحث بإجراء دراسة العلاقة بين الحوكمة وادارة المخاطر واداء البنك في القطاع المصرفي الاندونيسي اما في الدراسة الحالية، فقد جاءت في شكل دراسة ميدانية حول دور الحوكمة في تحسين الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية.

صعوبات الدراسة:

من اهم الصعوبات التي واجهتنا في اطار اعدادنا لهذه الدراسة:

– صعوبة الحصول على المعلومات من قبل بعض البنوك.

– نقص المواضيع التي تربط بين الحوكمة البنكية والاداء المالي.

– المرحلة الاستثنائية التي نمر بها بسبب انتشار فيروس كورونا نتج عنه سياسات وبروتوكولات ادت الى اجراء الدراسة في ظروف غير حسنة.

تقسيمات الدراسة:

بناءا على اهداف وفرضيات موضوع الدراسة، وفي حدود الاشكالية المطروحة، سوف نقوم بتقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول وذلك على النحو التالي:

– **الفصل الاول** والذي يندرج تحت عنوان:" تأصيل نظري للحوكمة البنكية"، حيث نقوم بتقسيمه الى اربعة مباحث اساسية، حيث سنتناول في المبحث الاول النظريات الممهدة لظهور الحوكمة اما في المبحث الثاني سنتطرق الى الإطار المفاهيمي للحوكمة البنكية، اما مبادئ الحوكمة البنكية وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادية و التنمية ولجنة بازل تناولناها في المبحث الثالث، وفي الاخير قمنا بتقييم مستوى الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية.

– **الفصل الثاني** والموسوم ب" الاطار النظري للأداء المالي للبنوك وعلاقته بمكانيزمات الحوكمة البنكية"، وقمنا بتقسيمه الى مبحثين رئيسيين، حيث سنتطرق في المبحث الاول للاطار المفاهيمي للأداء المالي في البنوك والمؤسسات المالية، وفي المبحث الثاني سوف نتطرق لأساسيات تقييم الاداء المالي في البنوك والمؤسسات المالية، اما في المبحث الثالث قمنا بإبراز علاقة مبادئ الحوكمة البنكية بالأداء المالي في البنوك والمؤسسات المالية.

– **الفصل الثالث** والاخير خصصناه لدراسة دور تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين الاداء المالي وفقاً لمبادئ لجنة بازل الصادرة سنة 2006 في البنوك العمومية الجزائرية، حيث قسمناه الى ثلاثة مباحث رئيسية، المبحث الاول بعنوان الاطار المنهجي للدراسة، اما المبحث الثاني تناول عرض وتحليل بيانات الدراسة، وفي الاخير قمنا باختبار صحة الفرضيات.

الفصل الاول: تأصيل نظري للحوكمة البنكية

المبحث الاول: النظريات الممهدة لظهور الحوكمة البنكية

المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للحوكمة البنكية

المبحث الثالث: مبادئ الحوكمة البنكية وفقا لمنظمة التعاون الاقتصادية والتنمية ولجنة بازل لسنة 2006

المبحث الرابع: تقييم مستوى الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية

تمهيد:

نظرا للأهمية المتزايدة التي تكتسبها البنوك في الجهاز المصرفي والذي بات يمثل ركنًا من اركان التطور الاقتصادي لأي بلد، تسعى معظم الحكومات للمحافظة على دور الجهاز المصرفي من خلال التشريعات والقوانين واللوائح التنظيمية والتعليمات التي تضمن الرقابة والاشراف، وجعله يتلاءم مع الأهداف الاقتصادية العامة وتماشيا مع التطورات المصرفية واستدراكا للانهيارات التي مست العديد من البنوك والمؤسسات المالية، تولدت الحاجة الى الحوكمة في القطاع المصرفي والتي تعد مهمة لضمان سلامة الجهاز المصرفي.

وعليه سنتطرق من خلال هذا الفصل والموسوم بالتأصيل النظري للحوكمة البنكية الى النظريات الممهدة لظهور الحوكمة في المبحث الاول، الاطار المفاهيمي للحوكمة البنكية في المبحث الثاني اما المبحث الثالث فيتضمن مبادئ الحوكمة البنكية وفقا لمنظمة التعاون الاقتصادية والتنمية ولجنة بازل لسنة 2006 وفي الاخير المبحث الرابع الذي يتناول تقييم مستوى الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية.

المبحث الاول: النظريات الممهدة لظهور الحوكمة البنكية.

تستمد الجدور التاريخية للحوكمة من خلال عدة نظريات فسرت ضرورة وجودها بالمؤسسات لتلافي النقائص والتصرفات التي كانت تحكم عمل المديرين ومن اهم هذه النظريات، نظرية الوكالة، نظرية التجذر، ونظرية تكاليف المعاملات.

المطلب الاول: نظرية الوكالة.

لقد نشأت نظرية الوكالة كمحاولة لحل مشكلة تعارض المصالح وذلك من خلال نظرتها الى الشركة على انها سلسلة من التعاقدات الاختيارية بين الاطراف المختلفة في الشركة.

اولاً: مفهوم نظرية الوكالة

يعود الفضل في تطوير نظرية الوكالة الى الاقتصاديين الامريكيين جنسن ومايكينغ (Jensen & Mecking) سنة 1976 حيث عرفا نظرية الوكالة بأنها: "علاقة بموجبها يلجأ الموكل لخدمات شخص آخر الوكيل، الذي يقوم بالتصرف نيابة عنه لأداء بعض المهام".[1]

كما وصفت نظرية الوكالة المنشأة بأنها: "مجموعة من العلاقات التعاقدية وان وجود المنشأة يتحقق من خلال واحد او اكثر من هذه العقود الاتفاقية، وان عقود الاستخدام ماهي الا ادوات لتخصيص الموارد ووصف الغرض من نشاط المؤسسة، وبالتالي يمكن دراسة سلوك المنشأة عن طريق تحليل الخصائص العامة لعقود التوظيف الخاصة بها.[2]

ثانيا: فروض نظرية الوكالة

تقوم نظرية الوكالة على مجموعة من الفرضيات تتمثل فيما يلي:[3]

1- كفاءة الاسواق: ترتبط كفاءة السوق المالية بالأساس بالعلاقة بين القيمة السوقية للأدوات المالية ولاسيما الاسهم العادية، والمعلومات المتاحة ومدى انعكاس تلك المعلومات بالقيمة السوقية للأوراق المالية بشكل كامل وسريع وموضوعي، سواء كانت هذه المعلومات مستنبطة من القوائم المالية او في تحليلات او تقارير عن أداء الشركات.

---

[1] Fateh Debla**, Gouvemance d'entreprise et gestion de l'immatériel dans les entreprises privatisées en Algérie: exemple des ressources immaine , revue des recherches économique et managériales**, faculté des sciences économique et gestion, université Mohamed Khi der, Biskra, 2007, p: 62.

[2] طارق عبدالعالي حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم _المبادئ _التجارب _تطبيقات الحوكمة في المصارف)**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص: 69.

[3] بتول محمد نوري وعلي خلف سليمان، **حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل الوكالة**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 02، العدد02، جامعة المستنصرية، العراق، 2011، ص ص: 38-41.

2- فـرض التصـرف الرشـيد: تشـير نظريـة الوكالـة الـى انـه فـي اسـواق العمـل ورأس المـال يتجـه الـوكلاء الـى تعظـيم منفعـتهم الخاصـة علـى حسـاب حملـة الأسـهم فـي الشـركة، اذ ان الـوكلاء يمتلكـون القـدرة ان يعملوا على تحقيق مصالحهم الشخصية مفضلين ذلك على مصالح المالكين.

3- فـرض اخـتلاف الأفضـليات لأطـراف العلاقـة: ان هنـاك اخـتلاف بـين اهـداف وافضـليات كـلا مـن الأصـيل (الموكـل) والوكيـل، فبينمـا يسـعى الاول الـى الحصـول علـى اكبـر قـدر ممكـن مـن الـربح فـإن الطـرف الثـاني الوكيـل يسـعى الـى تعظـيم منفعتـه، مـن خـلال الحصـول علـى اكبـر قـدر ممكـن مـن المكافآت والحوافز مع بدل جهد اقل.

4- فـرض الاخـتلاف فـي خاصـية تحمـل المخـاطر: لكـل مـن الأصـيل والوكيـل موقـف اتجـاه المخـاطر فبينمـا الأصـيل يعـد محايـدًا للمخـاطر فالوكيـل يتميـز بابتعـاده او تجنبـه للمخـاطر، ويعنـي ذلـك انـه يتطلـب مـن الأصـيل ان يقـوم بجعـل الوكيـل يتحمـل كـل المخـاطر او جـزء منهـا لكـي لا يـؤدي ذلـك الـى الأضرار بمصالح الأصيل.

5- فـرض عـدم تماثـل المعلومـات: تفـرض نظريـة الوكالـة ان المالـك غيـر قـادر علـى مراقبـة جميـع اعمـال الإدارة، مـن الممكـن ان تكـون مختلفـة عـن تلـك التـي يفضـلها المـلاك ويحـدث بسـبب الاخـتلاف في أهداف ورغبات الإدارة، او بسبب ان الإدارة تحاول التهرب من العمل وخداع المالكين.

ثالثا: تكاليف الوكالة

تصنف تكاليف الوكالة الى ثلاثة انواع هي:[1]

1- نفقـات الرقابـة والتحفيـز: هـذه التكـاليف يتحملهـا الأصـل وتتضـمن النفقـات المتعلقـة بتسـيير المعلومة، الرقابة، التحفيز.

2- نفقات الالتزام: هذه التكاليف يتحملها الوكيل والتي تعبر عن التنفيذ الجيد للعقد.

3- تكـاليف الفرصـة الضـائعة: تكـاليف الفرصـة الضـائعة هـي مـا كـان يمكـن ان يحصـل عليـه كـل طرف لو لم يتعاقد مع الآخر.

[1] عبـد الفتـاح بـوخمخم، **نظريـات الفكـر الاداري تطـور وتبـاين ام تنـوع وتكامـل**، مداخلـة ضـمن الملتقـى الـدولي حـول عولمـة الإدارة فـي عصـر المعرفة، جامعة الجنان، لبنان، 2012، ص: 22.

رابعا: المشكلة الناتجة عن علاقة الوكالة

تعبر نظرية الوكالة عن العلاقة التعاقدية بين الأصيل والوكيل لذا فهي تهدف الى صياغة علاقة تجعل تصرفات الوكيل تتصب في تعظيم الثروة الذي من خلال هذا ينشأ مشاكل عديدة نلخصها في الشكل الموالي:

الشكل رقم(01) : مشاكل نظرية الوكالة

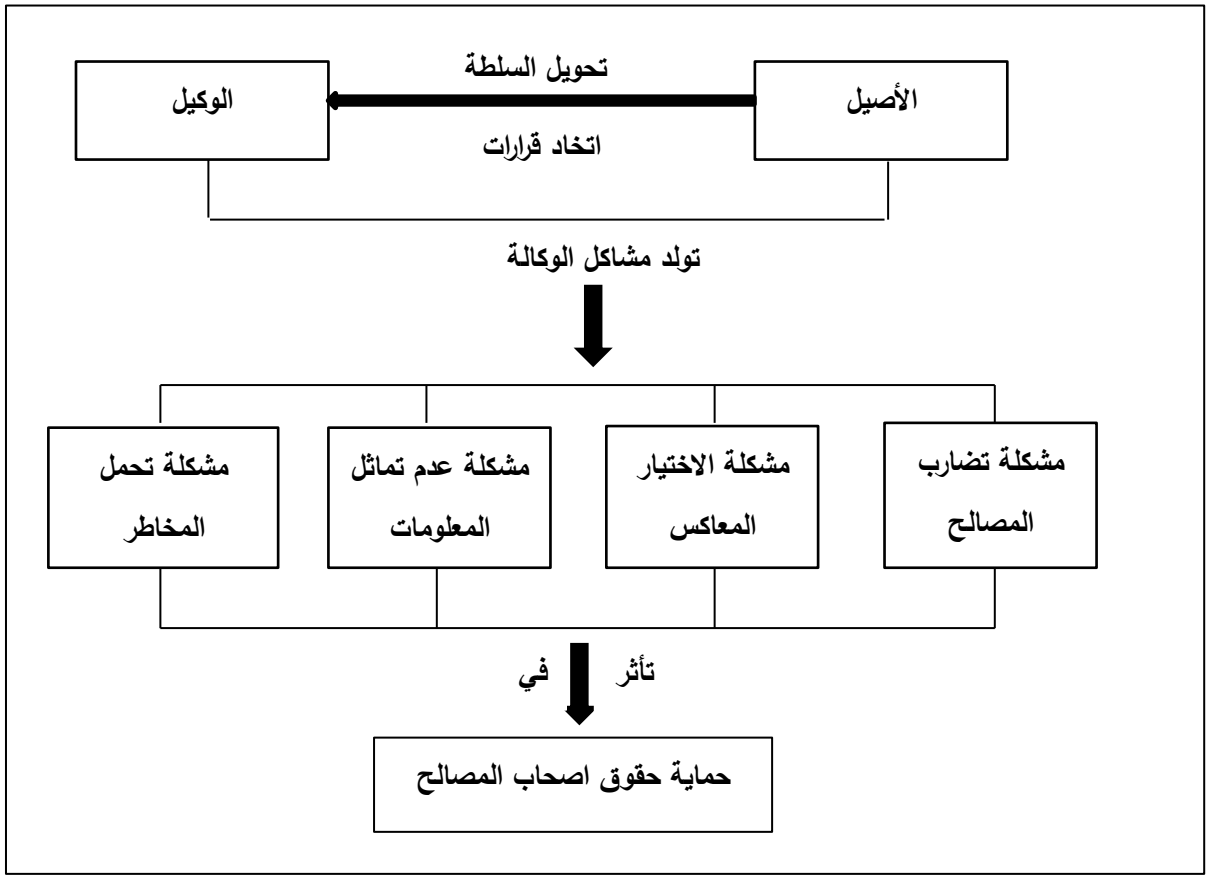

المصدر: بتول محمد النوري وعلي خلف الله سليمان، حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل الوكالة، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد02، جامعة المستنصرية، العراق، 2011، ص: 41.

يتضح من خلال الشكل ان الاصيل يقوم بتعيين الوكيل للقيام بأعمال لصالحه من اجل تعظيم ثروته، ومن اجل اتخاذ القرار له يقوم بتفويض السلطة للوكيل، هذا الاخير يعرض الاصيل الى خسائر نتيجة تصرفاته وعدم بدله للجهد الكافي من اجل تعظيم عائد الاصيل، فتنشأ عدة مشاكل تتمثل فيما يلي:

1- مشكلة تضارب المصالح: والتي تعتبر من اهم المشاكل الي تفرزها نظرية الوكالة فكل من الأصيل والوكيل يتميز بالعقلانية والرشادة، حيث يسعى كل واحد منها لتعظيم منافعه ولو على حساب الطرف الآخر وهذا ما يفسر تصرفات كل منهما.[1]

2- مشكلة الاختيار العكس: تنشأ عندما تكون لدى الوكيل قدرة الحصول على المعلومات الخاصة بنتائج كل بديل، وذلك قبل قيامه بالأداء او الاختيار في الوقت الذي لا تتوفر للموكل فيه هذه المعلومات.[2]

3- مشكلة عدم تماثل المعلومات: يقصد بعدم تماثل المعلومات اختلاف كمية ونوعية المعلومات المتاحة لكل من الاصيل والوكيل، وذلك بسبب محدودية الاصيل في الحصول على المعلومات الا بالقدر الذي يفصح به الوكيل.[3]

4- مشكلة تحمل المخاطر: تنشأ مشكلة انفصال تحمل المخاطر ووظائف وضع القرار والمراقبة على أداء الوكلاء، اذا تصرف اطراف علاقة الوكالة حسب مصالحهم الذاتية فإن عملية الانفصال سوف تتسبب في وجود صراعات، مما يؤدي بأطراف هذا الصراع الى تحمل تكاليف الوكالة.[4]

المطلب الثاني: نظرية تكاليف المعاملات

برزت هذه النظرية على يد الاقتصادي الامريكي رونالد كوز(Ronald H.Coase) من خلال مقال نشره سنة 1937، يسأل فيه سؤالاً عن اصل المنظمات الاقتصادية ويفرض كوز ان الشركة تسعى باستمرار الى تقليل التكاليف بمعرفة احتياجات وتقنيات السوق.[5]

اولاً: مفهوم نظرية تكاليف المعاملات

قدم وليمسون (Williamson) سنة 1975 نظرية اقتصادية لتفسير العلاقة بين المنظمات والبيئة الخارجية، واستخدم لذلك التبادل او الصفقات كوحدة لتحليل العلاقة بين المنظمات والسوق الذي

---

[1] هشام بورمة، **الحوكمة المؤسساتية وتطبيقها في البنوك الاسلامية دراسة عينة من البنوك الاسلامية**، اطروحة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوضياف مسيلة، الجزائر، ص: 04.

[2] خليصة مجيلي، **دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات في ظل بيئة الاعمال الجزائرية**، اطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة مالية وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018، ص05.

[3] اوصيف لخضر، **دور حوكمة الشركات في معالجة مشاكل نظرية الوكالة**، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، العدد14، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018، ص: 409.

[4] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات، شركات قطاع عام وخاص ومصارف)**، الدار الجامعية، مصر، 2007-2008، ص: 70.

[5] Sany jost, **La théorie des couts de transaction de williamson et la surveillance des banque dans l'UE,** institut européen de université de Genève, 2004, p: 32.

تعمل فيه، فوفقاً لهذه النظرية تعتبر تكاليف هي المحدد لظهور الاشكال التنظيمية الجديدة، والمحدد لاختيار الشكل التنظيمي المناسب لظروف السوق بما يؤدي الى تخفيض تكاليف التعامل فيه.[1]

ثانيا: فروض نظرية تكاليف المعاملات

ترتكز نظرية تكاليف المعاملات على مجموعة من الفرضيات تتمثل فيما يلي[2]:

– مبدأ العقلانية المحدودة الذي طوره سيمون (Simon) سنة 1947، حيث ان الفرد الاقتصادي لا يمكنه معالجة المعلومات او التنبؤ بكل الحالات الممكنة عند اجراء العقود، وبالتالي العقلانية محدودة لان الصفقات ليست آنية وانما تتم عبر الزمن.

– السلوكيات الانتهازية التي تطرق اليها كل من ديمسيتز وألشيان (Alchian & Demsetz) سنة 1972 وأعاد التطرق اليها وليمسون (Williamson) سنة 1985، من خلال الاستعانة بكل انواع الغش والاحتيال وتوظيف المعلومات ناقصة وغير كاملة، بها نوع من الضبابية من اجل تحقيق مصالح شخصية.

– نوعية الاصول حيث ان الأشياء المتبادلة تختلف حسب طبيعتها، فبعضها يتكرر والبعض يستبدل مرة واحدة، حيث تخلق علاقة ارتباط شخصية بين طرفي العقد، مما يولد مشاكل وسلوكيات انتهازية.

المطلب الثالث: نظرية تجدر المسيرين

برزت نظريات من بينها نظرية الوكالة ونظرية تكاليف المعاملات التي افترضت ان للمدير سلوك سلبي على عكس نظرية التجذر التي تعتبره سلوك ايجابي.

اولا: مفهوم نظرية التجذر

تعتبر نظرية تجذر المسيرين بالمؤسسة من بين اهم النظريات التي نادت بأهمية الحوكمة وتطبيقها، فقد سعت لتبيان وابراز طرق وآليات تطبيق نظام رقابة داخلي وخارجي هذا الأخير يعتبر من اهم الوسائل والأدوات الهامة لتطبيق حوكمة الشركات.[3]

حسب بنوات بيج (Benoit Pige) فإن التجذر هي العملية التي يتمكن من خلالها المسير من التخلص ولو جزئيا من رقابة مجلس الادارة والمساهمين.[4]

---

[1] علي عبد الهادي مسلم، **تحليل وتصميم المنظمات**، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص: 60.

[2] هشام بورمة، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

[3] نفس المرجع السابق، ص: 14.

[4] Bénoit pige, **Enracinement et richesse des actionnaires**, finance contrôle stratégie, volume 01, N°03, France, 1998, p: 134.

حاولت هذه النظرية اظهار كيفية استمرار وجود المسيرين او الانماط التنظيمية الغير فعالة في الاسواق التي يفترض انها تنافسية، كما تفسر ايضاً كيف يمكن للمسيرين استخدام الآليات التي يفترض ان تعزز كفاءة المؤسسات من طرف المسيرين من اجل تثبيت مناصبهم.[1]

ثانيا: استراتيجية نظرية التجذر

حتى يتمكن المسيرين من التجذر يجب تبني استراتيجيات نذكر منها: [2]

- **التجذر والفعالية:** صنف جيرارد شارو استراتيجية التجذر وفق هذا المعيار الى التجذر المطابق للفعالية، والذي يقوم على التلاعب بالمعلومات والرقابة على الموارد، حيث تقوم استراتيجية المدير على عدم التبعية لأصحاب رأس المال الخارجيين.

- **التجذر التنظيمي والسوقي:** حسب كوماز فإن التجذر التنظيمي يشمل حالات يوجه فيها المديرون الاستثمارات نحو الميادين التي يعرفونها جيدا، ويمكنهم ذلك من وضع سياسة اجور مقبولة للمستخدمين، اما التجذر السوقي والذي يعتبر اسلوب آخر لانتهازية المديرين يتم من خلال وضع شبكة علاقات تفضيلية خارجية والتي تضم كل الشركاء الخارجيين للمنشأة.

- **استراتيجية التلاعب والتحييد:** تنتج استراتيجية التلاعب من عدم تماثل في المعلومات لأطراف علاقة الوكالة والتي يستغلها المديرون في صالحهم، اما استراتيجية التحييد فتحتاج الى رقابة داخليا تفرض من قبل مجلس الإدارة وباقي أعضاء المجلس والاجراء لأنها ترتبط اساسا بظهور تكاليف محظورة.

ثالثا: فرضية نظرية التجذر

تفرض نظرية التجذر ان الفاعلين في المؤسسة يطورون استراتيجياتهم للحفاظ على مكانتهم بالمؤسسة والعمل على حرمان المنافسين المحتملين من الدخول اليها، هذا يسمح لهم بالرفع من سلطتهم ومن مساحة ادراكهم لما يجري، حيث ان المديرين يمكنهم استعمال موارد المؤسسة من اجل التجذر والرفع من قدرتهم وسلطتهم والحصول على مزايا اخرى.[3]

[1] Aida cuermaz, **Enracinement des dirigeants: cas de la Tunisie,** HAL archive ouverts, France, 2006, p: 03.
[2] Héla gharbi, vers une nouvelle typologie de l'enracinement des dirigeants, 13éme conférence de l'AIMS, normandie-valléde seine, 2-4 juin 2004,pp: 14-16.
[3] Hervé Alexander et Mathieu paquerot, **Efficacité des structures de contrôle et enracinement des dirigeants**, Finance contrôle stratégie, Volume 03, N° 02, juin 2000, p: 09.

المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للحوكمة البنكية

تعتبر الحوكمة البنكية من اهم المتطلبات والضروريات التي اصبح تطبيقها امر اساسي خاصة خلال الفترات الاخيرة، وذلك من خلال وضع القواعد والمبادئ التي تهدف الى السيطرة والرقابة على البنوك من خلال تطبيق اسلوب الادارة الرشيدة.

المطلب الاول: مفهوم الحوكمة البنكية

نظراً لخصوصية البنوك عن غيرها من الشركات، فإنها تتميز بأسلوب حوكمة خاص بها، وسوف نتطرق الى كل من تعريف الحوكمة البنكية واهمية الحوكمة البنكية.

اولاً: تعريف الحوكمة البنكية

لا تخرج الحوكمة البنكية في معناها العام عن تعريف حوكمة الشركات حيث توجد عدة تعاريف للحوكمة البنكية نذكر منها ما يلي:

تعرف الحوكمة البنكية بانها مجموعة من الانظمة والاجراءات والسياسات التي يتم من خلالها توجيه مسار وتوجهات البنوك.[1]

تعني الحوكمة في الجهاز المصرفي مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك، وحماية حقوق حملت الأسهم والمودعين بالإضافة الى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين، والتي تتحدد من الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية.[2]

ويعرف بنك التسويات الدولية التي تعمل تحت سلطته لجنة بازل لرقابة البنكية الحوكمة في المصارف بانها الاساليب التي تداريها المصارف، من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك و التشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم واصحاب المصالح، مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين.[3]

---

[1] حاكم حسين الربيعي وحمد عبد الحسين راضي، **حوكمة لبنوك واثرها في الاداء والمخاطرة**، الطبعة الاولى، دار البازوري العلمية، الاردن، 2011، ص: 33.

[2] سهير ابراهيم الشوملي، **حوكمة الشركات**، الطبعة الاولى، دار الاعصار العلمي، الاردن، 2019، ص: 65.

[3] عبد الرزاق حبار، **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 05، العدد07، جامعة الشلف، الجزائر،2009، ص80.

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول ان الحوكمة البنكية هي مجموعة من الاساليب والاجراءات الخاصة التي تبين كيفية تسيير انشطة البنوك، ومراقبة الاداء من قبل مجلس الادارة والادارة العليا ابتغاء تحقيق أهداف وغايات البنوك.

ثانيا: اهمية الحوكمة البنكية

تزداد اهمية الحوكمة في البنوك مقارنة بالمؤسسات الاخرى نظراً لطبيعتها الخاصة، حيث ان افلاس البنوك لا يؤثر فقط على الاطراف ذوي العلاقة من عملاء ومودعين ومقرضين، ويمكن ايضا ان يأثر على استقرار البنوك الاخرى من خلال مختلف العلاقات الموجودة بينها، وهذا ما يؤثر على الاستقرار المالي للقطاع البنكي، وبالتالي يمكن القول ان التطبيق السليم للحوكمة في البنوك العمومية يترتب عنه جملة من النتائج تعود بالنفع على البنك والجهاز المصرفي، ويمكن توضيح هذه الاهمية من خلال النقاط التالية:

– ان التزام البنوك والمؤسسات المالية بتطبيق مبادئ الحوكمة اصبحت احد المعايير التي يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند اتخاذ قرارات الاستثمار، خاصة في ظل النظام الاقتصادي الحالي، وعليه فان البنوك التي تطبق مبادئ الحوكمة تتمتع بميزة تنافسية لجلب الودائع واقتحام الاسواق.[1]

– ان تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك يؤدي الى تقليل الاخطاء ومحاربة الانحرافات وعدم السماح باستمرارها، خاصة تلك التي تشكل وجودها تهديداً للمصالح.[2]

– تبني معايير الافصاح والشفافية في التعامل مع المستثمرين والمقرضين في اطار التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة يساعد على منع حدوث الازمات المصرفية، كما يجعل عمل المراقبين اكثر سهولة، حيث يساهم في دعم التعاون المشترك بين ادارة البنك والمراقبين.[3]

– ان تطبيق البنوك للحوكمة بشكل جيد سيؤدي الى نتائج ايجابية متعددة ومختلفة، وفيما يلي اهم هذه الايجابيات:[4]

* الحصول على مجلس ادارة قوي يستطيع اختيار مديرين مؤهلين قادرين على تنفيد أنشطة البنك في اطار القوانين واللوائح الحاكمة وبطريقة اخلاقية.

---

[1] محمد زيدان، **اهمية ارساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة الى البنوك العمومية الجزائرية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 09، جامعة الشلف، الجزائر، 2009، ص: 20.

[2] مصطفى يوسف الكافي، **الازمة المالية الاقتصادية وحوكمة الشركات**، الطبعة الاولى، مكتبة المجتمع العربي، الاردن، 2013، ص: 215.

[3] علال بن ثابت ومحمد الطاهر عامري، **واقع الحوكمة المصرفية في الجزائر**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة،المجلد02، العدد02، جامعة الاغواط، الجزائر، 2018،ص: 422.

[4] حبيبة مداس واسماء عدائكة، **دور البنك المركزي في ارساء وتعزيز الحوكمة داخل الجهاز المصرفي**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013، ص: 04.

* الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية مما يزيد من اعتماد المستثمرين عليها في اتخاذ القرار.

* ضمان وجود هياكل ادارية يمكن معها محاسبة ادارة المصارف امام مساهميها مع ضمان وجود مراقبة مستقلة عن المحاسبين والمراجعين للوصول الى القوائم المالية على اسس محاسبية صحيحة.

* تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والاداري.

* رفع مستوى اداء البنوك ومن تم التقدم والنمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: اهداف ومحددات الحوكمة البنكية

ان تطبيق الحوكمة البنكية بالشكل الجيد يحقق مجموعة من الاهداف وهذا يستلزم توافر جملة من المحددات والتي يمكن تصنيفها الى محددات داخلية وخارجية.

اولا: اهداف الحوكمة البنكية

تعمل الحوكمة البنكية على تحقيق مجموعة من الاهداف اهمها:[1]

- العدالة والشفافية وحق المساءلة بما يسمح لكل ذي مصلحة مراجعة الادارة.
- مراعات مصالح المجتمع والعاملين وحماية حقوق المساهمين بصفة عامة سواء اقلية او اغلبية، وتعظيم عائدهم.
- تشجيع جذب الاستثمار، وتدفق الاموال المحلية والدولية.
- ضمان مراجعة الاداء المالي وحسن استخدام اموال البنوك والمؤسسات المالية، ومدى الالتزام بالقانون والاشراف على المسؤولية الاجتماعية للبنوك في ضوء قواعد الحوكمة الرشيدة.
- توسيع دور المراقبين لأداء البنوك بحيث يضم المساهمين، العاملين، الموردين، العملاء، المقرضين، المراجع الداخلي، المراجع الخارجي.
- تدعيم دور لجان المراجعة في ممارسة وظيفة الرقابة على الاداء الاداري والمالي لمختلف أنشطة البنوك.
- الفصل التام بين مهام ومسؤوليات المديرين التنفيذيين وبين مهام ومسؤوليات اعضاء مجلس الادارة.

ثانيا: محددات الحوكمة البنكية

تطبيق الحوكمة البنكية يجب ان تتوافر مجموعة من المحددات التي تضمن التطبيق السليم للحوكمة وتتمثل هذه المحددات فيما يلي:

[1] مروه احمد، **الازمة المالية العالمية والافاق المستقبلية**، الطبعة الاولى، مكتبة المجمع العربي، الاردن، 2011، ص: 365.

1- المحددات الخارجية

هذه المحددات تمثل المناخ الذي تعمل من خلاله البنوك وتتمثل في:[1]

- القوانين واللوائح التي تنظم الانشطة الاقتصادية مثل قوانين سوق راس المال والقوانين المتعلقة بالإفلاس وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والافلاس.
- وجود نظام مالي جيد بحيث يسمح بتوفير التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب الذي يشجع البنوك على الاستمرار.
- كفاءة هيئات والاجهزة الرقابية مثل هيئات سوق راس المال وذلك عن طريق احكام الرقابة على البنوك والتحقق من سلامة ودقة البيانات والمعلومات التي تنشرها.

2- المحددات الداخلية

وتشمل القواعد والاساليب التي تطبق داخل البنوك والتي تتضمن هياكل ادارية سليمة توضح كيفية اتخاد القرارات داخل البنوك، وتوزيع مناسب للسلطات والواجبات بين الاطراف المعنية بتطبيق مفهوم الحوكمة البنكية مثل مجلس الادارة والمساهمين واصحاب المصالح، وذلك بالشكل الذي لا يؤدي الى وجود تعارض في المصالح بين هؤلاء الأطراف، بل يؤدي الى تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل.[2]

المطلب الثالث: العناصر الاساسية لتطبيق الحوكمة البنكية

يتطلب التطبيق السليم للحوكمة البنكية توفر مجموعة من العناصر الاساسية نستعرضها فيما يلي:[3]

1- وضع الأهداف استراتيجية ومجموعة القيم والمبادئ تكون معلومة لجميع العاملين في البنك:

يصعب ادارة الأنشطة المتعلقة باي مؤسسة بنكية بدون تواجد اهداف استراتيجية ومجموعة المبادئ للإدارة يمكن الاستناد عليها، لذا تقع على عاتق مجلس ادارة البنك وضع الاستراتيجيات التي تمكنه من توجيه وادارة أنشطة البنك.

كما يجب عليه ايضا تطوير المبادئ التي يدار بها البنك ويجب ان تؤكد هذه المبادئ اهمية المناقشة الصريحة والآنية للمشاكل التي تعترض البنك، وان تضمن هذه المبادئ وضع حد لحدوث الفساد.

---

[1] عمر شريقي، **دور واهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة المالية، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر، 2009،ص: 07.

[2] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي**، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص: 20.

[3] محمد زيدان، مرجع سبق ذكره، ص ص: 21-22.

يتطلب الامر من مجلس الادارة ان يضمن القيام الادارة العليا بالبنك بتنفيذ سياسات من شانها منع او تقييد الممارسات التي تضعف من كفاءة تطبيق الحوكمة.

2- وضع وتنفيذ سياسات واضحة في البنك:

يجب على مجلس الادارة الكفء ان يحدد السلطات والمسؤوليات الاساسية للمجلس وكذلك الادارة العليا، كما يتعين على الادارة العليا تحديد المسؤوليات المختلفة للموظفين وفقا لتدرجهم الوظيفي.

3- ضمان كفاءة اعضاء مجلس الادارة:

يتعين على اعضاء مجلس الادارة ادراكهم للدور المنوط بهم في عملية الحوكمة، وعدم خضوعهم لأي تأثيرات خارجية او داخلية، اذ يعتبر مجلس الادارة المسئول الاول عن عمليات البنك وعن المتانة المالية له، مما يحتم عليه متابعة اداء البنك وان تتوافر المعلومات الكافية حتى يستطيع تحديد اوجه القصور وبالتالي يتمكن من اتخاذ اجراءات تصحيحية في الوقت المناسب.

4- ضمان توافر مراقبة ملائمة الأنشطة البنكية:

من المهم للغاية ان تضمن الادارة العليا للبنك مراقبة ملائمة لنشاطاته على اعتبارها عنصراً اساسياً في السهر على تطبيق مبادئ الحوكمة داخل هياكل البنك.

5- الاستفادة الفعلية من تقارير المراجعون الداخليين والخارجيين:

يعد الدور الذي يلعبه المراجعون دورا حيويا بالنسبة للعملية الحوكمة، لذا يجب على مجلس الادارة والادارة العليا ادراك اهمية عملية المراجعة والعمل على نشر الوعي بهذه الاهمية لدى كافة العاملين بالبنك، واتخاد كافة الاجراءات التي تضمن استقلالية المراجعين وتمكنهم من رفع تقاريرهم مباشرة إلى مجلس الادارة.

6- ضمان توافق نظام الحوافز مع الانظمة:

يجب ان تتوافق نظام الحوافز مع انظمة البنك واهدافه واستراتيجيته والبيئة المحيطة به، ويتطلب تحقيق هذا الامر ان يكون في البنك سلم واضح للمكافآت والحوافز وربطها بالأداء.

7- مراعات الشفافية عند تطبيق الحوكمة:

لا بد من مراعات الشفافية عند تطبيق الحوكمة اذ لا يمكن تقييم اداء مجلس الادارة والادارة العليا للبنك بدقة في حالة نقص الشفافية في المعلومات ، وعدم تمكين المتعاملين والزبائن من الحصول على المعلومات الكافية حول البنك، ومدى صحته المالية وكفاية رأس المال وغيرها من الامور التي تدعم ثقة البنك مع محيطه، لذلك تعتبر الشفافية احد الاسس الرئيسية لدعم التطبيق السليم للحوكمة.

8- دور سلطة الاشراف:

يتعين ان تكون السلطات الرقابية على دراية ووعي كامل بأهمية الحوكمة وتأثيرها على اداء البنوك، كما تعمل على جعل البنوك تتبنى هذه المبادئ، ونظرا لأهمية دور سلطات الاشراف والرقابة فقد اكدت لجنة بازل على ضرورة توافر البيئة الملائمة لدعم التطبيق السليم للحوكمة في الجهاز البنكي مثل القوانين والتشريعات التي تتولى الدولة اصدارها، والتي من شانها حماية حقوق المساهمين وضمان قيام البنك بنشاطه في بيئة خالية من الفساد والرشوة ووضع معايير للمراجعة والمساءلة.

المطلب الرابع: الاطراف الفاعلة بتطبيق الحوكمة البنكية

هنالك مجموعة من الاطراف التي تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لقواعد الحوكمة البنكية، وتحدد بدرجة كبيرة مدى نجاح او فشل تطبيق هذه القواعد والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (02):الاطراف الفاعلة في الحوكمة البنكية

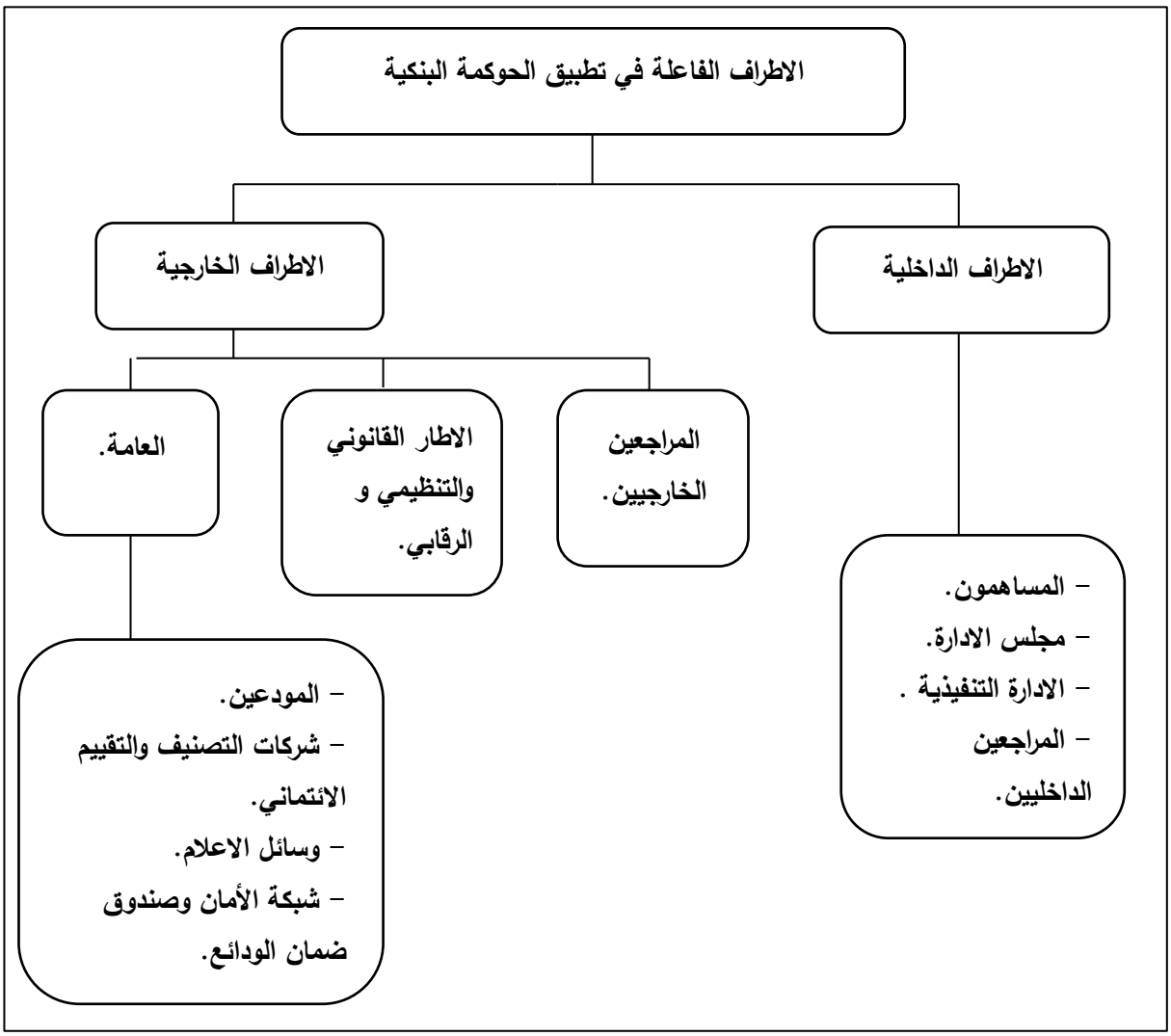

المصدر: صلاح حسين، الرقابة على اعمال البنوك ومنظمات الاعمال، دار الكتاب الحديث، مصر،2011، ص:200.

من خلال الشكل رقم (02) نجد ان تطبيق الحوكمة البنكية يتطلب وجود اطراف فاعلة والتي بدورها تنقسم الى الاطراف الداخلية والاطراف الخارجية، وتتمثل الاطراف الداخلية في المساهمين، مجلس الادارة، الادارة التنفيذية، المراجعين الداخليين، اما الاطراف الخارجية فتتمثل في المراجعين الخارجيين، الاطار القانوني والتنظيمي والرقابي، والعامة، وسوف نقوم بالاستعراض هذه المسؤوليات فيما يلي:

اولاً: الادوار والمسؤوليات المتعلقة بالفاعلين الداخليين

يتمثل الفاعلين الداخليين للحوكمة البنكية في الاطراف التالية:

1- المساهمين:

يلعب المساهمون دوراً هاماً في تقرير الحوكمة البنكية من خلال انتخاب المجلس الإشرافي، والموافقة على المجلس الاداري ولجنة المراجعة والمراجعين الخارجيين، حيث تختلف البنوك عن باقي الشركات في ان المسؤوليات المجلس ليست فقط اتجاه حملت الاسهم بل ايضاً اتجاه مودعين الذين يوفرون رافعة مالية لراس مال الملاك.[1]

2- مجلس الإدارة:

مجلس الادارة هو السلطة الاعلى في البنك الذي ترجع الية جميع الصلاحيات اللازمة لاتخاذ القرارات والاجراءات اللازمة، حيث يتم اختيار مجلس الادارة بالانتخاب من بين اعضاءه ويتطلب تفعيل نظام الحوكمة في البنوك ان يحقق مجلس الادارة توازناً عالياً وفعالاً، بين دفع العمل الى النجاح والسيطرة عليه بحكمة وفيما يلي تفصيل لاهم مسؤوليات مجلس الادارة:[2]

- الاتفاق على اهداف البنك والاستراتيجية طويلة الاجل وخطط العمل في الاجلين الطويل والقصير، والتأكد من ارسال تلك الخطط الى كل من سيتأثرون بها في المنشأة.

- الافصاح عن اي تعارض محتمل في المصالح او في الامور المعروضة امام مجلس الادارة .

- تشجيع ثقة المدعين والعملاء في نزاهة المعلومات التي تتدفق من البنك.

- التأكد من ان عمليات البنك تلتزم بكافة القوانين السارية ووجود نظم سليم لأتخاد القرارات الرقابية.

- تأكد اعضاء مجلس الادارة من وجود استراتيجية واجراءات متفق عليها للاتصال.

- تلقي التقارير من المراجعين والادارة التنفيذية ولجنة المراجعة بشأن مخالفة القوانين والقواعد واللوائح الإشرافية.

3- الإدارة التنفيذية:

ان التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة يتطلب تعاون الادارة التنفيذية مع مجلس الإدارة فمجلس الادارة يتمثل دوره في وضع السياسات العامة واتخاد القرارات، بينما يتمثل دور الادارة التنفيذية في تطبيق تلك السياسات والقرارات وتتمثل مسؤوليات الادارة التنفيذية فيما يلي:[3]

---

[1] طارق عبد العلي حماده، مرجع سبق ذكره، ص: 508.

[2] صلاح احسن، **الرقابة على اعمال البنوك ومنظمات الاعمال**، دار الكتاب الحديث، مصر، 2011، ص: 201.

[3] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ودور اعضاء مجالس الادارة والمديرين التنفيذيين**، الدار الجامعة، مصر، 2008، ص: 243.

– ضمان ان كل وظائف البنك الرئيسية تؤدى طبقاً سياسات واجراءات مصاغة بوضوح والتأكد من وجود نظم كافية بالبنك تضمن مراقبة وادارة المخاطر بفعالية.

– توجيه الادارة واتخاذ القرارات الكافية في كل الجوانب الرئيسية لنشاط البنك.

– الاستجابة بسرعة ولكامل طلبات المجلس بالإضافة لذلك ينبغي على الادارة ان توظف خبراتها في توليد افكار جديدة ومبتكرة وتوصيات للنظر فيها من جانب مجلس الادارة.

– التأكد من وجود نظام كاف للمعلومات الادارية لدى البنك ومن ان المعلومات دقيقة وكاملة وفي الوقت المناسب.

4– المراجعون الداخليين:[1]

تعتبر وظيفة المراجعة الداخلية آلية مهمة من آليات المراقبة ضمن اطار هيكلة الحكومة، وبشكل خاص فيما يتصل بضمان دقة ونزاهة التقارير المالية واكتشاف ومنع حالات الغش، ويتمثل هدف المراجعة الداخلية في مساعدة اعضاء التنظيم في تنفيذ مسؤولياتهم بفعالية، وذلك بإمدادهم بالبيانات وتقديم المشورة والتوصيات بصدد الأنشطة التي تم مراجعتها، وتلعب ادارة المراجعة الداخلية دوراً هاماً في ارساء مبادئ الحوكمة المصرفية من خلال المهام التي تأذيها، وتتمثل اساساً في:

–مراجعة مدى كفاية استخدام الموارد المتاحة لتحقيق اهداف البنك.

–فحص المعلومات الادارية والمالية بشكل مفصل سواء ما كان متعلقاً بالعمليات، الحسابات او الارصدة للتحقق من قيمة الاصول ومطابقتها لما هو مثبت في الدفاتر ولحماية هذه الاصول.

ثانيا: الأطراف والمسؤوليات المتعلقة بالأطراف الخارجية

توجد لدى البنك اطراف خارجية فاعلة الى جانب الاطراف الداخلية وتتمثل هذه الاطراف فيما يلي:

1– الاطار القانوني والتنظيمي الرقابي:

يعتبر وجود اطار تنظيمي وقانوني اضافة الى الدور الرقابي للبنك المركزي فقد شهد هذا الدور تغير كبير خلال الفترة الاخيرة، فلم تعد الجهة الرقابية هي تتحكم فقط في توجيه الائتمان، بل يرتكز دورها على ضمان سلامة الجهاز المصرفي من خلال ضوابط اتفاقيات بازل المتعلقة بكفاية رأس المال، تركز القروض، تكوين التخصصات، اقراض الأطراف ذات الصلة والاطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، تحصيل المدفوعات المستحقة

[1] انيسة سدرة، **حوكمة البنوك الجزائرية في ظل التطورات المالية العالمية الراهنة(2008)**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد04،جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013، ص: 88.

الاجراءات الخاصة بإعادة جذولة الديون، متطلبات السيولة والاحتياطي، بالإضافة الى تطبيق الاساليب المتطورة للرقابة المكتبية والميدانية.[1]

2- العامة : ويمكن تقسيمها كما يلي:[2]

* **المودعين:** يتمثل دور المودعين في الرقابة على اداء المصرفي وفي قدرتهم سحب مدخراتهم اذا ما لاحظوا اقبال البنك على تحمل قدر مبالغ فيه من المخاطر.

* **شركات التصنيف والتقييم الائتماني:** تساعد المؤسسات على دعم الالتزام في السوق حيث تقوم فكرة التقييم على التأكد من توافر المعلومات لصغار المستثمرين، ومن تم فإن توافر هذه الخدمة من شأنه ان يساهم في زيادة درجة الشفافية ودعم الحماية التي يجب ان توفرها للعاملين في السوق.

* **وسائل الاعلام:** يمكن لوسائل الاعلام ان تمارس الضغط على البنوك لنشر المعلومات ورفع كفاءة العنصر البشري، ومراعات مصالح الفاعلين الآخرين في السوق بالإضافة الى تأثيرهم على رأس المال.

* **شبكة الامان وصندوق تأمين الودائع:** قامت العديد من الدول بوضع خطط تامين على الودائع لحماية المودعين الصغار وتنظيم هذه الخطط عادة بواسطة المؤسسات ذات العلاقة بالبنوك، ويقدم التامين على الودائع شبكة ضمان للعديد من البنوك ومن تم زيادة الثقة العامة في النظام المصرفي.

المبحث الثالث: مبادئ الحوكمة البنكية

تعتبر الحوكمة البنكية من اهم الميكانزيمات التي يتم تطبيقها في البنوك المؤسسات المالية، هذه الاهمية تبرز من خلال تحسين اداء هذه الاخيرة، ونتيجة لهذه الاهمية فقد قامت لجنة بازل بالانتقال من تطبيق مبادئ الحوكمة البنكية من على مستوى المؤسسات الى النظام البنكي والمالي، كما عمدت مؤسسة التمويل الدولية على اصدار إرشادات لتقييم تطبيقها دوريا من اجل تفعيل وتطبيق الصحيح لهذه المبادئ.

المطلب الاول: مبادئ منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية (OECD)

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية ومبادئها.

[1] هشام بورمة، مرجع سبق ذكره، ص: 47.

[2] نوي فاطمة الزهرة، **اثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين اداء البنوك الجزائرية**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص: 111.

اولا: تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD)

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هي منظمة مكونة من مجموعة من البلدان المتقدمة، أنشأت في 30 ديسمبر 1961 بعد ان حلت محل منظمة التعاون الاوروبي **(OEEC)** التي اسست سنة 1948 للمساعدة على ادارة مشروع مارشال لإعادة اعمار اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، و بعد فترة تم توسيعها لتشمل عضويتها بلدان اوروبية.[1]

ثانيا: مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في مجال الحوكمة

تتكون مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية **(OECD)** 2004 من خمس مبادئ اساسية، كما تتضمن تلك المبادئ مجموعة الارشادات التي تفسر كيفية تطبيق هذه المبادئ وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي: [2]

*** حقوق المساهمين:**

ينص المبدأ الاول من مبادئ المؤسسات على ما يلي: "ينبغي ان يكفل اطار حوكمة المؤسسات حماية حقوق المساهمين"، ويتضمن هذا المبدأ مجموعة من الارشادات التي يجب ان يتم اخدها بعين الاعتبار والالتزام بها و تتمثل فيما يلي:

– تشتمل الحقوق الاساسية للمساهمين على ما يلي: تأمين تسجيل الملكية، نقل او تحويل ملكية السهم، الحصول على المعلومات الخاصة بالمؤسسة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة، المشاركة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين، انتخاب اعضاء مجلس الادارة، الحصول على حصص ارباح المؤسسة .

– للمساهمين الحق في المشاركة وفي الحصول على معلومات الكافية عن القرارات المتصلة بالتغيرات الاساسية في المؤسسة مثل: التعديلات في النظام الاساسي او في مواد تأسيس المؤسسة او غيرها من الوثائق الاساسية، طرح اسهم اضافية، او اية تعاملات مالية غير عادية قد تسفر عن بيع المؤسسة.

– ينبغي ان تتاح للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين، كما ينبغي احاطتهم علما بالقواعد، التي تحكم اجتماعات المساهمين، وتزويدهم بالمعلومات الكافية في الوقت المناسب بشأن تواريخ واماكن وجداول اعمال الاجتماعات العامة، كما يجب اتاحة الفرصة للمساهمين لتوجيه الاسئلة الى مجلس الادارة، كما يحق لهم التصويت حضوريا وغيابيا، كما يعطى نفس الوزن للأصوات المختلفة.

– ينبغي الافصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن اعداد معينة من المساهمين وممارسة درجة من الرقابة لا تتناسب مع حقوق الملكية التي بحوزتها.

[1] www.wikipedia.com, consulté le 02/06/2021, à 21h30.
[2] Organisation for Economic co-operation and Development *(OECD)*, ***Principles and Annotations on Corporate Governance***, France, 2004,p: 01-36.

– ينبغي السماح لأسواق الرقابة على المؤسسات بالعمل على نحو فعال ويتسم بالشفافية.

*** المعاملة المتكافئة للمساهمين:**

ينص المبدأ الثاني من مبادئ حوكمة المؤسسات على ما يلي: "يجب ان يكفل اطار حوكمة المؤسسات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الاجانب، كما ينبغي ان تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم"، ويرتكز هذا المبدأ على ما يلي:

– يجب ان يعامل المساهمون المنتمون الى نفس الفئة معاملة متكافئة، كما ينبغي ان يكون للمساهمين داخل كل فئة نفس حقوق التصويت، فكافة المساهمين يجب ان يتمكنوا من الحصول على المعلومات المتصلة بحقوق التصويت الممنوحة لكل من فئات المساهمين وذلك قبل القيام بشراء الاسهم، كما يجب ان تمون اية تغيرات مقترحة في حقوق التصويت.

– يجب ان يتم التصويت بواسطة الامناء والمفوضين بطريقة متفق عليها مع اصحاب الاسهم.

– ينبغي ان تكفل العمليات والاجراءات المتصلة بالاجتماعات العامة للمساهمين المعاملة المتكافئة لكافة المساهمين، كما يجب الا تسفر إجراءات المؤسسة عن صعوبة اوعن ارتفاع في تكلفة عملية التصويت.

– ينبغي ان يطلب من اعضاء مجلس الادارة او المديرين التنفيذين الافصاح عن وجود اية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات او بمسائل تمس المؤسسة.

*** دور اصحاب المصالح :**

ينص المبدأ الثالث من مبادئ حوكمة المؤسسات على ما يلي: "يجب ان ينطوي اطار حوكمة المؤسسات على اعتراف بحقوق اصحاب المصلحة كما يضعها القانون، وان يعمل ايضاً على تشجيع التعاون بين المؤسسات وبين اصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على اسس مالية سليمة"، وفيما يلي مجموع من الارشادات والعوامل الخاصة بتطبيق هذا المبدأ وهي:

– ينبغي ان يعمل اطار حوكمة المؤسسات على تأكيد احترام حقوق اصحاب المصالح التي يحميها القانون وفي حالة انتهاك حقوقهم ينبغي ان يحصل اصحاب المصالح على تعويضات.

– يجب ان يسمح اطار حوكمة المؤسسات بوجود آليات لمشاركة اصحاب المصالح وان تكفل تلك الآليات بدورها في تحسين مستويات الاداء.

– عندما يشارك اصحاب المصالح في عملية حوكمة المؤسسات يجب ان تكفل لهم فرصة الحصول على المعلومات موثوق بها ذات الصلة بالقدر الكافي في الوقت المناسب وعلى اساس منتظم.

*** الافصاح والشفافية:**

وينص المبدأ الرابع من مبادئ حوكمة المؤسسة على ما يلي: " ينبغي ان يكفل اطار حوكمة المؤسسات تحقيق الافصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس المؤسسة، ومن بينها الموقف المالي، والاداء، والملكية، واسلوب ممارسة السلطة" وفيما يلي مجموعة من الارشادات لتطبيق هذا المبدأ وهي:

– يجب ان يشمل الافصاح المعلومات التالية: النتائج المالية والتشغيلية للمؤسسة، اهداف المؤسسة، حق الأغلبية من حيث المساهمة وحقوق التصويت، سياسة التعويض والمكافآت اعضاء مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين الرئيسين، عوامل المخاطرة المتوقعة، المسائل المادية المتصلة بالعاملين وبغيرهم من اصحاب المصالح، هيكل وسياسات حوكمة المؤسسات.

– ينبغي اعداد ومراجعة المعلومات، وكذا الافصاح عنها، بأسلوب متفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية، كما ينبغي ان يفي ذلك الاسوب بمتطلبات الافصاح المالي والغير المالي وايضاً بمتطلبات عملية المراجعة.

– يجب الاضطلاع بعملية المراجعة السنوية عن طريق مراجع مستقل، بهدف اتاحة التدقيق الخارجي والموضوعي للأسوب المستخدم في اعادة تقديم القوائم المالية.

– ينبغي ان تكفل قنوات توزيع المعلومات امكانية حصول مستخدمي المعلومات عليها في الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة.

*** مسؤوليات مجلس الادارة:**

ينص المبدأ الخامس على ما يلي: "يجب ان يتيح اطار حوكمة المؤسسات الخطوط الإرشادية الاستراتيجية لتوجيه المؤسسات، كما يجب ان يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الادارة وان تضمن مساءلة مجلس الادارة من قبل المؤسسة والمساهمين"، وفيما يلي سوف نتطرق الى العوامل الخاصة بتطبيق هذا المبدأ:

– يجب ان يعمل اعضاء مجلس الادارة على اساس توافر كامل المعلومات، وكذا على اساس لنوايا الحسنة، وسلامة القواعد المطبقة، كما يجب ان يعمل لتحقيق مصالح المؤسسة والمساهمين.

– اذا كانت لقرارات مجلس الادارة تأثيرات متباينة على مختلف فئات المساهمين، فان المجلس ينبغي ان يعمل على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.

– يجب ان يضمن مجلس الادارة التوافق مع القوانين السارية وان يأخذ في الاعتبار اهتمامات كافة اصحاب المصالح.

– يتعين ان يطلع مجلس الادارة بمجموعة من الوظائف الاساسية، من بينها: مراجعة وتوجيه استراتيجية المؤسسة وخطط العمل السنوية وسياسة المخاطر والموازنة التقديرية ووضع الاهداف ومتابعة التنفيذ، اختيار المسؤولين التنفيذين الرئيسين وتقرير المرتبات والمزايا الممنوحة لهم ومتابعتهم حينما يقتضي الامر ذلك، ضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية ووجود مراجع مستقل ونظم الرقابة المالية ومتابعة المخاطر، متابعة فعالية حوكمة المؤسسات التي يعمل المجالس في ظلها واجراء التغيرات المطلوبة، الاشراف على عملية الافصاح الاتصالات.

– يجب ان يتمكن مجلس الادارة من ممارسة التقييم الموضوعي لشؤون المؤسسة وان يجرى ذلك بصفة خاصة وعلى نحو مستقل.

– يجب ان يكفل مجلس الادارة الحصول على المعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب.

المطلب الثاني: مبادئ الحوكمة وفقاً للجنة بازل لسنة 2006

نحاول من خلال هذا المطلب التطرق لتعريف لجنة بازل ومبادئ الحوكمة وفقاً للجنة بازل لسنة 2006.

اولاً: تعريف لجنة بازل

لجنة بازل للرقابة المصرفية هي لجنة تأسست وتكونت من مجموعة الدول الصناعية العشرة وذلك مع نهاية عام 1974 تحت اشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، وقد حدث ذلك بعد ان تفاقمت ازمة الديون الخارجية للدول النامية وتزايد حجم ونسبة المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية وتعثر بعض البنوك ويضاف الى ذلك المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الامريكية والاوروبية بسبب نقص رؤوس اموال تلك البنوك، وقد تشكلت لجنة بازل تحت مسمى لجنة التنظيمات والاشراف والرقابة المصرفية على الممارسات العملية او لجنة الانظمة والرقابة المصرفية.[1]

ثانياً: مبادئ لجنة بازل

في عام 2006 اصدرت مجموعة العمل المتعلقة بحوكمة البنوك المنبثقة من لجنة بازل مجموعة من المبادئ المتعلقة بتحسين تطبيق مفهوم حوكمة البنوك في الواقع العملي، وذلك من خلال اصدار مجموعة من المبادئ المتعلقة بدور مجالس ادارات البنوك في تحسين هيكل الحكومة[2]، وهي كالتالي:[3]

[1] عبدالمطلب عبدالحميد، **الاصلاح المصرفي ومقررات لجنة بازل**، الدار الجامعية، مصر، 2013، ص: 252.

[2] محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص263.

[3] Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, **Renforcement de la gouvernance d'entreprise dans les établissements bancaires,** Banque des règlements internationaux, 2006, pp: 17-20.

- **المبدأ الاول:** "ينبغي ان يكون اعضاء مجلس الادارة مؤهلين حسب المناصب التي يشغلونها، ولديهم فهم واضح عن دورها في حوكمة البنك، اضافة الى قدرتهم على الحكم السليم بشأن اعمال البنك".

يجب ان يكون اعضاء المجلس على درجة عالية من التأهيل العلمي والعملي لكي يتمكنوا من مباشرة مهامهم، وان يكون على دراية كاملة بدورهم في حوكمة البنوك وبالقدرة على ادارة عمل البنك، ويكون اعضاء مجلس الادارة مسؤولين بشكل تام على اداء البنك وسلامة موقفه المالي وعن صياغة استراتيجية العمل بالبنك وسياسة المخاطر وتجنب تضارب المصالح، وان يقوموا بإعادة هيكلة للمجلس مما يشجع على زيادة الكفاءة، وتتضمن واجبات المجلس اختيار ومراقبة وتعيين المديرين التنفيذيين بما يتضمن توفر الكفاءات القادرة على ادارة البنك، كما يجب ان يكون اعضاء مجلس الادارة على دراية كافية بمبادئ واسس الانشطة التي يجب اتباعها وبالبيئة التشريعية، ويقوم مجلس الادارة بتشكيل لجان لمساعدته ومنها لجنة تنفيذية ولجنة مراجعة داخلية.

- **المبدأ الثاني:** "ينبغي على مجلس الادارة المصادقة والاشراف على الاهداف الاستراتيجية للبنك وكذلك القيم المؤسسية المصرفية".

يجب ان يراقب مجلس الادارة الاهداف الاستراتيجية للبنك وقيم ومعايير العمل آخذا في الاعتبار مصالح حملة الاسهم والمودعين وان تكون هذه القيم سارية في البنك، ويجب ان يتأكد مجلس الادارة من ان الادارة التنفيذية تطبق السياسات الاستراتيجية للبنك وتمنع الانشطة والعلاقات والمواقف التي تضعف الحوكمة، ويجب على مجلس الادارة والادارة العليا توفير الحماية الملائمة للعاملين الذين يعدون تقاريره عن ممارسات غير قانوني او غير اخلاقية من اي اجراءات تأديبية مباشرة او غير مباشرة.

- **المبدأ الثالث:** "ينبغي على مجلس الادارة ان يضع ويفرض تسلسلاً هرميًا واضحًا للمسؤوليات على جميع مستويات البنوك".

يجب على مجلس الادارة ان يضع حدودا واضحة للمسؤوليات والمحاسبة في البنك لأنفسهم وللإدارة العليا والمديرين وللعاملين وان يضع هيكل اداري يشجع على المحاسبة ويحدد المسؤوليات.

- **المبدأ الرابع:** "ينبغي على المجلس ضمان اشراف ملائم من الادارة العليا يوافق سياساته"

يجب ان يتأكد مجلس الادارة من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس، وان يتملك المسؤولين في البنك المهارات الضرورية لإدارة اعمال البنك، وان تتم انشطة البنك وفقاً للسياسات والنظم التي وضعها مجلس الادارة وفقاً لنظام فعال للرقابة الداخلية.

- **المبدأ الخامس:** "ينبغي على المجلس والادارة العليا فعليا استعمال الاعمال التي تقوم بها وظيفة المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين ووظائف الرقابة الداخلية".

يجب على مجلس الادارة ان يقر بالاستقلال مراقبي الحسابات وبوظائف الرقابة الداخلية، ويشمل ذلك وظائف التطابق والالتزام والقانونية، باعتباره امر في بالغ الاهمية وكجزء من عملية الحوكمة، كما يجب على الادارة العليا ان تدرك ان التدقيق الفعال والرقابة الداخلية والخارجية مهمة لقوة البنك على المدى الطويل، كما يجب على مجلس الادارة والادارة العليا التأكد من القوائم المالية تعطي الصورة الحقيقية والعادلة وتمثل المركز المالي للبنك، وذلك من خلال التأكد من امتثال مراقبي الحسابات الخارجيين للقوانين المعمولة بها ومعايير الممارسات المهنية.

- **المبدأ السادس:** "يجب ان يتأكد مجلس الادارة من ان سياسة وممارسات المكافآت تتماشى مع ثقافة الشركة والاهداف الاستراتيجيات طويلة الاجل وكذلك هيكل الرقابة في البنك"

وفقاً لسياسة المكافآت ينبغي على مجلس الادارة او اللجنة المختصة المعينة من قبل مجلس الادارة تحديد او الموافقة على مكافآت المديرين واعضاء الادارة العليا، والتأكد من انها تتماشى مع الثقافة والاهداف والاستراتيجيات وكذلك مع هيكل الرقابة للبنك.

- **المبدأ السابع:** "يجب ادارة البنك بطريقة شفافة".

تعتبر الشفافية عنصر اساسي في الادارة الرشيدة والفعالة للبنك، ووفقاً لتوصيات لجنة بازل في هذا المجال، فانه من الصعب على المساهمين واصحاب المصالح والمشاركين الاخرين في السوق اجراء تقييم فعال ومناسب لمسؤولية مجلس الادارة والادارة العامة في غياب الشفافية، وهذا يحدث اذا لم يحصل المساهمون واصحاب المصالح على المعلومات الكافية حول هيكلة المساهمة واهداف البنك للحكم على مدى فعالية ادارة البنك من قبل مجلس الادارة والادارة العامة.

- **المبدأ الثامن:** "ينبغي على المجلس والادارة العليا فهم الهيكل التشغيلي للبنك، من خلال مدى الالتزام بالعمل وفق بيئة قانونية معينة".

وينص هذا المبدأ على معرفة الهيكل التشغيلي للبنك من قبل مجلس الادارة وذلك بأخذ خطوات تضمن ان مخاطر اي عملية يتم التعامل معها من خلال تحديدها وقياسها وادارتها بحيث ينبغي على مجلس الادارة التأكد من الادارة العليا تتبع سياسات واضحة فيما يتعلق بتسيير الاعمال من خلال الهياكل او السلطات القضائية التي تعيق الشفافية.

المبحث الرابع: تقييم مستوى الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية.

ان الحوكمة لا تعني فقط الالتزام بالأطر القانوني والرقابة التي تعمل في ظلها البنوك والمؤسسات المالية، بل تتعلق بثقافة الادارة وبالإفصاح والشفافية عن جميع ما يتعلق بأداء البنك وتعاملاته، كما ترتبط جودة

الحوكمة البنكية بمجموعة من المظاهر التي تعكس مدى الالتزام بها، فسلاسة اداء البنك من خلال الاتصال الفعال وتوزيع السلطة والمسؤوليات والمشاركة في اتخاد القرارات كلها عناصر متكاملة لنظام الحوكمة.

المطلب الاول: تقييم الحوكمة البنكية في ظل مستوى الشفافية والافصاح

يتم قياس هذا العنصر الهام من الحوكمة البنكية من خلال خمسة مجالات وابعاد وهي:[1]

– **الشفافية في التشريعات:** تعبر عن الوضوح والبساطة ودقة والعلنية في القوانين والتعليمات واجراءات العمل المتبعة في المؤسسات المالية، مما يؤدي الى سهولة فهم التشريعات وموضعيتها وانسجامها مع بعض.

– **الشفافية في المعلومات:** يقصد بها الوضوح والمصداقية والحداثة في المعلومات بين مختلف المستويات الادارية للمؤسسات المالية، بحيث يستطيع الموظف الحصول على المعلومات لتأدية مهامه في الوقت المناسب.

– **الشفافية في الاتصالات والعلاقات:** تسير الى المرونة في عملية الاتصال بين مختلف المستويات الادارية في المؤسسات المالية، وتزويد الموظفين بالصلاحيات لاتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل .

– **الشفافية في تقييم الاداء:** تشير الى الوضوح والدقة والنزاهة والموضوعية في عملية تقييم الموظفين، وذلك من اجل اتخاد الاجراءات ووضع الآليات الملائمة لتحسين الاداء.

– **الشفافية في اتخاد القرارات:** يقصد به الوضوح التام والدقة والموضوعية في عملية اتخاد القرارات، ومنح الموظفين بالصلاحيات اللازمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بأعمالهم، ومواجهة المشاكل التي يتعرضون لها ومحاولة ايجاد حل لتلك المشاكل.

لقد قامت مؤسسة التمويل الدولية في اطار مواجهة جهودها من اجل تقييم تطبيق الحوكمة في البنوك من خلال تحليل مبدأ الشفافية والافصاح بتقسيمها الى ثلاث مستويات:

*** المستوى الاول: الشفافية والافصاح في اطار ممارسات حوكمية متعارف عليها**

حسب مؤسسة التمويل الدولية يعتبر الحد الادنى للشفافية والافصاح والذي يوجب على البنك اعداد قوائمه المالية وفقا لنظام الدولي المحاسبي وان تراجعه شركة مستقلة، كما يجب ان تلتزم سياسات البنك وممارساته فيما يتعلق بتوثيق راس المال وجودة محفظة الاوراق المالية ومكافحة غسيل الاموال وغير ذلك، كما يجب ان يكون للبنك نظام قائم من الضوابط الداخلية والمراجعة المحاسبية الداخلية ويتسق مع المراجعين الخارجيين، بالإضافة الى البنك بشروط الافصاح بموجب النظم والقوانين، والتعامل بالتساوي مع المساهمين عند الافصاح عن المعلومات.

[1] International finance corporation (IFC) ,**Advanced Methodology for Financial Institutions compensation committee charter assessment tool,**2006 , p: 01.

*** المستوى الثاني: تحقيق الخطوات الاضافية للحوكمة البنكية**

يعتمد الانتقال الى هذا المستوى ان تتخطى حسابات البنك المالية وسياسات رفع التقارير والافصاح، بحيث تدرج عناصر هامة من افضل الممارسات الدولية.

*** المستوى الثالث: الاسهام الاساسي في تحسين الحوكمة على المستوى الوطني**

يعتبر اعلى مستوى ويتطلب تحقيقه ان يكون لدى البنك ممارسات للإفصاح عن الشؤون المالية وغير المالية تتفق مع المعايير الدولية، كما يجب ان يتم الافصاح عن كافة المعلومات للمساهمين في الوقت المناسب.

المطلب الثاني: تقييم الحوكمة البنكية في ظل هيكل مجلس الادارة وعمله

يعتبر مجلس الادارة المحرك الاساسي لنظام الحوكمة في البنوك، حيث يقوم تمثيل مصالح المساهمين ورسم السياسات العليا لأنشطة البنك، ولقد قامت مؤسسة التمويل الدولية بتقييم وتصنيف مستوى الحوكمة المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية الى اربعة مستويات تمثلت فيما يلي:[1]

*** المستوى الاول: ممارسات الحوكمة المتعارف عليها**

من اجل تصنيف البنك في هذا المستوى يجب ان يضمن تنفيذ مجموعة من الشروط تتمثل فيما يلي:

– ان ينعقد مجلس الادارة بصفة دورية ويتشاور بشكل مستقل عن الادارة التنفيذية للبنك.

– ان يحصل اعضاء مجلس الادارة على معلومات مناسبة ووقت كاف للتحليل والتشاور من اجل ممارسة مهامهم المتعلقة بالإشراف على اتجاه البنك وتنميته.

– ان يشتمل المجلس على لجنة المراجعة وتقديم توصيات بشأن اختيار المراجعين الخارجيين.

– ان يؤسس مجلس الادارة على اساس سياسات البنك في ما يتعلق بنوع الصفقات الائتمانية التي تتطلب موافقة المدير ولجنة الائتمان وكافة مستويات المجلس.

[1] نفس المرجع السابق، ص: 02.

*** المستوى الثاني: تحقيق خطوات اضافية في مجال هيكل مجلس الادارة وعمله**

يجب ان يضمن المجلس عضوين او ثلاثة مستقلين عن الادارة والمساهمين، وان يكون لمجلس الادارة لجنة ادارة المخاطر، مع وضع البنك لإجراءات خاصة لمراجعة كاملة لمجلس الادارة حول كافة الصفقات، كما يشترط تكوين مجلس الادارة من حيث المهارات والتخصصات.

*** المستوى الثالث: الوصول الى الفعالية في مجال الحوكمة من خلال مجلس الادارة**

بالإضافة الى الخطوات السابقة يفرض المستوى الثالث على مجلس الادارة ان:

- يتميز اغلب اعضاء مجلس الادارة بالاستقلالية، ويضم لجنة المراجعة التي تتكون فقط من اعضاء مستقلين.
- توجد لجنة متخصصة منبثقة من المجلس تختص بموضوعات فنية او فض نزاعات المصالح المحتملة.
- يعاد انتخاب مجلس الادارة كاملاً بشكل سنوي.

*** المستوى الرابع: مستوى القيادة**

من اجل تصنيف مجلس الادارة في القيادة، يجب ان يكون لدى البنك مراجعة مستقلة للأصول او القروض، وان يتم اخبار مجلس الادارة او لجناته لضمان التعرف السريع على الاصول المتعثرة وحل المشكلة.

المطلب الثالث: تقييم مستوى الحوكمة البنكية في ظل الالتزام بالقوانين ولوائح حوكمة الشركات

يتم تقييم وتصنيف مستوى الالتزام بالحوكمة في البنوك وفقاً لأربعة مستويات:[1]

*** المستوى الاول: ممارسات الحوكمة المتعارف عليها في مجال الالتزام**

يجب على البنك التأكد من ممارسة الجوانب الشكلية للحوكمة، بالإضافة الى انه يجب عليه ان يحتفظ بعدد من السياسات التي تتناول حقوق المساهمين ودور مجلس الادارة والشفافية والافصاح واخلاقيات المهنة.

*** المستوى الثاني: تحقيق خطوات اضافية في مجال الالتزام**

يجب على البنك ان يحدد موظف مسؤول عن ضمان التزامه بميثاق الحوكمة وسياساته، ويجب مراجعة هذا الميثاق والسياسات بشكل دوري للمساهمين عن ميثاق الحوكمة والممارسات ودرجة الالتزام بالمواثيق.

[1] نفس المرجع السابق،ص:03.

*** المستوى الثالث: الوصول الى فعالية مجلس الادارة**

يتمحور هذا المستوى حول الاسهام الاساسي في تحسين الحوكمة على المستوى الوطني، ويجب على البنك الالتزام بجميع التوصيات المتعلقة بميثاق افضل الممارسات، وان يحتوي مجلس الادارة على لجنة للحوكمة.

*** المستوى الرابع: مستوى القيادة في مجال الالتزام**

ان الوصول الى هذا المستوى يضمن اعلى درجة في مجال الالتزام بحوكمة الشركات، حيث يوجب على البنك ان يكون معترف به دوليا وله موقع بين رواد العالم في الحوكمة.

المطلب الرابع: تقييم مستوى الحوكمة البنكية في ظل فعالية عمليات الرقابة

يتم تصنيف مستويات الحوكمة على النحو التالي:[1]

*** المستوى الاول: ممارسات الحوكمة المتعارف عليها في مجال الرقابة والمراجعة**

يجب ان يكون للبنك نظام فعال للرقابة والمراجعة الداخلية، وان يكون هناك تكامل للعمليات الرقابية مع المراجعة الخارجية، وان يضمن مجلس الادارة الالتزام بالقوانين والضوابط الداخلية، كما يجب ان تكون سياسات ممارسات البنك فيما يخص راس المال، والامتثال للوائح والقوانين الموضوعة من قبل السلطات في الدولة.

*** المستوى الثاني: تحقيق خطوات اضافية في مجال الرقابة والمراجعة**

من اجل التصنيف في هذا المستوى يجب ان تتجاوز السياسات والممارسات فيما يخص عمليات الرقابة ومراجعة النصوص والقوانين الى مرحلة تبني افضل الممارسات الدولية للمؤسسات المالية.

*** المستوى الثالث: الوصول الى الفعالية في مجال الرقابة والمراجعة(مستوى الرقابة)**

يتطلب التصنيف ضمن مستوى القيادة ان عمليات الرقابة والتدقيق والالتزام وادارة المخاطر تتم وفقاً لأعلى المعايير الدولية.

[1] نفس المرجع السابق، ص: 04.

خلاصة:

مما سبق يمكن القول ان الحوكمة البنكية هي مجموعة من الطرق الفعالة والاساليب الرشيدة لتنظيم وتسيير امور البنك، حيث يتم مراقبة اداء هذا الاخير من قبل مجلس الادارة والادارة العليا للبنك، ويتطلب التطبيق السليم للحوكمة البنكية مجموعة من العناصر الاساسية والتي تنقسم الى الفاعلين الداخليين والخارجيين، اضافتاً الى وجود محددات داخلية وخارجية التي تضمن السير الحسن لمختلف الأنشطة في البنوك وحماية حقوق اصحاب المصالح.

قامت العديد من المنظمات والهيئات الدولية بوضع مبادئ للحوكمة البنكية واهم هذه المبادئ نجد المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية (OCED)، مبادئ لجنة بازل لسنة 2006 ومؤسسة التمويل الدولية، وتهدف هذه المنظمات والهيئات الى قياس جودة الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية من خلال الرقابة على الاداء المالي للبنوك بشكل عام ولتأكد من ضمان سير العمليات المصرفية بشكل صحيح.

الفصل الثاني: الاطار النظري للأداء المالي في البنوك والمؤسسات المالية وعلاقته بمكانيزمات الحوكمة البنكية

المبحث الاول : الاطار المفاهيمي للأداء المالي في البنوك والمؤسسات المالية

المبحث الثاني: اساسيات تقييم الاداء المالي في البنوك والمؤسسات المالية

المبحث الثالث: علاقة ميكانيزمات الحوكمة بالأداء المالي في البنوك والمؤسسات المالية

تمهيد

يعتبر الاداء المالي من المقومات الاساسية للبنك، حيث يوفر له نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق فيها، ولكي تتمكن ادارة البنك من قياس النتائج المحققة، ومعرفة الوضعية المالية للبنك، لابد من تقييم ادائه المالي وفق معايير محددة وباستخدام مختلف المؤشرات.

كما ان لمكانيزمات الحوكمة اهمية بالغة على وضعية البنك ومركزه المالي، خاصة فيما يتعلق بأدائه المالي، فهي تساهم بشكل كبير وفعال في الرفع من مستوى الاداء داخل البنك وتحسينه.

وعليه سنتطرق من خلال هذا الفصل والموسوم بالاطار النظري للأداء المالي في البنوك والمؤسسات المالية وعلاقته بمكانيزمات الحوكمة البنكية، للتعريف بالأداء المالي في المبحث الاول، اساسيات تقييم الاداء المالي في البنوك والمؤسسات المالية في المبحث الثاني، اما المبحث الثالث سنحاول من خلاله ابراز العلاقة بين مكانيزمات الحوكمة البنكية والاداء المالي في البنوك والمؤسسات المالية.

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي للأداء المالي في البنوك والمؤسسات المالية

يعتبر الاداء المالي مؤشر يعكس الوضعية المالية للبنك ومركزه المالي، لذلك اعتنى الباحثون بدراسته ومحاولة فهمه، وذلك بإعطاء عدة تعاريف تسمح بفهمه، كما عمل الباحثون على تقييم الاداء المالي وفقا لعدة معاير وباستخدام مؤشرات متنوعة.

المطلب الاول: تعريف الاداء المالي

قبل التطرق الى تعريف الاداء المالي، يجب اعطاء لمحة بسيطة عن تعريف الاداء.

اولا: تعريف الاداء

لقد اختلفت الدراسات في اعطاء تعريف محدد للأداء، وهذا الاختلاف راجع لاختلاف اتجاهات الباحثين، من هذه التعاريف نذكر اهمها:

يعرف الاداء على انه "انعكاس لكيفية استخدام البنك لموارده المادية والبشرية، واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق اهدافها".[1]

كما يعرف الاداء ايضا "التعبير عن درجة تحقيق الاهداف الموضوعة من طرف البنك ويتم تقييم هذا الاخير عن طريق مؤشرات كمية ونوعية متعلقة بالنتيجة المتحصل عليها".[2]

يعرف الاداء ايضا على انه "انجاز العمل المراد تأديته، او الطريقة التي تمكن المؤسسة من بلوغ اهدافها".[3]

يعرف الاداء على انه ذلك "النشاط المستمر الذي يعكس نجاح المنظمة واستمرارها".[4]

نستنتج مما سبق ان الاداء عبارة عن نشاط مستمر للبنك، يعكس كيفية استغلاله للموارد المتاحة في سبيل تحقيق اهدافه.

---

1 وائل محمد صبحي ادريس وطاهر محسن منصور الغالبي، **سلسلة ادارة الاداء الاستراتيجي اساسيات الاداء وبطاقة التقييم المتوازن**، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، 2009 ،ص: 38.

[2] حمزة شباح، **تطبيق مبدا التدفقات النقدية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة الماجيستير، علوم التسيير، ،تخصص ادارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2013 ،ص: 62.

[3] Abdellatif khamakhem, **La dynamique du control de gestion**, 2em Edition, Bordas édition, paris, 1976,p: 310.

[4] Bernard collasse, **Encyclopédies de contabilitté control de gestion et Audit Ed économie,** paris, 2000, p: 70. .

ثانيا : تعريف الاداء المالي

لقد اعطيت تعاريف مختلفة للأداء المالي، هذا الاختلاف قد يكون راجع الى تنوع اهداف واتجاهات الباحثين في دراساتهم، نذكر اهم هذه التعاريف:

يقصد بالأداء المالي "مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الامثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الاجل القصير وذات الاجل الطويل من اجل تشكيل ثروة".[1]

يعرف الاداء المالي ايضا بانه "العملية التي تركز على استخدام نسب بسيطة بالاستناد الى مؤشرات يفترض انها تعكس انجاز الاهداف الاقتصادية للبنك".[2]

كما يمكن تعريف الاداء المالي على انه "يعد من اكثر ميادين الاداء استخداما لقياس اداء البنك الافضل لأنه يمتاز بالاستقرار والثبات ويسهم في توجه المصارف نحو المسار الافضل والصحيح".[3]

نستنتج من التعاريف السابقة ان الاداء المالي يتميز بخاصيتين وهما:

الكفاءة: قدرة البنك على الاستغلال الامثل والرشيد لموارده المالية والبشرية المتاحة باقل التكاليف.

الفعالية: قدرة البنك على تحقيق الاهداف المسطرة والمرجوة.

وبالتالي يمكن القول ان الاداء المالي، عبارة عن مؤشر يعكس كفاءة وفعالية البنك ما يضمن استمراريته.

المطلب الثاني: اهداف ومعايير الاداء المالي

تسعى ادارة البنك من خلال ادائها المالي الى تحقيق عدة اهداف وفقا لمعايير محددة:

اولا: اهداف الاداء المالي

يمكن حصر الاهداف التي يسعى البنك الى تحقيقها فيما يلي:[4]

[1] حمزة شباح، مرجع سبق ذكره، ص: 71.

[2] فلاح حسن الحسين ومؤيد عبد الرحمن الدوري، **ادارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2006، ص: 234.

[3] امينة بن جدو ومسعود ميهوب، **تقييم اداء البنوك التجارية باستخدام النسب المالية**، مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، المجلد04، العدد02، 2020، ص: 236.

[4] فرحات جمعة، **الاداء المالي لمنظمات العمال**، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 2000، ص: 247.

– **التوازن المالي:** هو هدف تسعى الوظيفة المالية لبلوغها لأنه يمس الاستقرار المالي للبنك، وهو يمثل في لحظة معينة التوازن بين راس المال الثابت والاموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به عبر الفترة المالية، ومنه فان راس المال الثابت والمتمثل في الاستثمارات يجب ان يمول عن طريق الاموال الدائمة (راس المال مضاف اليه الديون طويلة ومتوسطة الاجل) وهذا يضمن عدم اللجوء الى تحويل جزء منه الى سيولة لمواجهة مختلف الالتزامات، وتحقيق تغطية الاموال الدائمة للأصول الثابتة، يستوجب التعادل بين المقبوضات والمدفوعات.

– **نمو المؤسسة:** يعتبر نمو المؤسسة عامل اساسي من عوامل تعظيم قيمتها ولهذا فان قرارات النمو تتميز بانها قرارات استراتيجية، فالنمو وظيفة استراتيجية جد هامة للبنك، وهي ظاهرة تعكس مدى نجاح استراتيجياته المتعلقة بجانب التطور، التوسع، البقاء والاستمرار.

– **الربحية والمردودية:** تمثل الربحية نتاج عدد كبير من السياسات والقرارات وتقيس مدى كفاءة وفعالية البنك.

ثانيا: معايير الاداء المالي

من المهم تحديد نسب معيارية تستخدم في متابعة تغير النسب المالي، وهناك اربعة انواع رئيسية من النسب المعيارية والمتمثلة فيما يلي:[1]

– **المعايير التاريخية:** وتحسب هذه النسب من الكشوفات المالية للسنوات السابقة لفرض رقابة الاداء من قبل الادارة المالية والاستفادة منها في وضع الخطط المستقبلية.

– **المعايير المطلقة:** تأخذ هذه المعايير شكل ثابت لنسب معينة مشتركة بين جميع البنوك وتقاس بها النسب ذات العلاقة داخل بنك معين مثل: التداول(02) مرة والنسب السريعة (01) مرة.

– **المعايير القطاعية:** يستفيد المحلل المالي بدرجة كبيرة من المعايير القطاعية في رقابة الاداء وهي معايير تمثل متوسط اداء القطاع الذي ينتمي اليه البنك، خاصة وان البنوك تتشابه في العديد من الصفات والخصائص.

– **المعايير المستهدفة:** وهي نسب تستهدف ادارة البنك تحقيقها من خلال تنفيذ الموازنات (الخطط) وبالتالي اتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة.

[1] عمر بوجميعة، **تقييم الاداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الاسلامية**، مذكرة الماجيستير، علوم التسيير، تخصص ادارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2014، ص: 108.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الاداء المالي

ان الاداء المالي للبنوك يتأثر بطريقة او بأخرى بعوامل داخلية وخارجية من شأن هذه العوامل ان تدفع البنوك الى تحسين وتطوير ادائها بشكل مستمر:[1]

اولا : العوامل الداخلية: وهي تلك العوامل التي تؤثر على الاداء داخل البنك، وهذه العوامل يمكن التحكم والسيطرة عليها وتتمثل في:

- الرقابة على تكلفة الحصول على الاموال.
- الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة.
- ادارة السيولة.
- المؤشرات الخاصة بالربحية.
- الرقابة على التكاليف.

ثانيا: العوامل الخارجية

يواجه البنك مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على ادائه المالي، حيث لا يمكن لإدارة البنك السيطرة عليها، وانما يمكن لها توقع نتائج مستقبلية لهذه المتغيرات وتتمثل هذه العوامل في:

- التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات.
- القوانين والتعليمات التي تطبق على البنوك من طرف الدولة وقوانين السوق.
- السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

المبحث الثاني: اساسيات تقييم الاداء المالي

الاداء المالي يعبر عن مدى قدرة البنك على استغلال موارده المتاحة بكفاءة وفعالية، وللتأكد من ذلك لابد من تقييم هذا الاداء باستخدام مختلف المؤشرات.

المطلب الاول: تعريف تقييم الاداء المالي واهميته

تقييم الاداء المالي عملية يعتمد عليها المحلل المالي لقياس النتائج مما تكتسبه من اهمية بالغة خلال عملية التحليل.

[1] نفيسة حجاج، **اثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الاداء المالي**، اطروحة دكتوراه ، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قصدي مرباح، ورقلة ، 2017، ص ص: 16-17.

اولا: تعريف تقييم الاداء المالي

قبل التطرق الى تعريف تقييم الاداء المالي يجب التطرق اولا الى تعريف بسيط لتقييم الاداء.

1- تعريف تقييم الاداء:

لقد شاع استخدام مصطلح تقييم الاداء في البحوث، الا انه لم يتم توحيد وجهات النظر حول مدلوله، وهذا ما يفسر وجود عدة مفاهيم تعرف تقييم الاداء من بين هذه التعاريف نذكر ما يلي:[1]

- تقييم الاداء هو القياس للتأكد من ان الاداء الفعلي يوافق معايير الاداء المحددة.
- تقييم الاداء عبارة عن مراجعة لما تم انجازه اعتمادا على معايير العمل.

نستنتج مما سبق ان تقييم الاداء يهدف الى دراسة الاهداف المرسومة وتلك المحققة بناء على معايير محددة.

2- تعريف تقييم الاداء المالي

اختلفت البحوث والدراسات التي تناولت تقييم الاداء المالي، هذا راجع لاختلاف اتجاهات الباحثين، الامر الذي يفسر وجود عدة مفاهيم تعرف هذا المصطلح، من اهم هذه التعاريف نذكر ما يلي:

يعرف تقييم الاداء المالي على انه "الحكم على مدى فاعلية القرارات المالية، والتي تم اتخاذها من حيث تأثيرها على المركز المالي للبنك وقدرته المالية، وتقييم مدى كفاءة وفعالية الانشطة والسياسات المختلفة المستخدمة في البنك في التأثير على ربحيته ومركزه التنافسي والاستفادة من كل ذلك في وضع خطط فاعلة للأداء المستقبلي للبنك".[2]

كما يعرف تقييم الاداء المالي على انه "عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات المحاسبية وغيرها، للوقوف على الحالة المالية للبنك، وتحديد الكيفية التي اديرت بها مواردها خلال فترة زمنية معينة".[3]

يمكن القول ان عملية تقييم الاداء المالي ترتكز على الاركان الاساسية التالية:[4]

- **وجود اهداف محددة مسبقا(معايير)**: بحيث يتم وضع اهداف مسبقة تستخدم في عملية التقييم في صورة خطة او سياسة، وكذلك اللوائح والقوانين التي يتم على اساسها عملية تقييم الاداء المالي.

---

[1] حمزة شباح، مرجع سبق ذكره، ص: 63.

[2] فاطمة الزهرة النوي، مرجع سبق ذكره، ص: 37.

[3] حمزة شباح، مرجع سبق ذكره، ص: 71.

[4] الطيب بولحية وعمر بوجمعية واخرون، **العولمة واقتصاديات شمال افريقيا**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، العدد14، الجزائر، 2016،ص ص: 3-4.

– **قياس الاداء الفعلي:** يتم قياس الاداء الفعلي عادة بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية والاساليب الاحصائية من بيانات ومعلومات.

– **مقارنة الاداء الفعلي بالمعايير:** يتم مقارنة الاداء المحقق بالمعايير لتحديد الانحرافات سواء كانت سلبية او ايجابية، لتمكين الادارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية، وجعلها قادرة على مجابهة الاخطاء قبل وقوعها من اجل اتخاد الاجراءات اللازمة.

– **اتخاذ القرارات اللازمة لتصحيح الانحرافات:** ان اتخاذ القرار لتصحيح انحراف ما يتوقف على البيانات والمعلومات المتاحة عن الاهداف المحددة مسبقا وقياس الاداء الفعلي ومقارنته بالأداء المخطط، لذلك فان تحليل الانحرافات تساعد على اتخاذ القرار المناسب وفي الوقت المناسب.

مما سبق نستنتج ان تقييم الاداء المالي عبارة عن قياس النتائج المحققة ومقارنتها بالنتائج المتوقعة وفقا لمعايير محددة، ومحاولة ايجاد الانحرافات بينها وتصحيحها من اجل اتخاد قرارات مناسبة وسليمة.

ثانيا– اهمية تقييم الاداء المالي:

تتمثل اهمية تقييم الاداء المالي فيما يلي:[1]

– يساعد توجيه الادارة العليا الى مراكز المسؤولية التي تكون اكثر حاجة الى الاشراف.

– يساعد على ايجاد نوع من المنافسة بين الاقسام والادارات والمؤسسات المختلفة مما يؤدي الى تحسين ادائها ومساعدة المسؤولين على اتخاذ القرارات التي تحقق الاهداف خلال توجيه نشاطاتهم نحو المجالات التي تخضع للقياس والحكم.

– يوفر قياسا لمدى نجاح المؤسسة حيث ان النجاح مقياس مركب يجمع بين الفعالية والكفاءة في تعزيز اداء المؤسسة للبقاء والاستمرار.

– على المستوى المالي فان تقييم الاداء ينصب على التأكد من توفر السيولة ومستوى الربحية في ظل كل من قرارات الاستثمار والتمويل وما يصاحبها من مخاطر.

– يظهر مدى اسهام المؤسسة في عملي التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق اكبر قدر من الانتاج باقل التكاليف.

[1] نفيسة حجاج، مرجع سبق ذكره. ص ص: 18–19.

المطلب الثاني: خطوات تقييم الاداء المالي

تمر عملية تقييم الاداء المالي بالخطوات التالية:[1]

– **الحصول على القوائم المالية:** يتم الحصول على مجموعة القائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بالأداء المالي للبنك خلال فترة زمنية معينة، بحيث تعتبر بمثابة بيانات ومعلومات تساعد في عملية التقييم.

– **احتساب مقاييس تقييم الاداء المالي:** يتم حساب مؤشرات ونسب تقييم الاداء المالي مثل: مؤشر الربحية، مؤشر السيولة ...الخ، مما يسمح بتحليل وتفسير النتائج المحققة.

– **تقييم مقاييس تقييم الاداء:** بعد دراسة وتحليل النتائج المحققة والفعلية يتم مقارنتها بالنتائج المتوقعة ومحاولة ايجاد الانحرافات.

– **وضع التوصيات:** محاولة ايجاد الحلول ومعالجة الانحرافات الناتجة عن عملية التقييم، ومحاولة معرفة اسبابها من اجل اتخاذ قرارات مناسبة وسليمة.

المطلب الثالث: الاطراف المستفيدة من تقييم الاداء المالي

هناك العديد من الاطراف والجهات التي تحتاج الى تحليل وتقييم الاداء المالي وتطلبه بشكل خاص ادارة البنك والبنك المركزي والمودعون والمالكون والجمهور بشكل عام:[2] .

أ– **ادارة البنك:** تهتم ادارة البنك بتحليل وتقييم الاداء المالي باعتبار ان التحليل المالي يمثل التغذية العكسية للمعلومات المتعلقة بالأداء المالي للبنك.

ب– البنك المركزي: ان البنك المركزي بصفته السلطة النقدية، مسؤول عن الرقابة على البنوك، وعن تنفيذ السياسة النقدية بوسائلها الكمية والنوعية، بحيث يقوم بطلب من البنوك تقديم المؤشرات الدورية من خلال جداول ذات تفاصيل محددة من قبله، والتي تضمن الكثير من المؤشرات التي هي حصيلة اجراء تحليل وتقييم الاداء المالي.

ج– المودعون: يعتبر الايداع الركن الاول من عمل البنك، باعتبار هذا الاخير مؤسسة مالية وسيطة تقبل الودائع من الجمهور وتستثمرها وتقدم العديد من المنتجات والخدمات المالية، وهي عملية مرتبطة بقدرة البنك على تلبية كل ما يقع عليه من سحوبات وانتظام وتطور مستوى المنتجات والخدمات البنكية التي يقدمها للمودعين وبكفاءة عالية، بالإضافة الى ان للمودعين مصلحة كبيرة في توافر السيولة بمستويات مناسبة وبدون ان تكون هناك احتياطات

[1] نفس المرجع السابق، ص ص: 4–5.

[2] عمر بوجميعة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 107– 108.

فائضة عن حاجة البنك تعرضه لخسائر تشغيلية وتضعف من متانة راس المال، كما يهتم المودعون ايضا بطبيعة محفظة موجودات البنك لأنها تعكس مدى قدرته على التوفيق بين العائد والمخاطرة، ولمعرفة وضعية البنك والتي تكون حصيلة عملية تقييم الاداء.

د- المالكون او المساهمون: تتحمل مجموعة المساهمين حسب طبيعة ملكية البنك، المخاطرة النهائية، فالمساهمون لا يحصلون على الارباح الموزعة دوريا ما لم يحقق البنك ربحا سنويا او متراكما، وهناك قيود تفرضها التشريعات او تعليمات البنك المركزي حول نسب توزيع واحتجاز الارباح سنويا، كما ان حقوق الملكية هي اخر ما تسدد في حال تعرض البنك للإفلاس والتصفية، لذلك يحتل تقييم وتحليل الاداء المالي موقعا خاصا ضمن مجموعة الاساليب المهمة التي تساعد المساهمين في الرقابة على عمليات البنك.

ذ- الجمهور: يعتبر الجمهور المتعامل مع البنك والمستفيد الاول والاخير من الخدمات البنكية، ولكي يستطيع جمهور العملاء متابعة اوجه النشاط البنكي فانهم يعتمدون على نتائج تحليل وتقييم الاداء المالي والذي يظهر مدى النجاح المحقق في الخدمات والمنتجات التي يقدمها البنك.

المطلب الرابع: مؤشرات تقييم الاداء المالي

تعد مؤشرات قياس الاداء من اهم الاسس التي تقوم عليها عملية تقييم الاداء المالي في البنوك، فنجاح عملية التقييم مرتبط بمدى قابلية هذه المؤشرات على قياس الاداء بشكل سليم، والمتمثلة اساسا في: النسب المالية (المؤشرات المالية)، مؤشرات التوازن المالي.

1- النسب المالية: هناك عدة مفاهيم تعرف النسب المالية نذكر منها:

النسب المالية هي عبارة عن علاقة بين بندين او اكثر من بنود القوائم المالية، بمعنى انها عبارة عن علاقات بين بنود الميزانية فيما بينها، وذلك قصد الكشف عن نواحي القوة والضعف في السياسات المالية.[1]

كما تعرف النسب المالية على انها عبارة عن علاقة رياضية تجمع بين رقمين، احدهما بسط والاخر مقام، ومثل هذه العلاقة لا تكون ذات معنى الا من خلال مقارنتها مع مستويات نسب موضوعة من محكمين وخبراء.[2]

وبالتالي يمكن القول ان النسب المالية عبارة عن علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي، وهذه القيم تؤخذ من القوائم المالية، كما تسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المتخذة من طرف البنك وبصفة موضوعية وتكون عملية الحكم على نتائج النسب غالبا في شكل مقارنة داخلية او خارجية بين عدة بنوك.[1]

[1] جمال الدين المرسي واحمد عبد الله اللحلح، **الادارة المالية(مدخل اتخاذ القرارات)**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص: 51.

[2] نصر حمود مزنان فهد، **اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية**، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 39.

وبغية الافادة القصوى من النسب المالية في تقييم اداء البنك لابد من مراعات الجوانب التالية:[2]

- ان تعطي النسب المالية مدلولا منطقيا في تفسيرها وتطبيقها.
- ان لا يتم الاعتماد على نسبة واحدة في التقييم، بل لا بد من تعزيزها بنسب مالية اخرى.
- اهمية وجود ارتباط بين الهدف من التقييم والنسب المالية المستخدمة.

- **اهمية النسب المالية:** للنسب اهمية بالغة تسمح بتقييم الاداء المالي للبنك، تظهر هذه الاهمية من خلال ما يلي:[3]

- تبين النسب المالية كفاءة البنك في استخدام الاموال المتاحة وترشيد الانفاق وتنظيم الايرادات.
- تمكن النسب المالية البنك من التحقق من سلامة مركزه المالي، وبيان مدى تناسق الاموال المتاحة وتوزيعها على اوجه الاستثمار المختلفة، ومدى كفاية استغلاله لتلك الاموال.
- تحقق النسب المالية المتابعة للأهداف الموضوعة للبنك عن طريق مقارنة نتائج التنفيذ الفعلي المتحصل عليها من المؤشرات، وتقدير الاهداف وحصر الانحرافات وتحليلها ومعرفة اسبابها ومعالجتها في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة.
- تسمح بقياس معدل نمو الودائع الادخارية والتعرف على مدى نجاح البنك في تعبئة المدخرات.
- توضح مدى التزام البنك بالحدود الائتمانية المقررة وفقا للسياسات النقدية والائتمانية المستهدفة.
- تساهم في تحقيق الرقابة المالية داخل البنك ما يمنع حدوث التجاوزات.
- تسمح بتحقيق التخطيط المالي في البنك في ضوء ما توفره هذه المؤشرات من معرفة تامة بالمركز المالي للبنك في الماضي ووضعه الحالي والاستفادة منها بوضع خطة للمستقبل.

ليس هناك اتفاق بين الباحثين والمتخصصين على عدد النسب المالية فهي تختلف وتتعدد، وهذا راجع لاختلاف ظروف واهداف التقييم، ومن اهم هذه النسب نذكر ما يلي:

أ- **نسب الربحية:** تعبر نسب الربحية عن مدى قدرة البنك على توليد الارباح، ويمكن اعتبار النسب المالية نسب اساسية وتمثل اقوى معيار للحكم على الاداء الكلي للبنك[4]، ورغم تعدد المؤشرات او النسب المالية المستخدمة في

[1] ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي)**، دار المحمدية العامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، ص:51-52.
[2] نصر حمود مزنان، مرجع سبق ذكره، ص: 39.
[3] نفس المرجع السابق ،ص ص: 55-56.
[4] جمال الدين المرسي واحمد عبد الله اللحلح، مرجع سبق ذكره، ص: 171.

قياس الربحية الا ان مختلف الدراسات التطبيقية التي تناولت تحليل العلاقة بين الحوكمة والأداء اقتصرت على استخدام نسبتين فقط من نسب الربحية لتقييم اداء البنك وعلى نطاق واسع وهما:[1]

- **نسبة العائد على الموجودات**= صافي الدخل \ معدل اجمالي الموجودات.

حيث يقيس هذا المؤشر مدى كفاءة ادارة البنك وقدرته على تحقيق ارباح صافية من توظيف موجودات البنك في القروض والاستثمارات.

- **نسبة العائد على حقوق الملكية** = صافي الدخل \ معدل اجمالي حقوق الملكية.

حيث يقيس هذا المؤشر مقدار العوائد التي يكتسبها المساهمون من استثمار اموالهم في البنك.

ب- نسب السيولة: تمثل قدرة البنك على مواجهة التزاماته الفورية والمتوقعة من دون تأخير، والبنوك تعتمد بشكل كبير في مواردها الامر الذي يتطلب ان تكون مستعدة لمقابلة حركة السحوبات المفاجئة والعادية والاستمرار في تقديم التسهيلات الائتمانية، حيث ان انخفاض السيولة يؤدي الى فقدان ثقة العملاء بالبنك، واهم النسب المالية المتعلقة بالسيولة يمكن احتسابها كما يلي:[2]

- **نسبة النقدية الى الودائع** = (ارصدة نقدية، اصول شبه نقدية) \ حجم الودائع لدى البنك المركزي.

- **نسبة النقد في الصندوق لدى البنوك الاخرى الى اجمالي الموجودات** = (النقد في الصندوق، النقد لدى البنوك الاخرى) \ اجمالي الموجودات.

- **نسبة القروض الى اجمالي الموجودات** = القروض \ اجمالي الموجودات.

- **نسبة الاستثمارات قصيرة الاجل الى مجموع الودائع** = استثمارات مالية قصيرة الاجل \ مجموع الودائع.

ج- نسب كفاية (ملاءة) راس المال: تعتبر ملاءة راس المال من الوظائف التي يمكن ان يحققها البنك، فهو يشكل قاعدة للنمو والتطور المستقبلي للبنك، ويؤدي دورا مهما في عملية امتصاص وتغطية اي خسائر غير متوقعة يمكن ان تواجه البنك، فالبنوك التي لديها راس المال يتناسب مع نشاطها وحجم طبيعة المخاطر التي تتعرض لها تمتلك قدرة اكبر على تحمل الخسائر وتجاوزها والاستمرار بتقديم الخدمات لزبائنها، وكذلك لها القدرة على الاستمرار في العمل وتقديم الائتمان الى مختلف القطاعات، ومن ثم فان احتفاظ البنك بمستوى راس مال مناسب يؤدي الى

[1] فاطمة الزهرة النوي، مرجع سبق ذكره، ص: 97.

[2] جميل سنان زهير محمد وسعيد سوسن احمد، **تقييم اداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار**، مجلة تنمية الرافدين،العدد85، العراق،2007، ص: 12.

رفع قدرة القطاع البنكي ويسهم في تعزيز الثقة به وفي حفظ استقرار النظام المالي ككل وعليه يتعين على البنوك امتلاك اجراءات لتقديم متطلبات راس المال اللازمة لها وتقاس نسبة كفاية راس المال من خلال النسب الاتية:[1]

- **نسبة راس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات** = راس المال الممتلك \ اجمالي الموجودات.

تعكس هذه النسبة مدى اعتماد البنك على حقوق الملكية في تمويل اجمالي الموجودات وارتفاع هذه النسبة تكون لصالح المودعين، الا انها قد تؤثر على عوائد البنوك.

- **نسبة راس المال الممتلك الى اجمالي الودائع** = راس المال الممتلك \ اجمالي الودائع.

تعبر هذه النسبة على مدى اعتماد البنك على الودائع كمصدر للتمويل، وايضا تبين مدى قدرته على رد الودائع التي حصل عليها من الاموال المملوكة له.

- **نسبة راس المال الممتلك الى الموجودات المرجحة بالمخاطر**= راس المال الممتلك \ الموجودات المرجحة بالمخاطر.

تبين هذه النسبة قدرة راس المال على مواجهة مخاطر الاستثمار الناشئة عن احتمال عدم الالتزام في الموجودات الخطيرة.

د- نسب توظيف الاموال: تشير هذه النسب الى مدى كفاءة ادارة البنك في استغلال وتشغيل الموارد لديها، وهي معدلات تؤثر في ربحية البنك وسيولته، او بعبارة اخرى تقيس هذه النسب مدى كفاءة البنك في توظيف الاموال المتاحة لديه في تحقيق عوائد عليه ومن بين هذه النسب ما يلي:[2]

- **نسب توظيف الموارد المتاحة** = مجموع الاصول الموظفة \ اجمالي الموجودات.

= اجمالي الاستثمارات\ اجمالي الودائع + حقوق الملكية.

وتقيس هذه النسبة قدرة ادارة البنك على توظيف الاموال المتاحة له، كما تعبر عن نسبة الاموال المستغلة من اجمالي مصادر الاموال.

- **نسبة توظيف الودائع** = اجمالي الاستثمارات \ اجمالي الودائع.

[1] علاء فرحان طالب، **الحوكمة المؤسسية والاداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2011، ص: 24.

[2] نصر مزنان فهد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 67-69.

يقصد به نسبة الاستثمارات الى اجمالي ودائع البنك، ويقيس هذا المعدل مدى كفاءة البنك في توظيف ما يقوم بجمع الودائع في استثمارات ذات عائد.

- **نسبة المصاريف التشغيلية الى اجمالي الايرادات** = المصاريف التشغيلية \ اجمالي دخل العمليات.

يقيس هذا المعدل نسبة المصاريف التي تم انفاقها للحصول على الايرادات المحققة.

- **نسبة التكاليف الى اجمالي الاستثمارات** = اجمالي التكاليف \ اجمالي الاستثمارات.

تقيس هذه النسبة كلفة ادارة الموجودات الاستثمارية لدى البنك، وبالتالي فان المنحنى لهذا المؤشر يعبر عن كفاءة البنك في ادارة التكاليف.

- **نسبة الايرادات الى اجمالي الاستثمارات** = اجمالي الايرادات \ اجمالي الاستثمارات.

تعبر هذه النسبة عن مدى قدرة البنوك على توليد الايرادات من خلال نشاط الاستثمار وكلما كانت هذه النسبة كبيرة دل ذلك على قدرة ادارة البنك على توليد الايرادات.

2- مؤشرات التوازن المالي: هناك 03 توازنات تستعمل من طرف المحلل المالي، تتمثل اساسا في: راس المال العامل، احتياجات راس المال العامل، الخزينة.

أ- راس المال العامل: يعتبر راس المال العامل اداة من ادوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للبنك والحكم على مدى توازنها المالي، خاصة على المدى القصير، وذلك بتاريخ معين، ويتمثل في ذلك الجزء من الاموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الاصول المتداولة بعد تمويل كل الاصول الثابتة وذلك كما هو موضح في الشكل التالي:[1]

[1] مليكة زغيب وميلود بوشنقير، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010ص: 49.

الشكل رقم(03): راس المال العامل

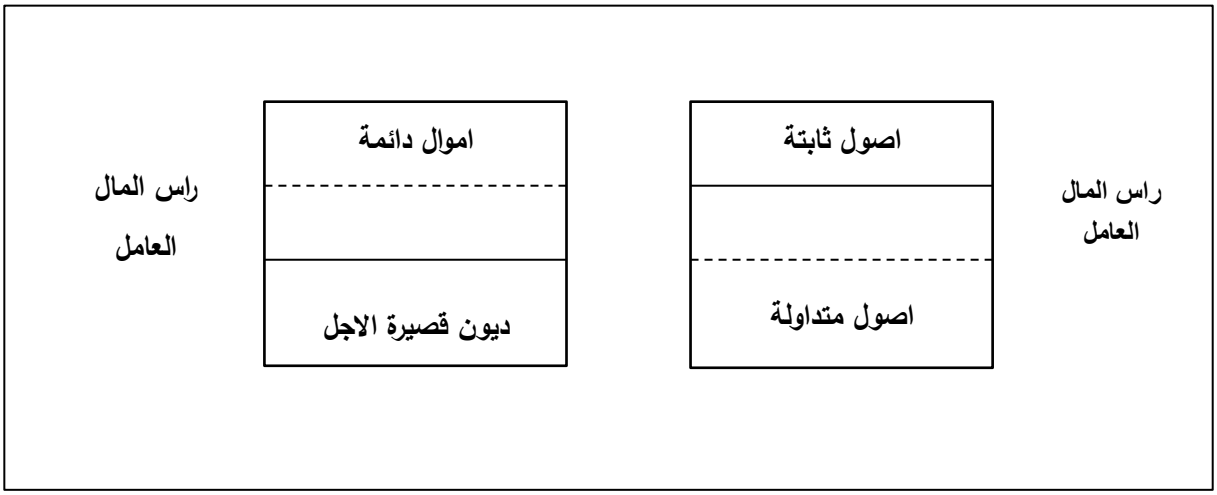

المصدر: مليكة زغيب وميلود بوشنقير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص: 49.

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان راس المال العامل مقدار يتشكل عند طرح الاصول الثابتة من الاموال الدائمة او عند طرح الديون قصيرة الاجل من الاصول المتداولة.

وبالتالي يمكن حساب راس المال العامل بطريقتين وهما:[1]

راس المال العامل = الاموال الدائمة – الاصول الثابتة.

او:

راس المال العامل= الاصول المتداولة – الديون قصيرة الاجل.

وهناك انواع من راس المال العامل يمكن تلخيص اهمها فيما يلي[2]:

– **راس المال العامل الخاص:** وهو المقدار الاضافي من الاموال الخاصة عن تمويل الاصول الثابتة، ويحسب بالعلاقة التالية:

راس المال العامل الخاص= الاموال الخاصة – الاصول الثابتة.

– **راس المال العامل الاجمالي:** وهو مجموع عناصر الاصول التي يتكلف بها نشاط الاستغلال وهي مجموع الاصول التي تدور في مئة سنة او اقل وتشمل مجموعة الاصول المتداولة، ويحسب بالعلاقة التالية:

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

[2] نفس المرجع السابق، ص: 46.

راس المال العامل الاجمالي= مجموع الاصول – مجموع الاصول الثابتة.

– **راس المال العامل الخارجي:** هو جزء من الديون الخارجية التي تمول راس المال العامل الاجمالي او الاصول المتداولة، ويحسب بالعلاقة التالية:

راس المال العامل الخارجي = مجموع الخصوم – (الاموال الخاصة – ديون قصيرة الاجل).

ب– احتياجات راس المال العامل: تعرف على انها راس المال العامل الامثل، اي ذلك الجزء من الاموال الدائمة الممول لجزء من الاصول المتداولة، والذي يضمن للمنشاة توازنها المالي الضروري، وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الاصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الاجل.[1]

يمكن حساب احتياجات راس المال العامل بالعلاقة التالية:[2]

احتياجات راس المال العامل= (اصول متداولة – قيم جاهزة) – (ديون قصيرة الاجل – السلفات المصرفية).

ج– الخزينة الصافية: هي مجموع الاموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المنشاة لمدة دورة استغلالية، اي مجموع الاموال السائلة التي تستطيع المنشاة استخدامها فورا، والخزينة الصافية على درجة كبيرة من الاهمية لأنها تعبر عن التوازن المالي، تحسب بالعلاقة التالية:[3]

الخزينة الصافية = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية.

او تحسب كما يلي:[4]

الخزينة الصافية = راس المال العامل– احتياجات راس المال العامل.

[1] مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، مرجع سبق ذكره، ص: 58.
[2] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص:47.
[3] مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، مرجع سبق ذكره، ص: 53.
[4] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص: 47.

المبحث الثالث: علاقة ميكانيزمات الحوكمة بالأداء المالي في البنوك والمؤسسات المالية

لمبادئ الحوكمة اهمية بالغة على اداء البنوك، خاصة فيما يتعلق بالأداء المالي، نظرا لانعكاس فعالية هذه الميكانيزمات على ادائه المالي، الامر الذي ادى بهذا الاخير الى التحسن والاستقرار.

المطلب الأول: دور فعالية مجالس الادارة في تحسين الاداء المالي في البنوك والمؤسسات المالية

مجالس الادارة باعتبارها الية من اليات الحوكمة الداخلية، فهي تساهم بفعالية في تحسين الاداء المالي للبنك.

اولا : تعريف مجلس الادارة: يعرف مجلس الادارة كما يلي:

مجلس الادارة عبارة عن هيئة رقابة واشراف وهو واحد من الهيئات الاجتماعية (03)، يقع في المرتبة (02) من هرم السلطة، يضم مجموعة من الاعضاء التنفيذيين والغير التنفيذيين، كما يعتبر الية من الاليات الداخلية للحكومة.[1]

كما يعتبر مجلس الادارة حسب شارو (charreaux) سنة 2000، انه لم يعد ميكانزيم يساهم في خلق القيمة فقط، بل هو جهاز سلطة، سيطرة، البحث عن الفرص وخلق معايير اجتماعية.[2]

ثانيا: خصائص مجلس الادارة: يتميز مجلس الادارة بمجموعة من الخصائص من شانها التأثير على الاداء المالي للبنك نذكر اهم خاصيتين:

1- تركيبة مجلس الادارة: لقد اختلف الباحثون فيما يخص التركيبة التي يتشكل منها مجلس الادارة التي من شانها تحسين الاداء المالي وتحسين اتخاذ القرار.

فقد توصل كل من فريداي وسيرمنس (Friday and Sirmans) سنة 1998 هارتزال واول (Hartzell et al) سنة 2006 الى وجود علاقة ايجابية بين عدد الاعضاء المستقلين في تركيبة مجلس الادارة وقيمة المنشاة.[3]

---

[1] عمر قيرة، **محاضرات موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس مقياس حوكمة الشركات**، تخصص ادارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2019، ص:24.

[2] محمد جلاب، **حوكمة الشركات في المنظومة المصرفية ضمن التحولات الاقتصادية العالمية**، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، تخصص ادارة اعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010، ص: 117.

[3] كريم صياح الحجايا وخالد عبد الخطيبات، **رقابة مجلس الادارة واثره على الاداء المالي للشركات، دراسة تطبيقية للشركات الصناعية الاردنية**، اطروحة دكتوراه، علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة مؤتة، الاردن، 2010، ص: 19.

بينما توصل (باتهالا وراو(Bathala and Rao) سنة 1995 الى وجود علاقة سلبية بين عدد الاعضاء المستقلين وقيمة المنشاة.[1]

كما توصل اندريس وفاليلادو (Andres and vallelado) سنة 2008 الى ان العدد الكبير للأعضاء الخارجيين في مجلس الادارة يؤدي الى رقابة فاعلة وارشاد افضل الامر الذي ينعكس على قيمة البنك.[2]

2- حجم مجلس الادارة:

تحدث بعض الباحثين عن علاقة حجم مجلس الادارة من حيث العدد بالأداء المالي، فمنهم من قال ان العدد الكبير لأعضاء مجلس الادارة ينتج عنه اداء افضل لأنه يمنع سيطرة المدير التنفيذي على المجلس، في المقابل قال بعض الباحثين ان العدد الكبير لأعضاء مجلس الادارة يؤدي الى صعوبة وتأخير اتخاذ القرارات على عكس المجلس الصغير، مما يؤدي الى عرقلة العمل وتقليل كفاءة الاداء وفعاليته.[3]

ثالثا: علاقة فعالية مجالس الادارة بالأداء المالي في البنوك والمؤسسات المالية:

تكتسب مجالس الادارة في البنوك والمؤسسات المالية اهمية كبيرة فهي تساهم في تحسين الاداء المالي وهذا من خلال ما يلي:

1- استغلال الموارد بكفاءة وفعالية: تقوم مجالس الادارة برسم الاستراتيجيات والاهداف والتأكد من قيام الادارة بتنفيذ هذه الاهداف[4]، كما يقوم بالتأكد من وجود نظام رقابة وتدقيق داخلي عالي الكفاءة يسمح له من مراقبة نشاطاته والعمل على تحسينها واستغلالها بطريقة رشيدة.[5]

2- تنفيذ العمليات بكفاءة: تقوم مجالس الادارة من التأكد من التزام عمليات البنك بكافة القوانين السارية[6]، والتأكد ان جميع الانشطة تعمل طبقا لمتطلبات القوانين السارية بمصالح اطراف التعامل.[7]

3- فعالية اتخاذ القرارات: حيث ان استقلالية اعضاء مجلس الادارة يؤدي الى رقابة فعالة من قبل مجالس الادارة ويزيد من استقلاليته في اتخاذ القرارات مما يؤدي الى فاعلية مجالس الادارة في اتخاذ القرارات.[8]

---

[1] كريم صباح الحجايا وخالد عبد الخطيبات، مرجع سبق ذكره، ص:19.

[2] نفس المرجع السابق، ص: 19.

[3] كريم صباح الحجايا وخالد عبد الخطيبات، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

[4] اسعد احمد البنوان، **حوكمة الشركات**، مكتبة الافاق للنشر والتوزيع، الكويت، 2011، ص: 48.

[5] نفس المرجع السابق، ص: 49.

[6] محمد جلاب، مرجع سبق ذكره، ص: 119.

[7] اسعد احمد البونان، مرجع سبق ذكره، ص: 49.

[8] محمد جلاب، مرجع سبق ذكره، ص : 109.

4- تعزيز ثقة العملاء: بحيث تعمل مجالس الادارة على ارضاء المساهمين وتشجيع ثقة المودعين والعملاء في نزاهة المعلومات، واكساب البنك سمعة جيدة من خلال تعزيز الشفافية والقابلية للمحاسبة داخل البنك، وذلك بادراك ضرورية السرية التجارية وعدم استخدام ذلك كعذر بعدم الشفافية.[1]

5- التقليل من الانحرافات: بحيث تقوم مجالس الادارة بوضع الاسس السلوكية والاخلاقية لكافة المتعاملين في البنك ووضع قواعد القيم والسلوك السليم[2]، كما تقوم مجالس الادارة بالتأكد من ان البنك يدار بطريقة تراعي وتحترم سلوكيات واخلاقيات المهنة.[3]

6- التقليل من الفساد: بحيث تكون مجالس الادارة نشيطة في مساءلة ادارة البنك والاعتراض عن اي اهمال او فساد يمس بسمعة البنك او يلحق اضرارا به.[4]

المطلب الثاني: دور انظمة الرقابة والتدقيق في تحسين الاداء المالي في البنوك والمؤسسات المالية

تعتبر الرقابة والتدقيق آليتين من آليات الحوكمة من شانهما تحسين الاداء المالي في البنوك والمؤسسات المالية.

اولا: تعريف الرقابة والتدقيق: الرقابة والتدقيق آليتين متلازمتين كل منهما يهدف الى تحقيق الدقة في المعلومات وايجاد الانحرافات.

1- تعريف الرقابة: هناك نوعين من الرقابة وتتمثل في الرقابة الداخلية والخارجية

أ- الرقابة الداخلية: اختلفت التعاريف حول الرقابة الداخلية نذكر منها:

عرف مجمع المحاسبين القانونيين الامريكي« CPA » الرقابة الداخلية على انها "خطة لتنظيم الاجراءات اللازمة لحماية الاصول التي تمتلكها الوحدة ولحفظ السجلات والدفاتر المالية ".[5]

كما تعرف الرقابة الداخلية على انها "مجموعة النظم والاجراءات والطرق التي تتخذها الادارة لحماية المنشاة ولضمان دقة وسلامة البيانات المالية وزيادة درجة الاعتماد عليها وزيادة الكفاءة التشغيلية وضمان الالتزام بسياسات الادارة الموضوعة ".[6]

---

[1] نفس المرجع السابق، ص: 119.

[2] جلاب محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 119 .

[3] اسعد احمد البنوان، مرجع سبق ذكره، ص: 49.

[4] نفس المرجع السابق، ص: 73.

[5] محمد السيد، **المراجعة والرقابة المالية**، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص: 10.

[6] غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص: 206.

ب- الرقابة الخارجية: هناك عدة تعاريف للرقابة الخارجية وسنذكر تعريف شامل لها:

الرقابة الخارجية هي النظام الذي تضعه الجهات الخارجية والذي يهدف الى التأكد من التزام البنوك من ممارسة اعمالها بالقوانين والاجراءات الموضوعة.[1]

وبشكل عام تعرف الرقابة على انها: "مجموعة الانشطة الخاصة بالتحقق من ان الاداء الفعلي يتماشى مع الاهداف والخطط الموضوعة، من خلال مقارنة الاداء الفعلي بالنتائج المستهدفة المفروض تحقيقها وتحديد الانحرافات وتحليلها وتحديد اجراءات علاجها".[2]

2- تعريف التدقيق: هناك نوعين من التدقيق ويتمثل في التدقيق الداخلي والخارجي:

أ- التدقيق الداخلي: عرف معهد المدققين الداخليين للتدقيق الداخلي على انه "نشاط تأكيدي، استشاري، مستقل وموضوعي، مصمم لإضافة قيمة للمنشاة وتحسين عملياتها، وهو يساعد المنشاة على تحقيق اهدافها باتباع منهج متبع وصارم للتقييم وتحسين كفاءة عمليات ادارة الخطر، الرقابة والتوجيه".[3]

ب- التدقيق الخارجي: يعرف التدقيق الخارجي على انه فحص منتظم من قبل شخص فني محايد للدفاتر والسجلات والمستندات، والحصول على الادلة والقرائن اللازمة للإبداء الراي الفني المحايد، عن مدى عدالة القوائم المالية وكفاءة الادارة في استغلال الموارد المتاحة لديها.[4]

ثانيا: علاقة انظمة الرقابة والتدقيق بالأداء المالي في البنوك والمؤسسات المالية

تكتسب انظمة الرقابة والتدقيق في البنوك والمؤسسات المالية اهمية كبيرة، فهي تساهم في تحسين الاداء المالي وهذا من خلال ما يلي:

1- كفاءة وفعالية استغلال الموارد المتاحة: يسمح التدقيق الداخلي بالتحقق من وجود حماية كافية لكافة اصول المنشاة من جميع انواع الخسائر[5]، وتسمح الرقابة الداخلية من توفير الحماية اللازمة لأصول المنشاة[6]، كما يقوم المدقق الخارجي بالتأكد من ان المدراء الماليون التنفيذيون يساهمون باستغلال مواردها بكفاءة وفعالية[7]، كما يقوم

---

[1] اسعد احمد البنوان، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

[2] مصطفى يوسف كافي و سمير احمد حمودة واخرون، **المفاهيم الادارية الحديثة (مبادئ الادارة)**، الطبعة الاولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2013، ص: 348.

[3] سعيد علي الراشدي، **الادارة بالشفافية**، الطبعة الاولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص:41.

[4] غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

[5] خلف الله الوردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الاولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، 2006،ص: 65.

[6] غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص: 207.

[7] نفس المرجع السابق، ص: 20.

المدقق الداخلي من تحديد مدى موافقة اهداف وغايات المنشاة مع الاهداف الموضوعة من قبل مجلس الادارة.[1]

2- تنفيذ العمليات بكفاءة: يسمح التدقيق الداخلي باعتباره نشاط تقييمي بفحص كافة الانشطة والعمليات المختلفة بهدف تطويرها وتحقيق اقصى كفاية منها، كما تسمح الرقابة الداخلية بزيادة الكفاءة الانتاجية، كما يقوم التدقيق الداخلي بتطبيق ومراجعة الرقابة المالية والرقابة على العمليات الاخرى والعمل على جعلها اكثر فاعلية وبتكلفة معقولة.[2]

3- اتخاذ القرارات بفعالية: يسمح التدقيق الداخلي باعتباره نشاط استشاري بتزويد الادارة بالتحليلات والدراسات والاقتراحات اللازمة لاتخاذ القرارات بشكل مناسب، كما يسمح بدوره باتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات ورسم السياسة المستقبلية[3]، كما يسمح التدقيق الخارجي بوضع القرارات الادارية السليمة.[4]

4- منع الغش والاحتيال والتزوير: يقوم المدقق الداخلي بفحص وتقييم كفاءة وفعالية الاجراءات المطبقة من قبل الادارة دون الوقوع في الغش، وليس من مسؤولية المدقق الداخلي اكتشاف الغش ولكن عليه ان يكون لديه معرفة كافية بطرق واحتمالات الغش ويكون قادرا على تحديد اماكن حدوث الغش والاحتيال، كما تسمح الرقابة الداخلية بتوفير الدقة في البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها.[5]

5- التقليل من المخاطر: يسمح التدقيق الخارجي من تقييم المخاطر التي تتعرض لها المنشاة محل التدقيق وردود فعل الادارة اتجاهها، كما يسمح التدقيق الداخلي بتحديد مواطن الخطر عن طريق تحديد الانشطة التي تتضمن مخاطر عالية واعلام الادارة عنها، وباعتباره نشاط تأكيدي يسمح التدقيق الداخلي من طمأنة الادارة من ان المخاطر المرتبطة بالمنشاة يتم التعامل معها بشكل مناسب.[6]

6- التقليل من الانحرافات: تسمح الرقابة الداخلية بإيجاد الانحرافات التي حدثت اثناء التنفيذ ومحاولة تصحيحها[7]، تصحيحها[7]، كما يسمح التدقيق الداخلي باعتباره نشاط وقائي من تدقيق الاحداث والوقائع الماضية والاستفادة منها وتجنب الوقوع فيها[8]، كونه ايضا يسمح بتحديد اسباب حدوث المشاكل التي تحدث في المنشاة واقتراح ما من شانه معالجته ومنع حدوث ذلك في المستقبل.[9]

---

[1] غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص: 206.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص: 206-207.

[3] خلف الله الوردات، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

[4] غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص: 207.

[5] نفس المرجع السابق، ص: 207.

[6] خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

[7] سيد محمد جاد الرب، **مؤشرات ومعايير قياس وتقييم الاداء**، مصر،2009 ص: 3.

[8] خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره، ص: 66 .

[9] محمد ديرب، **الرقابة الادارية**، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص: 36.

المطلب الثالث: دور انظمة الافصاح والشفافية في تحسين الاداء المالي في البنوك والمؤسسات المالية

الافصاح والشفافية آليتين من الاليات الداخلية للحوكمة، يساهمان بشكل كبير في تحسين الاداء المالي.

اولا: تعريف الافصاح والشفافية: يتشابه مصطلح الافصاح الى حد كبير مع مصطلح الشفافية الا انه هناك اختلافات تميز الاول عن الثاني.

1- تعريف الافصاح: للإفصاح عدة تعاريف نذكر منها:

يقصد بالإفصاح عملية ومنهج توفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالسياسة المتبعة من جانب البنك معروفة ومعلومة من خلال النشر في الوقت المناسب[1]، كما يتناول الافصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات والافصاح المتعلق بأعضاء مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين، ويتم الافصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين واصحاب المصالح في الوقت المناسب دون تأخير.[2]

كما يقصد بالإفصاح انها عملية الكشف عن معلومات مالية وغير مالية تهم المستثمرين، تتم اما بصورة دورية او بصورة فورية عند حدوث المعلومة، وذلك حتى تتوافر المعلومات بنفس الوقت وعدم امكانية استفادة احد الاشخاص قبل غيره من المعلومة.[3]

2- تعريف الشفافية: للشفافية عدة تعاريف نذكر منها:

يقصد بالشفافية مبدا خلق بيئة المتعلقة بالظروف والقرارات والاعمال الحالية متاحة ومتطورة ومفهومة لكل المشاركين في السوق.[4]

كما تعرف الشفافية على انها الافصاح والكشف الكامل عن معلومات موثوقة في الوقت المناسب، كي يتمكن مستخدمي تلك المعلومات من اجراء تقييم دقيق لوضع الكيان وادائه وانشطته والمخاطر الناجمة عن تلك الانشطة.[5]

الانشطة.[5]

---

[1] طارق عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص: 930.

[2] اسعد احمد البنوان، **حوكمة الشركات**، مكتبة الافاق للنشر والتوزيع، الكويت، 2011، ص: 72.

[3] عبد الناصر ابراهيم نور ومحمد ناصر بركة، **اثر الافصاح المالي وغير المالي على اداء البنوك التجارية الاردنية المدرجة في بورصة عمان**، مجلة البقاء للبحوث والدراسات ،المجلد 22، العدد 01،عمان، 2019، ص: 35.

[4] طارق عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص: 815.

[5] عبد الناصر ابراهيم نور ومحمد ناصر بركة، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

من خلال ما سبق يمكن التفريق بين ما هو المقصود بالإفصاح وما هو المقصود بالشفافية، حيث ان الافصاح هو الافصاح الفوري لكل المعلومات الجوهرية التي يكون لها تأثير على اتخاذ القرارات، اما الشفافية فان هذه المعلومات لابد ان تكون واضحة ومنطقية وذات دلالات مفهومة للجميع.[1]

ثانيا: علاقة انظمة الافصاح والشفافية بالأداء المالي في البنوك والمؤسسات المالية

تكتسب انظمة الافصاح والشفافية في البنوك والمؤسسات المالية اهمية كبيرة فهي تساهم في تحسين الاداء المالي وذلك على النحو التالي:

1- الاستغلال الامثل للموارد المتاحة: يسمح كل من الافصاح والشفافية بالسيطرة على الانفاق والتحكم في التكاليف[2]، الافصاح عن المعلومات في التقارير بصفة دورية يساعد على بيان مدى نجاح الادارة في ادارة الاموال ادارة اقتصادية ورشيدة، كما يسمح بتقييم اداء البنك وقدرة الادارة على النهوض بمسؤولياتها والحكم على ادائها، والافصاح عن هذه المعلومات بشفافية يؤدي الى تحسن كبير في نمو البنك.[3]

2- فعالية اتخاذ القرار: الافصاح عن المعلومات والبيانات يسمح لمستخدمي هذه المعلومات بترشيد قراراتهم الاستثمارية والائتمانية وغيرها من القرارات، غير انه اذا تم الافصاح عن المعلومات غير موثوقة وواضحة لمستخدمي المعلومات ادى ذلك الى اتخذ قرارات غير رشيدة[4]، كما يسمح الافصاح عن المعلومات بشفافية بتعزيز الرقابة الذاتية مما يؤدي الى ترشيد القرارات[5]، ويسمح الافصاح عن التقارير المالية بشكل دوري بإظهار مختلف المؤشرات المالية التي توضح الوضع المالي للبنك وتساهم بشكل كبير في ترشيد القرارات.[6]

3- تعزيز ثقة المتعاملين: الافصاح عن المعلومات والبيانات في التقارير الدورية يسمح بجذب المستثمرين[7]، فالمستثمر يسعى للحصول على معلومات خاصة تتعلق بالبنك المستهدف، فكلما افصح البنك اكثر عن ما يجنيه من اموال وكيفية انفاق موارده، زادت ثقة المستثمرين بالمعلومات المقدمة، بل وتزداد ثقة المستثمر في هذه المعلومات عندما تقدم التقارير المالية الخاصة بالبنك صورة واضحة وصريحة عن مقومات نموه.[8]

---

[1] طارق عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص: 50.

[2] سعيد علي الراشدي، مرجع سبق ذكره ص: 18.

[3] عبد الناصر ابراهيم نور ومحمد ناصر بركة، مرجع سبق ذكره، ص: 41.

[4] نفس المرجع السابق، ص: 41 .

[5] سعيد علي الراشدي، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

[6] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص: 930.

[7] حسين بن الطاهر ومحمد بوقلاعة، **دراسة اثر حوكمة الشركات على الشفافية والافصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري"**، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012،ص: 94.

[8] عبد الناصر ابراهيم نور، محمد ناصر بركة، مرجع سبق ذكره، ص: 41.

4- التقليل من المخاطر: الافصاح عن معلومات وبيانات تعكس بمصداقية وبموضوعية وبصفة موثوقة العمليات والاحداث التي قام بها البنك، تمكن المستثمر من تحديد المخاطر التي تتضمنها استثماراتهم ومحاولة تجنبها او التقليل منها، كما ان الافصاح عن مقومات نمو البنك بشفافية يسهل من عملية التحليل وتقييم الاداء، وبالتالي معرفة المخاطر المحدقة بالبنك ومحاولة التقليل منها، كما انه يسمح بالتقليل من درجة التقلب في الاسواق المالية.[1]

المطلب الرابع: دور فعالية ادارة المخاطر في تحسين الاداء المالي في البنوك والمؤسسات المالية

ادارة المخاطر عملية تسمح بدراسة وتحليل مختلف المخاطر المحدقة بالبنك ومحاولة معالجتها، هذه العملية من شانها تحسين الاداء المالي للبنك.

اولا: تعريف ادارة المخاطر:

اختلفت وجهات النظر لكثير من الباحثين الاقتصاديين والمصرفيين في مفهوم ادارة المخاطر، لذلك نجد عدة مفاهيم تعرف ادارة المخاطر نذكر منها:

ادارة المخاطر هي "تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بانها ضمن الحدود المقبولة والاطار الموافق عليها من قبل مجلس ادارة المصرف للمخاطر".[2]

كما تعرف ادارة المخاطر على انها "تنظيم متكامل يهدف الى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وباقل التكاليف، وذلك عن طريق اكتشاف المخاطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار انسب وسيلة لتحقيق الهدف المطلوب"[3].

كما تعرف على انها تلك العمليات التي من خلالها يقوم المديرون بتحديد تقييم المخاطر المرافقة لنشاطات المؤسسات المالية ومراقبتها والسيطرة عليها، وان التعقيد وحجم المنتجات المالية جعل ادارة المخاطر اكثر صعوبة لإنجاز وتقييم تلك المخاطر.[4]

---

[1] نفس المرجع السابق، ص: 41.

[2] اسماء طهراوي وعبد الرزاق بن حبيب، **ادارة المخاطر في الصرفة الاسلامية في ظل معايير بازل**، مجلة اقتصادية اسلامية، المجلد 01، العدد 19، 2013، ص: 60.

[3] اسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى، **ادارة المخاطر والتامين**، الطبعة ا لأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،2007ص: 55.

[4] صادق راشد الشمري، **استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية واثرها في الاداء المالي للمصارف التجارية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2013،ص: 88.

وعليه ورغم اختلاف وجهات النظر حول اعطاء مفهوم لإدارة المخاطر الا ان الباحثين في النتيجة يتفقون على ان ادارة المخاطر هي "تحديد ومتابعة ومراقبة المخاطر للإبلاغ عنها والتحكم فيها للحد من اثارها السلبية".[1]

تعتمد الادارة الشاملة للمخاطر على العناصر التالية:[2]

– التعريف الدقيق بالمخاطر التي تنطوي عليها انشطة البنك.

– الحد من المخاطر بشكل فعال بناء على قياس دقيق وصحيح للمخاطر وتقييم الاجراءات والطرق والادوات من خلال اطار سليم للمراقبة والمتابعة.

–بنية تنظيمية وبشرية وفنية مناسبة.

ثانيا: علاقة ادارة المخاطر بالأداء المالي في البنوك والمؤسسات المالية

يسمح مبدا ادارة المخاطر بتحسين الاداء المالي للبنك وذلك من خلال مساهمته اساسا في التقليل من المخاطر وذلك على النحو التالي:

– تحديد مخاطر كل نشاط من انشطة البنك وضمان حسن تحديدها وتبويبها لجهات الاختصاص.[3]

– مراقبة تطورات مخاطر الائتمان والتوصية بحدود تركز هذه المخاطر.[4]

– مراقبة استخدام الحدود والاتجاهات في السوق ومخاطر السيولة والتوصية بالحدود المناسبة لأنشطة التداول والاستثمار.[5]

– المراجعة المستمرة لعمليات التحكم بالمخاطر لدى البنك واقتراح التعديلات على الانظمة المختلفة وعملية تدفق العمليات.[6]

– تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر في ربحية البنك من خلال استخدام ادوات ادارة المخاطر.[7]

---

[1] نفس المرجع السابق،ص:41.

[2] محمد السيد، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

[3] سمير الخطيب، **قياس وادارة المخاطر بالبنوك**، منشاة المعارف للنشر والتوزيع، مصر، 2005.ص: 17.

[4] نفس المرجع السابق، ص: 17.

[5] سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

[6] نفس المرجع السابق، ص: 17.

[7] صادق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص: 47.

وبشكل عام يمكن ابراز دور ميكانيزمات الحوكمة على الاداء المالي في البنوك والمؤسسات المالية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(04): علاقة مبادئ الحوكمة بالأداء المالي

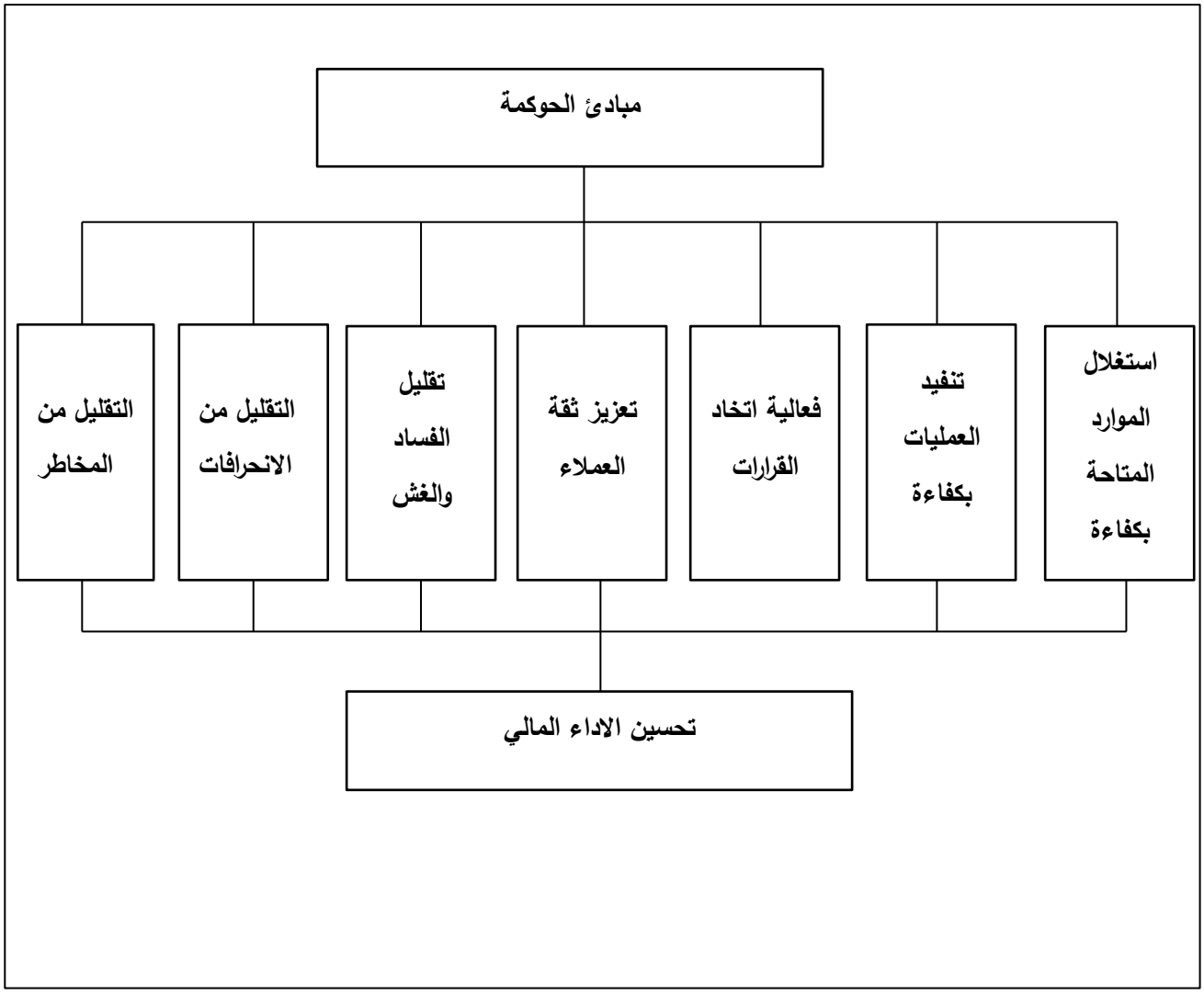

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على المعلومات السابقة الذكر

من خلال الشكل رقم (04) نلاحظ ان مبادئ الحوكمة تساهم في تحسين الاداء المالي في البنوك والمؤسسات المالية، وذلك من خلال كونها تسمح باستغلال الموارد المتاحة وتنفيذ العمليات بكفاءة، فعالية اتخاذ القرارات، تعزيز ثقة اصحاب المصلحة لدى البنك، التقليل من الفساد والغش، بالإضافة الى كونها تسمح بالتقليل من الانحرافات والحد من المخاطر التي يمكن ان تواجهها البنوك.

خلاصة:

خلصنا من خلال هذا الفصل والذي يتمحور حول دراسة التأصيل النظري للأداء المالي في البنوك والمؤسسات المالية وعلاقته بمبادئ الحوكمة الى:

- الاداء المالي هو مؤشر يعكس كفاءة وفعالية البنك ما يضمن استمراريته.

- اهم مؤشرات تقييم الأداء المالي تتمثل في: النسب المالية (المؤشرات المالية)، مؤشرات التوازن المالي.

- اهم النسب المالية تتمثل في: نسب الربحية، نسب السيولة.

- اهم مؤشرات التوازن المالي تتمثل في: راس المال العامل، احتياجات راس المال العامل، الخزينة الصافية.

- الاداء المالي يعبر عن مدى قدرة البنك على الاستغلال الامثل لموارده وتحقيق الاهداف المسطرة وفقا لمعايير محددة.

- تسمح عملية تقييم الاداء المالي من قياس مدى نجاح البنك للأهداف والنتائج المتوقعة حسب المعايير الموضوعة، وذلك باستخدام مؤشرات التوازن والمؤشرات المالية.

- تنبع اهمية تقيم الاداء المالي من خلال قدرة البنك على تحقيق الفائض.

- تعد مبادئ الحوكمة من اهم الميكانيزمات التي تسمح بتعزيز الاداء المالي في البنوك والمؤسسات المالية وذلك بتحقيق الاستغلال الامثل للموارد المتاحة، ترشيد اتخاذ القرار، التقليل من الفساد والغش والانحرافات وتعزيز ثقة اصحاب المصلحة للبنك.

الفصل الثالث: دراسة تأثير مبادئ الحوكمة في الأداء المالي

المبحث الاول: الاطار المنهجي للدراسة

المبحث الثاني: عرض وتحليل بيانات الدراسة

المبحث الثالث: اختبار صحة فرضيات الدراسة

تمهيد:

نتيجة للأهمية الكبيرة لتطبيق مبادئ الحوكمة البنكية في البنوك والمؤسسات المالية، يطرح موضوع تطبيق البنوك العمومية لهذه المبادئ وتقييم دورها في تحسين الاداء المالي للنقاش بحدة، خصوصا في ظل توجه تفعيل تطبيق مبادئ الحوكمة للبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر في ظل تفعيل تطبيق انظمة الرقابة والمراجعة والتدقيق...الخ وانشاء اللجان المكلفة لتطبيق الحوكمة على مستوى هذه البنوك من خلال القانون (11-08) قانون الرقابة الذي يضبط عمل هذه اللجان في ظل الامتثال للقانون السابق، وتفعيل مبادئ الحوكمة من خلال انشاء اللجان الداخلية والهياكل والميكانزيمات الحوكمية، سيؤثر ذلك على اداء هذه البنوك العمومية بصفة عامة، وسنحاول من خلال هذا الفصل بدراسة وتحليل وتقييم دور تطبيق هذه المبادئ الحوكمية وفقا لتوجهات بنك الجزائر في تحسين الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية من خلال تحليل نتائج الاستبيان الموجه لموظفي البنوك العمومية الجزائرية في الوكالات، ومن اجل دراسة هذا الاثر وتقييمه وتحليله سوف الفصل الى ثلاثة مباحث، بحيث خصصنا المبحث الاول لتوضيح منهج الدراسة، تصميم اداة الدراسة واساليب المعالجة الاحصائية للبيانات المتحصل عليها، اما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه لعرض وتحليل اراء عينية الدراسة حول محاور الاستبانة، وفي الاخير سوف نقوم باختبار صحة فرضيات الدراسة.

المبحث الاول: الاطار المنهجي للدراسة

في هذا المبحث سوف نقوم بالتطرق الى منهج الدراسة الذي سنعتمد عليه، ومجتمع وعينة الدراسة، بالإضافة الى الادوات التي تم سيتم استخدامها للحصول على المعلومات.

المطلب الاول: منهج ومجتمع وعينة الدراسة

في هذا المطلب سوف نقوم بتوضيح المنهج المتبع في دراستنا وعرض عينة ومجتمع الدراسة.

اولا: منهج الدراسة

يعرف منهج الدراسة على انه الطريقة او الاسلوب المستخدم لمعالجة او دراسة موضوع معين، حيث سنتبع في دراستنا على المنهجي الوصفي والتحليلي، لوصف وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة.

ثانيا: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين العاملين على مستوى الوكالات العاملة في الولاية.

ثالثا: عينة الدراسة

تعرف العينة على انها جزء من مجتمع الدراسة، حيث يتم اختيارها بطريقة تتناسب مع متطلبات موضوع البحث ثم اجراء الدراسة عليها ومن تم استخدام تلك النتائج.

في اطار اعدادنا لهذه الدراسة تم اختيار عينة من الموظفين في البنوك العمومية بطريقة عشوائية بسبب الظروف الاستثنائية، حيث تم توزيع 32 استبانة على الموظفين وتم استرجاعها كاملة وكلها صالحة للتحليل.

المطلب الثاني: اداة الدراسة

تم اعتماد الاستبانة في شكلها المغلق كأداة اساسية لغرض الحصول على البيانات اللازمة للدراسة، واخضاعها لاختبار الصدق والثبات، واختبار صحة الفرضيات المطروحة انظر الملحق رقم(01).

اولا: بناء اداة الدراسة

تم بناء استبانة الدراسة على النحو التالي:

1- البيانات الشخصية:

تحتوي البيانات الشخصية على معلومات لأفراد عينة الدراسة والمتمثلة في: الجنس، العمر، المستوى العلمي، الخبرة، المسمى الوظيفي.

2- محاور الدراسة:

وتضمنت محورين اساسيين، وتشمل31 عبارة مقسمة كما يلي:

- **المحور الاول:** مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة البنكية وفقا لمعايير لجنة بازل في البنوك العمومية الجزائرية، وقد تضمن 4 ابعاد مقسمة الى 24 عبارة، وهي كالاتي:

- البعد الاول: يضم (06) عبارات حول المبادئ المتعلقة بمجالس الادارة.

- البعد الثاني: يضم (06) عبارات حول المبادئ المتعلقة بالإفصاح والشفافية.

- البعد الثالث: يضم (07) عبارات حول المبادئ المتعلقة بالرقابة والتدقيق.

- البعد الرابع: يضم (05) عبارات حول المبادئ المتعلقة بالإدارة المخاطر.

- **المحور الثاني:** مستوى الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية، حيث اشتمل هذا المحور على(07) عبارات حول قياس الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية.

من اجل قياس اراء افراد العينة حول عبارات ابعاد الدراسة سوف نعتمد على مقياس ليكرث الخماسي المتدرج من خمس نقاط، كما يوضحه الجدول رقم(01)

الجدول رقم(01): مقياس "ليكرث" الخماسي

درجة الموافقة	غير موافق اطلاقاً	غير موافق	محايد	موافق	موافق جداً
الوزن	1	2	3	4	5

المصدر: محمد خير وسليم ابو زيد، التحليل الاحصائي للبيانات باستخدام برمجة spss، الطبعة الاولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2010، ص: 27.

من خلال الجدول رقم(01) الذي يعبر عن مقياس ليكرث الخماسي، لقياس آراء العينة حول كل عبارة والمتمثلة في(1) غير موافق اطلاقا، (2) غير موافق، (3) محايد، (4) موافق، (5) موافق جدا، وذلك بحساب الفرق بين الحدين: الاعلى،(5-1)، ثم نقوم بقسمته على عدد العبارات (5)، فنتحصل على طول الفئة(0.8)، ثم نضيف هذه القيمة(0.8) الى اقل قيمة في المقياس(1) التي تمثل الحد الاعلى للفئة الاولى، وهكذا مع باقي الفئات وبالتالي نتحصل على الفئات التالية:

- من (01) الى (1.80) تمثل غير موافق اطلاقا اي درجة ضعيفة جدا.

- من (1.81) الى(2.60) تمثل غير موافق اي درجة ضعيفة.

- من (2.61) الى(3.40) تمثل محايد اي درجة متوسطة.

- من(3.41) الى(4.20) تمثل موافق اي درجة مرتفعة.

- من (4.21) الى(05) تمثل موافق جدا اي درجة مرتفعة جدا.

ثانيا: صدق الاستبانة

يقصد بصدق الاستبانة هي قدرة الاستبانة على قياس الموضوع الذي نرغب في دراسته.

1- الصدق الظاهري: سيتم عرض الاستبانة على مجموعة من اساتذة كلية علوم التسيير بجامعة جيجل، للتأكد من الصدق الظاهري للاستبانة انظر الملحق رقم (02).

2- صدق الاتساق الداخلي:

للتأكد من صدق الاتساق الداخلي لأبعاد الدراسة، سوف نقوم بالاعتماد على معامل الارتباط "بيرسون" بين بين كل عبارة وبعدها، ودرجة الارتباط ما بين كل بعد ومحوره وبين المحورين والدرجة الكلية انظر الملحق رقم(03).

أ- اختبار صدق الاتساق الداخلي لعبارات ابعاد المحور الاول الذي يقيس مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة البنكية:

من اجل اختبار صدق الاتساق الداخلي لأبعاد المحور الاول، سنقوم بحساب معامل الارتباط بين كل عبارة والبعد التي تنتمي اليه.

الجدول رقم (02): صدق الاتساق الداخلي لعبارات البعد الاول المتعلقة بمجالس الادارة

عبارة البعد الاول	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
يتم تعيين اعضاء مجالس الادارة في البنوك العمومية الجزائرية وفقا لكفاءتهم المهنية.	0.654**	0.000
يتم اختيار اعضاء مجالس الادارة للبنوك العمومية الجزائرية وفقا لتخصصهم العلمي، بحيث تكون لهم دراية كافية بالمجال المالي.	0.516**	0.003
تضع مجالس الادارة للبنوك العمومية الجزائرية السياسات والاجراءات التي تضمن احترام البنوك للأنظمة واللوائح	0.375*	0.035
تضم مجالس الادارة للبنوك العمومية الجزائرية تركيبة متوازنة من اعضاء التنفيذين والتنفيذيين.	0.474**	0.006
تقوم مجالس الادارة بتشكيل لجان متكونة من: لجان المراجعة، لجان المكافآت لجان ادارة المخاطر التي تضمن سير اعمال البنوك بشكل امن وسليم وفعال.	0.524**	0.002
يتمتع جميع اعضاء مجالس الادارة للبنوك العمومية الجزائرية بالسيرة الحسنة، ولم يسبق لهم الحاق اضرار وخسائر جسيمة بالبنوك.	0.515**	0.003

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات spss. ****مستوى الدلالة 0.01**

***مستوى الدلالة 0.05**

من خلال الجدول رقم(02) نلاحظ ان جميع عبارات البعد الاول المتعلقة بمجالس الادارة لمحور مبادئ الحوكمة، تساهم في زيادة ثبات البعد، حيث نلاحظ ان كل القيم الاحتمالية اقل من مستوى الدلالة (0.05)، كما نلاحظ ان معاملات الارتباط لعبارات البعد الاول تتراوح ما بين 0.375 و0.654، مما يدل على صدق الاتساق الداخلي بين جميع عبارات البعد الاول.

الجدول رقم (03): صدق الاتساق الداخلي لعبارات البعد الثاني والمتعلقة بالشفافية والافصاح

عبارات البعد الثاني	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
يتم نشر التقارير المالية المتعلقة بالبنوك العمومية الجزائرية في نهاية كل سنة.	0.574**	0.000
الافصاح عن المعلومات داخل البنوك العمومية الجزائرية يخضع للمعايير المحاسبية والمالية الدولية.	0.662**	0.000
تقوم البنوك العمومية الجزائرية بالإفصاح عن كافة المعلومات الهامة عن مختلف العمليات و الانشطة.	0.732**	0.000
تقوم البنوك العمومية الجزائرية بالإفصاح عن كافة المعلومات من خلال الموقع الالكتروني للبنوك، مما يضمن لكافة الاطراف ذات المصلحة الاطلاع عليها.	0.559**	0.001
الافصاح عن التقارير السنوية يعكس الممارسة الجيدة للحوكمة على مستوى البنوك العمومية الجزائرية.	0.682**	0.000
تتميز المعلومات الواردة في القوائم بقدرتها على التغذية العكسية.	0.501**	0.004

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات spss ****مستوى الدلالة0.01**

من خلال الجدول رقم(03) نلاحظ ان جميع عبارات البعد الثاني المتعلقة بالإفصاح والشفافية لمحور مبادئ الحوكمة، تساهم في زيادة ثبات البعد، حيث نلاحظ ان كل القيم الاحتمالية اقل من مستوى الدلالة (0.05)، كما نلاحظ ان معاملات الارتباط لعبارات البعد الثاني تتراوح ما بين 0.501 و0.732، مما يدل على صدق الاتساق الداخلي بين جميع عبارات البعد الثاني.

الجدول رقم(04): صدق الاتساق الداخلي لعبارات البعد الثالث والمتعلقة بالرقابة والتدقيق

عبارات البعد الثالث	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
توجد مصالح في اللجان المعنية بالرقابة الداخلية للبنوك العمومية الجزائرية.	0.558**	0.001
توجد لجنة مراجعة داخل البنوك العمومية الجزائرية.	0.566**	0.001
تتكون لجنة المراجعة من اعضاء تنفيذيين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.	0.496**	0.003
توجد مراجعة خارجية على البنوك العمومية الجزائرية تتميز بالاستقلالية.	0.394 *	0.026
تتميز لجان المراجعة الخارجية بالمهارات والكفاءات تمكنهم من اداء مهامهم.	0.653**	0.000
تقوم لجان المراجعة الداخلية بتقديم تقارير دورية لمجالس الادارة عن مدى الالتزام بمبادئ الحوكمة.	0.545**	0.001
توجد قوانين واجراءات تضبط المراجعة الخارجية.	0.480**	0.005
ينبغي على المراجع الخارجي تأكيد المعلومات والتقارير المالية والكشف عن التلاعبات والاخطاء.	0.696**	0.000

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات spss.

****مستوى الدلالة0.01**

***مستوى الدلالة 0.05**

من خلال الجدول رقم(04) نلاحظ ان جميع عبارات البعد الثالث المتعلقة بالرقابة والتدقيق لمحور مبادئ الحوكمة، تساهم في زيادة ثبات البعد، حيث نلاحظ ان كل القيم الاحتمالية اقل من مستوى الدلالة (0.05)، كما نلاحظ ان معاملات الارتباط لعبارات البعد الثالث تتراوح ما بين 0.394 و0.696، مما يدل على صدق الاتساق الداخلي بين جميع عبارات البعد الثالث.

الجدول رقم(05): صدق الاتساق الداخلي لعبارات البعد الرابع والمتعلقة بإدارة المخاطر

عبارات البعد الرابع	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
تتعامل مجالس الادارة مع المخاطر الاستراتيجية كأحد مهامها الرئيسية.	0.802**	0.000
توجد في البنوك العمومية الجزائرية لجنة تقوم بإدارة المخاطر ومتابعتها.	0.720**	0.000
تتميز لجنة ادارة المخاطر في البنوك العمومية الجزائرية بالاستقلالية.	0.711**	0.000
البنوك العمومية الجزائرية تلتزم بمبادئ لجنة بازل لإدارة المخاطر.	0.769**	0.000
تقوم لجان ادارة المخاطر بتزويد مجالس الادرة بتقارير دورية حول المخاطر التي تواجهها البنوك.	0.829**	0.000

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات spss ****مستوى الدلالة0.01**

من خلال الجدول رقم(05) نلاحظ ان جميع عبارات البعد الرابع المتعلقة بإدارة المخاطر لمحور مبادئ الحوكمة، تساهم في زيادة ثبات البعد، حيث نلاحظ ان كل القيم الاحتمالية اقل من مستوى الدلالة (0.05)، كما نلاحظ ان معاملات الارتباط لعبارات البعد الرابع تتراوح ما بين0.711 و0.829، مما يدل على صدق الاتساق الداخلي بين جميع عبارات البعد الرابع.

ب- اختبار صدق الاتساق الداخلي لعبارات بعد المحور الثاني الذي يقيس مستوى الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية:

من اجل اختبار صدق الاتساق الداخلي لبعد المحور الثاني، سنقوم بحساب معامل الارتباط بين كل عبارة والبعد.

الجدول رقم(06): صدق الاتساق الداخلي للعبارات المتعلقة بالأداء المالي

عبارات الاداء المالي	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
البنوك العمومية الجزائرية تقوم بالاستغلال الامثل لمواردها المتاحة.	0.812**	0.000
تتميز كافة العمليات في البنوك العمومية الجزائرية بالفعالية.	0.787**	0.000
البنوك العمومية الجزائرية تتميز بفاعلية اتخاذ القرارات قصد تحقيق اهدافها.	0.857**	0.000
تتميز البنوك العمومية الجزائرية بانخفاض مخاطر السيولة و الائتمان.	0.738**	0.000
تستخدم البنوك العمومية الجزائرية في عمليات اتخاذ القرار النسب، المؤشرات المالية.	0.559**	0.001
تتميز البنوك العمومية الجزائرية بدرجة ثقة مرتفعة ما بين الادارة والعملاء.	0.645**	0.000
يتميز العمل في البنوك العمومية الجزائرية بعدم وجود انحرافات.	0.608**	0.000

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات spss ****مستوى الدلالة0.01**

من خلال الجدول رقم(06) نلاحظ ان جميع عبارات المحور الثاني المتعلقة بالأداء المالي، تساهم في زيادة ثبات المحور، حيث نلاحظ ان كل القيم الاحتمالية اقل من مستوى الدلالة (0.05)، كما نلاحظ ان معاملات الارتباط لعبارات المحور الثاني تتراوح ما بين 0.559 و0.857، معناه انها دالة معنويا بين جميع عبارات المحور الثاني.

ج- اختبار صدق الاتساق الداخلي بين الابعاد والمحاور:

من اجل اختبار صدق الاتساق الداخلي بين الابعاد والمحاور، سنقوم بحساب معامل الارتباط بين كل محور وابعاده.

الجدول رقم(07): صدق الاتساق الداخلي المتعلقة بالأبعاد والمحور

المحور	الابعاد	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
مبادئ الحوكمة	مجالس الادارة	0.713**	0.000
	الافصاح والشفافية	0.721**	0.000
	الرقابة والتدقيق	0.686**	0.000
	ادارة المخاطر	0.695**	0.000

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات spss ****مستوى الدلالة0.01**

من خلال الجدول رقم(07) نلاحظ ان جميع الابعاد تساهم في زيادة ثبات المحور الاول، اذ ان كل الابعاد لها دلالة احصائية عند مستوى دلالة(0.05)، كما نلاحظ ان معاملات الارتباط لعبارات المحور الاول تتراوح ما بين 0.721 و0.686، مما يدل على صدق الاتساق الداخلي بين جميع عبارات المحور.

ح- اختبار صدق الاتساق الداخلي بين المحورين:

من اجل اختبار صدق الاتساق الداخلي بين المحورين، سنقوم بحساب معامل الارتباط بين المحور الاول والثاني.

الجدول رقم(08): صدق الاتساق الداخلي المتعلقة بالمحور الاول والمحور الثاني

دور تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين الاداء المالي	المحاور		معامل الارتباط	مستوى المعنوية
	مبادئ الحوكمة	الاداء المالي	0.679 **	0.000

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات spss **مستوى الدلالة0.01

من خلال الجدول رقم(08) نلاحظ ان كل من المحور الاول والثاني يساهمان في زيادة ثبات الاستبانة، اذ ان كل منهما لهما دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05)، كما نلاحظ ان معامل الارتباط لعبارات المحور الاول والثاني هو 0.679، مما يدل على صدق الاتساق الداخلي بين المحورين.

ثالثا: ثبات اداة الدراسة

يقصد بثبات الاستبانة الاستقرار في النتائج، وللتأكد من ثبات استبانة الدراسة سوف نقوم بحساب معامل "الفا كرونباخ" لجميع ابعاد المحور الاول والمحور الثاني

- معامل الثبات "الفا كرونباخ"

سنحاول التأكد من صحة الاستبانة المكونة من (32) فرد من مجتمع الدراسة، بالاعتماد على معامل الفا كرونباخ ، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(09) معامل الفا كرونباخ لثبات محاور الاستبانة

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات	درجة الثبات
الثبات العام	32	0.911	ممتازة

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات spss

من خلال الجدول رقم(09) نلاحظ بان معامل الفا كرو نباخ مرتفع واكبر من (0.8)، مما يدل على ان درجة الثبات ممتازة، وبالتالي امكانية التطبيق الميداني للاستبانة.

المطلب الثالث: اساليب الاحصائية المستخدمة لتحليل اراء افراد عينة الدراسة:

لتحليل البيانات التي تم الحصول عليها سوف نعتمد على الاساليب الاحصائية التالية:[1]

اولا: الاساليب المستخدمة لاختبار الصدق والاتساق

- **معامل الثبات الفا كرونباخ:** يعرف الفا كرونباخ على انه طريقة لقياس الاتساق الداخلي لمعرفة مدى الارتباط بين محتوى الاستبانة مع مستوى الاجابات، حيث تكون قيمة الفا مقبولة اذا كانت اكبر من 0.7.

- **معامل بيرسون (Pearson corrélation coefficient):** ويعرف معامل الارتباط بانه مقياس لاتجاه وقوة العلاقة الخطية بين متغيرين كميين.

ثانيا: الاساليب المستخدمة في تحليل اجابات افراد العينة

تتمثل الاساليب المستخدمة في تحليل اجابات افراد عينة الدراسة فيما يلي:

- **المدى:** ويمكن تسميته المدى المطلق، وهو الفرق بين الحدين الاعلى والادنى لمجموعة القيم، ويعد من ابسط مقاييس التشتت، واقلها دقة.

- **الوسيط:** يعرف الوسيط لمجموعة من الاعداد المرتبة تصاعديا او تنازليا هو العدد الاوسط منها اذا كان عددها فردي، وهو الوسط الحسابي اذا كان عددها زوجياً.

- **التكرار والنسب المئوية:** ويستخدم بشكل اساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما وتعبير عن هذا المتغير بجزء من المئة.

- **الوسط الحسابي:** هو ناتج قسمة مجموع القيم (البيانات) لمجموعة ما على عدد هذه القيم.

- **معامل الانحراف:** يعد الانحراف المعياري من مقاييس التشتت المهمة، وهو يدل على مدى امتداد مجالات القيم ضمن مجموعة البيانات الاحصائية.

ثالثا: الاساليب المستخدمة في اختبار الفرضيات

من اجل اختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على اداتين وهما:

1- الانحدار الخطي: يستخدم هذا الاختبار بشكل اساسي لدراسة العلاقة السببية بين متغيرين كميين احدهما مستقل والاخر تابع.

[1] محمد خير وسليم ابو زيد، **التحليل الاحصائي للبيانات باستخدام برمجة spss**، الطبعة الاولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2010، ص: 27.

2- معامل التحديد: يعرف معامل التحديد على انه نسبة التباين في المتغير التابع الذي يمكن التنبؤ به من خلال المتغير المستقل.

المبحث الثاني: عرض وتحليل بيانات الدراسة

من خلال هذا المبحث سنقوم بعرض وتحليل بيانات محاور الدراسة، ثم مناقشة نتائجها.

المطلب الاول: عرض وتحليل البيانات الشخصية والوظيفية

1- افراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس:

سوف نقوم بتوضيح توزيع افراد عينة الدراسة حسب الجنس من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(10): توزيع افراد عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية%
ذكر	19	%59.4
انثى	13	%40.6
المجموع	32	%100

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول رقم(10) نلاحظ ان 19 فرد من حجم عينة الدراسة يمثل جنس الذكر اي ما يعادل 59.4%، في حين بلغ عدد الاناث 13 بنسبة40.6 %، وهذا يدل على ان العمل في البنوك العمومية الجزائرية يمتاز بوجود فرص متكافئة في عملية التوظيف بالنسبة للذكور واناث، كما انه قطاع غير تقني لا يتطلب السفر والتنقل لان اغلب الوظائف في البنوك هي وظائف ادارية.

2- افراد عينة الدراسة حسب متغير العمر:

سوف نقوم بتوضيح توزيع افراد عينة الدراسة حسب العمر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(11): توزيع افراد عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية%
من 20 الى 30 سنة	5	%15.6
من 31 الى 40 سنة	7	%21.9
41 فما فوق	20	%62.5
المجموع	32	%100

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول رقم(11) نلاحظ ان 20 فرد من حجم عينة الدراسة التي تمثل الفئة العمرية الاكثر من 40 سنة اي ما يعادل 62.5%، و7 افراد ينتمون الى الفئة 31 الى40 سنة بنسبة21.9%، و5 افراد من فئة 20 الى30 سنة بنسبة 15.6%، حيث نجد ان النسبة الاكثر من حيث العمر هي62.5% التي تمثل الفئة العمرية الاكثر من 40 سنة، هذا ما يفسر ان الوكالات البنكية تعتمد على الافراد يتمتعون بالنضج والخبرة في مجال العمل والقدرة على اتخاذ القرارات الصحيحة والمناسبة.

3- افراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى العلمي :

سوف نقوم بتوضيح توزيع افراد عينة الدراسة حسب المستوى العلمي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(12): توزيع افراد عينة الدراسة حسب المستوى العلمي

المستوى العلمي	التكرار	النسبة المئوية%
ثانوي	6	%18.8
ليسانس	17	%53.1
ماستر	7	%21.9
مستوى اخر	2	%6.3
المجموع	32	%100

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول رقم(12) الذي يمثل توزيع افراد عينة الدراسة حسب المستوى العلمي، نلاحظ ان عينة الدراسة المكونة من مجموعة من الافراد تختلف مستوياتهم التعليمية وهذا بالاختلاف الوظائف الادارية التي يشغلونها حيث نجد حوالي72% ينقسمون ما بين ليسانس وثانوي وباقي نسبة 28% راجعة لكل من ماستر ومستوى اخر وهذا راجع الى ان عينة الدراسة مكونة من العاملين على مستوى الشباك وموظفين ورؤساء المصالح.

4- افراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة:

سوف نقوم بتوضيح توزيع افراد عينة الدراسة حسب الخبرة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(13): توزيع افراد عينة الدراسة حسب الخبرة

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية%
اقل من 5 سنوات	5	%15.6
من 5 سنوات الى 10 سنوات	6	%18.8
من 11 الى 15 سنة	2	%6.3
من 16 الى 20 سنة	7	%21.9
من 21 الى 25 سنة	4	%12.5
اكثر من 25 سنة	8	%25
المجموع	32	%100

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول رقم(13) الذي يمثل توزيع افراد عينة الدراسة حسب الخبرة، نلاحظ ان 8 افراد من حجم عينة الدراسة تمثل الفئة الاكثر من 25 سنة بنسبة 25 %، تليها الفئة من 16 الى 20 سنة المكونة من 7 افراد بنسبة 21.9%، ثم الفئة من 5 سنوات الى 10 سنوات المكونة من 6 افراد بنسبة 18.8%، ثم الفئة اقل من 5 سنوات المكونة من 5 افراد بنسبة 15.5%ثم الفئة من 21 الى 25 سنة المكونة من 4 افراد بنسبة 12.5%، لتليها الفئة من 11 الى 15سنة المكونة من فردين بنسبة 6.3% هذا ما يفسر ان وكالات البنكية تعتمد على الموظفين ذوي الخبرة التي من اداء عملهم بكفاءة.

5- افراد عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي :

سوف نقوم بتوضيح توزيع افراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(14): توزيع افراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية%
عامل في الشباك	7	%21.9
موظف	14	%43.8
رئيس مصلحة	11	%34.4
المجموع	32	%100

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول رقم(14) الذي يمثل توزيع افراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي نلاحظ ان العاملين في الشباك يمثلون بنسبة 21.9% اي ما يعادل 7 افراد، يليها موظف بنسبة 43.8%اي ما يعادل 14 افراد، ثم رئيس مصلحة بنسبة34.4% وتمثل 11 فرد، هذا ما يفسر ان اغلبية افراد العينة هم من الموظفين يمتلكون المهارات والكفاءات تمكنهم من مزاولة عملهم.

المطلب الثاني: عرض وتحليل بيانات محاور الاستبانة

سنقوم من خلال هذا المطلب بعرض بيانات محاور الدراسة وتحليل إجابات افراد العينة.

اولا: عرض وتحليل بيانات مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك العمومية الجزائرية وفقا لمبادئ لجنة بازل

سنقوم بعرض وتحليل اجابات افراد عينة الدراسة المتعلقة بالمحور الاول للاستبانة، حيث ينقسم الى اربعة ابعاد وهي: مجالس الادارة، الافصاح والشفافية، الرقابة والتدقيق، ادارة المخاطر.

1- عرض وتحليل اجابات افراد العينة حول بعد مجالس الادارة

يضم هذا البعد (06) عبارات والجدول التالي يوضح اجابات افراد العينة المتعلقة بهذا البعد.

الجدول الرقم(15): اجابات افراد عينة الدراسة حول بعد مجالس الادارة

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	يتم تعيين اعضاء مجالس الادارة في البنوك العمومية الجزائرية وفقا لكفاءتهم المهنية.	3.87	0.907	مرتفعة
02	يتم اختيار اعضاء مجالس الادارة للبنوك العمومية الجزائرية وفقا لتخصصهم العلمي، بحيث تكون لهم دراية كافية بالمجال المالي.	3.81	0.998	مرتفعة
03	تضع مجالس الادارة للبنوك العمومية الجزائرية السياسات والاجراءات التي تضمن احترام البنوك للأنظمة واللوائح	3.81	0.592	مرتفعة
04	تضم مجالس الادارة للبنوك العمومية الجزائرية تركيبة متوازنة من اعضاء التنفيذين والتنفيذيين.	3.34	0.745	متوسطة
05	تقوم مجالس الادارة بتشكيل لجان متكونة من: لجان المراجعة، لجان المكافآت لجان ادارة المخاطر التي تضمن سير اعمال البنوك بشكل امن وسليم وفعال.	3.84	0.767	مرتفعة
06	يتمتع جميع اعضاء مجالس الادارة للبنوك العمومية الجزائرية بالسيرة الحسنة، ولم يسبق لهم الحاق اضرار وخسائر جسيمة بالبنوك.	3.50	**0**.622	مرتفعة
المؤشر العام للبعد الاول: فعالية مجالس الادارة في البنوك العمومية الجزائرية		3.695	0.771	مرتفعة

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول رقم (15) الذي يمثل اجابات افراد عينة الدراسة حول بعد مجالس الادارة نلاحظ ان المتوسط الحسابي العام للإجابات بلغ (3.695) درجة من خمس درجات والتي تقع في الفئة الرابعة من فئات سلم ليكارث، والتي تمثل درجة مرتفعة من الموافقة وانحراف معياري(0.771)، مما يعني ان افراد عينة الدراسة يتفقون على فعالية مجالس الادارة في الوكالات البنكية العمومية، فكانت اجابات افراد عينة الدراسة على النحو التالي:

العبارة رقم (01): يتفق افراد عينة الدراسة على ان تعيين اعضاء مجالس الادارة في الوكالات البنكية العمومية يتم وفقاً لكفاءتهم المهنية، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات افراد عينة الدراسة (3.87) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري (0.907)، وتعزو الباحثتان ان اعضاء

مجالس الادارة لا يتم تعيينهم عشوائيا في الوكالات البنكية بل يخضع لمجموعة من الشروط والقوانين التي تنص على ضرورة توفر الكفاءة المهنية والتي تتوافق مع المادة الثالثة من النظام رقم 92-05 التي تشترط ان يكون اعضاء مجالس الادارة مؤهلين لتأدية وظائفهم.

العبارة رقم(02): يتفق افراد عينة الدراسة على ان اختيار اعضاء مجلس الادارة في الوكالات البنكية العمومية يتم وفقا لتخصصهم العلمي وعلى دراية كافية بالمجال المالي، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات افراد عينة الدراسة (3.81) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري (0.998)، وتعزو الباحثتان ان اعضاء مجالس الادارة لا يتم تعيينهم عشوائيا في الوكالات البنكية بل يخضع لمجموعة من الشروط والقوانين التي تنص على ضرورة تعين الاعضاء وفقا للتخصصات العلمية والتي تتوافق مع مبادئ لجنة بازل.

العبارة رقم(03): يتفق افراد عينة الدراسة على ان مجالس اعضاء الادارة في الوكالات البنكية العمومية تقوم بوضع السياسات التي تضمن لها احترام الانظمة واللوائح، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات افراد عينة الدراسة (3.81) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري (0.592)، وتعزو الباحثتان ان الوكالات البنكية تخضع للأنظمة واللوائح المقررة من قبل مجالس الادارة من اجل ضمان السير الحسن لمختلف انشطة البنوك.

العبارة رقم(04): يرى افراد عينة الدراسة على ان مجالس اعضاء الادارة في الوكالات البنكية العمومية تضم تركيبة متوازنة من الاعضاء التنفيذين والغير تنفيذين، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات افراد عينة الدراسة (3.34) وهو يمثل درجة متوسطة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري (0.745)، وترى الباحثتان ان الوكالات البنكية تركز على تحقيق التوازن عند تعيينها لأعضائها، وهذا يتنافى مع الواقع، بحيث لا توجد قوانين تضم وضع تركيبة متوازنة من الاعضاء التنفيذيين والغير التنفيذيين في البنوك العمومية الجزائرية، كما يتنافى مع متطلبات لجنة بازل التي تشترط ضرورة وجود تركيبة متوازنة من الاعضاء التنفيذيين والغير تنفيذيين.

العبارة رقم (05): يتفق افراد عينة الدراسة على ان مجالس اعضاء الادارة في الوكالات البنكية العمومية تتشكل من اللجان التالية: لجان المراجعة لجان المكافاة لجان ادارة المخاطر والتي تضمن سير اعمال البنك بشكل سليم، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات افراد عينة الدراسة (3.84) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري (0.767)، وتعزو الباحثتان ان هذا يتوافق مع متطلبات لجنة بازل من خلال قانون الرقابة الجديد الذي يشترط وجود لجان مراجعة تضمن سير اعمال البنوك.

العبارة رقم(06): يتفق افراد عينة الدراسة على ان جميع اعضاء مجالس اعضاء الادارة في الوكالات البنكية العمومية تتميز بالسيرة الحسنة، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات افراد عينة الدراسة(3.50) وهو يمثل درجة

مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري (0.622)، وترى الباحثتان ان مجالس الادارة للوكالات البنكية تهتم بزرع القيم الاخلاقية والسلوكية التي تضمن السمعة الحسنة للوكالات.

2- عرض وتحليل اجابات افراد العينة حول بعد الافصاح والشفافية

يضم هذا البعد (06) عبارات والجدول التالي يوضح اجابات افراد العينة المتعلقة بهذا البعد.

الجدول رقم(16): اجابات افراد عينة الدراسة حول بعد الافصاح والشفافية

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	يتم نشر التقارير المالية المتعلقة بالبنوك العمومية الجزائرية في نهاية كل سنة.	3.91	0.856	مرتفعة
02	الافصاح عن المعلومات داخل البنوك العمومية الجزائرية يخضع للمعايير المحاسبية والمالية الدولية.	3.84	0.767	مرتفعة
03	تقوم البنوك العمومية الجزائرية بالإفصاح عن كافة المعلومات الهامة عن مختلف العمليات والانشطة.	3.06	0.982	متوسطة
04	تقوم البنوك العمومية الجزائرية بالإفصاح عن كافة المعلومات من خلال الموقع الالكتروني للبنوك، مما يضمن لكافة الاطراف ذات المصلحة الاطلاع عليها.	3.12	1.008	متوسطة
05	الافصاح عن التقارير السنوية يعكس الممارسة الجيدة للحوكمة على مستوى البنوك العمومية الجزائرية.	3.44	1.014	مرتفعة
06	تتميز المعلومات الواردة في القوائم بقدرتها على التغذية العكسية.	3.38	0.660	متوسطة
المؤشر العام للبعد الثاني: فعالية الافصاح والشفافية في البنوك العمومية الجزائرية.		3.45	0.881	مرتفعة

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول رقم (16) الذي يمثل اجابات افراد عينة الدراسة حول بعد الافصاح والشفافية نلاحظ ان المتوسط الحسابي العام للإجابات بلغ (3.45) درجة من خمس درجات والتي تقع في الفئة الرابعة من فئات سلم ليكارث، والتي تمثل درجة مرتفعة من الموافقة وانحراف معياري(0.881)، مما يعني ان افراد عينة الدراسة يتفقون على فعالية الافصاح والشفافية، فكانت اجابات افراد عينة الدراسة على النحو التالي:

العبارة رقم (01): يتفق افراد عينة الدراسة على انه في نهاية كل سنة يتم نشر التقارير المالية المتعلقة بالوكالات البنكية، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات افراد عينة الدراسة (3.91) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري (0.856)، وتعزو الباحثتان ان الوكالات البنكية تلتزم بالإفصاح بشكل دوري عن المعلومات المتعلقة بأدائها ووضعيتها المالية وهذا يتفق مع ما جاءت به التقارير الدولية التي تأكد على ضرورة نشر المعلومات التي تهم مختلف المتعاملين، وان هذه الوكالات تحظى بثقة المتعاملين.

العبارة رقم(02): يتفق افراد عينة الدراسة على ان الافصاح عن المعلومات في الوكالات البنكية يخضع للمعاير المحاسبية والمالية الدولية، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات افراد عينة الدراسة (3.84) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري (0.767)، وتعزو الباحثتان ان المعلومات التي يتم نشرها هي معلومات ملائمة، وان الوكالات البنكية تعتمد على القوائم والمدونات الخاصة بالمعايير المحاسبية والمالية الدولية.

العبارة رقم(03): يرى افراد عينة الدراسة على ان الوكالات البنكية تقوم بالإفصاح عن كافة المعلومات المتعلقة بمختلف انشطتها، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات افراد عينة الدراسة (3.06) وهو يمثل درجة متوسطة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري (0.982)، وتعزو الباحثتان ان الوكالات البنكية تلتزم بمبدأ لجنة بازل الذي يقر بضرورة الافصاح عن كافة الانشطة للعمليات بشفافية.

العبارة رقم(04): يرى افراد عينة الدراسة ان الافصاح على المعلومات في الوكالات البنكية يتم من خلال الموقع الالكتروني ما يضمن لكافة الاطراف ذات المصلحة الاطلاع عليها، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات افراد عينة الدراسة (3.12) وهو يمثل درجة متوسطة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري (1.008)، وتعزو الباحثتان ان الوكالات البنكية تعتمد على التنويع في طرق واساليب نشر المعلومات، وذلك من خلال اقامة روابط دائمة مع المتعاملين والمؤسسات المالية، مما يسمح لها بالاستجابة لمختلف انشغالات المؤسسات المالية والاطراف ذات المصالح وتزويدها بالتوضيحات اللازمة، وهذا حسب ما جاء به التقرير السنوي 2018 لبنك الجزائر.

العبارة رقم (05): يتفق افراد عينة الدراسة على ان الافصاح عن التقارير السنوية يعكس الممارسة الجيدة لمبادئ الحوكمة على مستوى الوكالات البنكية، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات افراد عينة الدراسة (3.44) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري (1.014)، وتعزو الباحثتان ان افصاح الوكالات البنكية عن التقارير السنوية يدل على مدى التزامها بمبدأ الافصاح والشفافية، الامر الذي يسمح بجذب مختلف المتعاملين واكتسابها للسمعة الجيدة.

العبارة رقم(06): يرى افراد عينة الدراسة ان المعلومات الواردة في القوائم المالية للوكالات البنكية تتميز بالتغذية العكسية، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات افراد عينة الدراسة(3.38) وهو يمثل درجة متوسطة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري (0.660)، وترى الباحثتان ان الوكالات البنكية تقوم بنشر المعلومات بصورة دقيقة وواضحة وبالشكل الملائم والوقت المناسب.

3- عرض وتحليل اجابات افراد العينة حول بعد الرقابة والتدقيق

يضم هذا البعد (07) عبارات والجدول التالي يوضح اجابات افراد العينة المتعلقة بهذا البعد.

الجدول الرقم(17): اجابات افراد عينة الدراسة حول بعد الرقابة والتدقيق

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	توجد مصالح في اللجان المعنية بالرقابة الداخلية للبنوك العمومية الجزائرية.	4.09	0.296	مرتفعة
02	توجد لجنة مراجعة داخل البنوك العمومية الجزائرية.	3.87	0.707	مرتفعة
03	تتكون لجنة المراجعة من اعضاء تنفيذيين ومحافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين.	3.66	0.653	مرتفعة
04	تتميز لجان المراجعة الخارجية بالمهارات والكفاءات تمكنهم من اداء مهامهم.	3.84	0.808	مرتفعة
05	تقوم لجان المراجعة الداخلية بتقديم تقارير دورية لمجالس الادارة عن مدى الالتزام بمبادئ الحوكمة.	3.84	0.677	مرتفعة
06	توجد قوانين واجراءات تضبط المراجعة الخارجية.	3.97	0.595	مرتفعة
07	ينبغي على المراجع الخارجي تأكيد المعلومات و التقارير المالية والكشف عن التلاعبات والاخطاء.	4.22	0.659	مرتفعة
المؤشر العام للبعد الثالث: فعالية الرقابة والتدقيق في البنوك العمومية الجزائرية.		3.92	0.627	مرتفعة

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول رقم (17) الذي يمثل اجابات افراد عينة الدراسة حول بعد الرقابة والتدقيق نلاحظ ان المتوسط الحسابي العام للإجابات بلغ (3.92) درجة من خمس درجات والتي تقع في الفئة الرابعة من فئات سلم

ليكارث، وتمثل درجة مرتفعة من الموافقة وانحراف معياري(0.627)، مما يعني ان افراد عينة الدراسة يتفقون على فعالية الرقابة والتدقيق، فكانت اجابات افراد عينة الدراسة على النحو التالي:

العبارة رقم (01): يتفق افراد عينة الدراسة على ان هناك مصالح في اللجان المعنية بالرقابة الداخلية للوكالات البنكية، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات افراد عينة الدراسة (4.09) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري (0.296)، وتعزو الباحثتان ان هذا يتعارض مع مبدا لجنة بازل الذي يقر بضرورة استقلالية وظائف الرقابة الداخلية.

العبارة رقم(02): يتفق افراد عينة الدراسة على ان الوكالات البنكية تضم لجان مراجعة داخلية، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات افراد عينة الدراسة (3.87) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري (0.707)، وتعزو الباحثتان ان معظم انشطة الوكالات البنكية تتميز بالشفافية هذا راجع لوجود لجان مراجعة داخلية فعالة وهذا حسب ما جاء به قانون الرقابة الجديد (11-08) الذي يشترط وجود لجان مراجعة تضمن سير اعمال البنوك .

العبارة رقم(03): يتفق افراد عينة الدراسة على ان لجان المراجعة في الوكالات البنكية تتكون من الاعضاء التنفيذيين، محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات افراد عينة الدراسة (3.66) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري (0.653)، وتعزو الباحثتان ان الوكالات البنكية تحرص على تعزيز دور لجان المراجعة في الرقابة والتدقيق.

العبارة رقم(04): يرى افراد عينة الدراسة ان لجان المراجعة الخارجية للوكالات البنكية تتميز بالمهارات والكفاءات تمكنهم من اداء مهامهم، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات افراد عينة الدراسة (3.84) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري (0.808)، وتعزو الباحثتان ان مجلس الادارة للوكالات البنكية تراعي عند تعين المراجعين الخارجيين ان يكونوا من ذوي التخصص والكفاءات.

العبارة رقم(05): يتفق افراد عينة الدراسة على ان لجان المراجعة الداخلية للوكالات البنكية تقوم بتقديم تقارير دورية لمجالس الادارة توضح مدى الالتزام بمبادئ الحوكمة، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات افراد عينة الدراسة (3.84) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري (0.677)، وتعزو الباحثتان ان جميع انشطة الوكالات البنكية تخضع لمتطلبات لجنة بازل المتعلقة بالرقابة والتدقيق.

العبارة رقم(06): يتفق افراد عينة الدراسة ان المراجعة الخارجية في الوكالات البنكية تضبطها قواعد وقوانين، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات افراد عينة الدراسة(3.97) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري (0.595)، وتعزو الباحثتان ان الوكالات البنكية تعمل على ضبط المراجعة

الخارجية من خلال وضع اجراءات وقوانين تتميز بالفعالية وهذا يتفق مع المتطلبات الدولية التي تشترط وضع القوانين التي تضبط عمل اللجان الخارجية.

العبارة رقم(07): يتفق افراد عينة الدراسة ان المراجع الخارجي في الوكالات البنكية يسمح بكشف التلاعبات والاخطاء، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات افراد عينة الدراسة(4.22) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري (0.659)، وتعزو الباحثتان ان المراجع الخارجي في الوكالات البنكية يتميز بالاستقلالية والحيادية عند مزاولته لمهامه.

4- عرض وتحليل اجابات افراد العينة حول بعد ادارة المخاطر

يضم هذا البعد (05) عبارات والجدول التالي يوضح اجابات افراد العينة المتعلقة بهذا البعد.

الجدول الرقم(18): اجابات افراد عينة الدراسة حول بعد ادارة المخاطر

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	تتعامل مجالس الادارة مع المخاطر الاستراتيجية كأحد مهامها الرئيسية.	3.97	0.782	مرتفعة
02	توجد في البنوك العمومية الجزائرية لجنة تقوم بإدارة المخاطر ومتابعتها.	4.19	0.644	مرتفعة
03	تتميز لجنة ادارة المخاطر في البنوك العمومية الجزائرية بالاستقلالية.	3.13	0.793	متوسطة
04	البنوك العمومية الجزائرية تلتزم بمبادئ لجنة بازل لإدارة المخاطر.	3.53	0.842	مرتفعة
05	تقوم لجان ادارة المخاطر بتزويد مجالس الادرة بتقارير دورية حول المخاطر التي تواجهها البنوك.	3.81	0.780	مرتفعة
المؤشر العام للبعد الرابع: فعالية ادارة المخاطر في البنوك العمومية الجزائرية.		3.72	0.768	مرتفعة

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول رقم (18) الذي يمثل اجابات افراد عينة الدراسة حول بعد ادارة المخاطر نلاحظ ان المتوسط الحسابي العام للإجابات بلغ (3.72) درجة من خمس درجات والتي تقع في الفئة الرابعة من فئات سلم

ليكارث، وتمثل درجة مرتفعة من الموافقة وانحراف معياري(0.768)، مما يعني ان افراد عينة الدراسة يتفقون على فعالية ادارة المخاطر، فكانت اجابات افراد عينة الدراسة على النحو التالي:

العبارة رقم (01): يتفق افراد عينة الدراسة على ان مجالس الادارة في الوكالات البنكية تتعامل مع المخاطر الاستراتيجية كأحد مهامها الرئيسية، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات افراد عينة الدراسة (3.97) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري (0.782)، وتعزو الباحثتان ان المخاطر الاستراتيجية لها اهمية كبيرة نظرا لارتباطها الكبير والمباشر بإدارة الوكالات البنكية وانظمتها.

العبارة رقم(02): يتفق افراد عينة الدراسة على انه توجد لجنة ادارة المخاطر في الوكالات البنكية، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات افراد عينة الدراسة (4.19) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري (0.644)، وتعزو الباحثتان ان الوكالات البنكية لها اجهزة رقابة داخلية تهتم بإدارة المخاطر التي تسمح بالكشف والقياس والتقييم للحد من المخاطر التي تتعرض لها وهذا يتفق مع ما جاء به التقرير السنوي 2018 لبنك الجزائر.

العبارة رقم(03): يتفق افراد عينة الدراسة على انه توجد لجنة لإدارة المخاطر في الوكالات البنكية تتميز بالاستقلالية، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات افراد عينة الدراسة (3.13) وهو يمثل درجة متوسطة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري (0.793)، وتعزو الباحثتان ان الوكالات البنكية تضم لجنة ادارة مخاطر تتميز بالاستقلالية، وهذا ما يسمح بالتحكم والسيطرة على مختلف المخاطر.

العبارة رقم(04): يرى افراد عينة الدراسة على ان الوكالات البنكية تلتزم بمبادئ لجنة بازل لإدارة المخاطر، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات افراد عينة الدراسة (3.53) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري (0.842)، وتعزو الباحثتان ان جميع انشطة الوكالات البنكية تخضع لمتطلبات لجنة بازل المتعلقة بإدارة المخاطر.

العبارة رقم(05): يتفق افراد عينة الدراسة على ان لجان ادارة المخاطر تقوم بتزويد مجالس الادارة بتقارير دورية حول المخاطر التي تواجها، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات افراد عينة الدراسة (3.81) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري (0.780)، وتعزو الباحثتان ان الوكالات البنكية تلتزم بنشر المعلومات المتعلقة بالمخاطر التي تتعرض لها والتي تسمح للمتعاملين بالاطلاع عليها.

ثانيا: عرض وتحليل بيانات مستوى الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية

سنقوم بعرض وتحليل اجابات افراد عينة الدراسة المتعلقة بالمحور الثاني للاستبانة، حيث ينقسم الى بعد واحد يضم (07) عبارات.

الجدول الرقم(19): اجابات افراد عينة الدراسة حول محور الاداء المالي

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	البنوك العمومية الجزائرية تقوم بالاستغلال الامثل لمواردها المتاحة.	3.50	1.047	مرتفعة
02	تتميز كافة العمليات في البنوك العمومية الجزائرية بالفعالية.	3.22	1.099	متوسطة
03	البنوك العمومية الجزائرية تتميز بفاعلية اتخاذ القرارات قصد تحقيق اهدافها	3.44	1.134	مرتفعة
04	تتميز البنوك العمومية الجزائرية بانخفاض مخاطر السيولة والائتمان.	3.53	1.077	مرتفعة
05	تستخدم البنوك العمومية الجزائرية في عمليات اتخاذ القرار النسب، المؤشرات المالية.	3.44	0.840	مرتفعة
06	تتميز البنوك العمومية الجزائرية بدرجة ثقة مرتفعة ما بين الادارة والعملاء.	3.47	1.107	مرتفعة
07	يتميز العمل في البنوك العمومية الجزائرية بعدم وجود انحرافات.	3.27	0.880	متوسطة
المؤشر العام للمحور الثاني: قياس مستوى الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية		3.41	1.026	مرتفعة

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول رقم (19) الذي يمثل اجابات افراد عينة الدراسة حول محور الاداء المالي نلاحظ ان المتوسط الحسابي العام للإجابات بلغ (3.41) درجة من خمس درجات والتي تقع في الفئة الرابعة من فئات سلم ليكارث، وتمثل درجة مرتفعة من الموافقة وانحراف معياري(1.026)، مما يعني ان افراد عينة الدراسة يتفقون على فعالية الرقابة والتدقيق ، فكانت اجابات افراد عينة الدراسة على النحو التالي:

العبارة رقم (01): يتفق افراد عينة الدراسة على ان الوكالات البنكية تقوم بالاستغلال الامثل لمواردها المتاحة، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات افراد عينة الدراسة (3.50) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري (1.047)، وتعزو الباحثتان ان الوكالات البنكية تعمل على توسيع انشطتها من خلال التوجيه الانسب لمواردها في مختلف المجالات.

العبارة رقم(02): يتفق افراد عينة الدراسة على ان جميع العمليات في الوكالات البنكية تتميز بالفعالية، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات افراد عينة الدراسة (3.22) وهو يمثل درجة متوسطة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري (1.099)، وتعزو الباحثتان ان الوكالات البنكية تسعى لتحقيق جميع اهدافها وذلك وفقا لخطط العمل.

العبارة رقم(03): يتفق افراد عينة الدراسة على ان الوكالات البنكية تتخذ القرارات بفاعلية، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات افراد عينة الدراسة (3.44) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري (1.134)، وتعزو الباحثتان ان الوكالات البنكية تتميز باستقلالية اتخاذ القرارات ووضع الاجراءات التصحيحية من اجل تحقيق الاهداف المسطرة.

العبارة رقم(04): يرى افراد عينة الدراسة على ان انشطة الوكالات البنكية تتميز بانخفاض مخاطر السيولة والائتمان، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات افراد عينة الدراسة (3.53) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري (1.077)، وتعزو الباحثتان ان الوكالات البنكية تحظى بثقة مرتفعة من طرف اصحاب المصالح.

العبارة رقم(05): يتفق افراد عينة الدراسة على ان الوكالات البنكية تعتمد عند اتخاذ القرار على النسب والمؤشرات المالية، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات افراد عينة الدراسة (3.44) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري (0.840)، وتعزو الباحثتان ان اتخاذ القرار يعتمد على التحليل المالي للتوصل الى نتائج ملائمة والتي تسمح بتعزيز قاعدة اتخاذ القرار.

العبارة رقم(06): يتفق افراد عينة الدراسة على انه توجد ثقة مرتفعة ما بين الادارة والعملاء في الوكالات البنكية، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات افراد عينة الدراسة(3.47) وهو يمثل درجة مرتفعة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري (1.107)، وتعزو الباحثتان ان الوكالات البنكية تهتم بتحسين سمعتها، كما تسعى الى جذب العملاء من خلال الامتثال لمختلف متطلباتهم.

العبارة رقم(07): يتفق افراد عينة الدراسة على ان العمل في الوكالات البنكية يخلو من الانحرافات، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات افراد عينة الدراسة(3.27) وهو يمثل درجة متوسطة من الموافقة حسب سلم ليكارث، كما بلغ الانحراف المعياري (0.880)، وتعزو الباحثتان ان الوكالات البنكية تتخذ قرارات رشيدة كما تقوم بالإجراءات التصحيحية في حالة وجود الانحرافات.

المبحث الثالث: اختبار صحة الفرضيات

من خلال هذا المبحث، سوف نقوم باختبار صحة فرضية الدراسة المتعلقة بمتغيرين رئيسين وهما: مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة البنكية، مستوى الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية.

المطلب الاول: اختبار صحة الفرضية الفرعية الاولى

تنص الفرضية الفرعية الاولى على انه: "يوجد دور لتطبيق مبادئ الحوكمة والمتعلقة بمجالس الادارة في تحسين الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية عند مستوى الدلالة (0.05)

(H_0): لا يوجد دور لتطبيق مبادئ الحوكمة والمتعلقة بمجالس الادارة في تحسين الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية عند مستوى الدلالة (0.05).

(H_1): يوجد دور لتطبيق مبادئ الحوكمة والمتعلقة بمجالس الادارة في تحسين الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية عند مستوى الدلالة (0.05).

الجدول الموالي يبين نتائج اختبار صحة الفرضية الفرعية الاولى:

الجدول رقم(20): نتائج اختبار صحة الفرضية الفرعية الاولى

معامل الارتباط R: 0.436
معامل التحديد R^2: 0.190
قيمة F: 7.025
مستوى المعنوية: 0.013

	A	SEB	بيتاB	قيمة T	معنوية T
المتغير الثابت	0.569	1.064	-	0.535	0.597
مجالس الادارة	0.743	0.280	0.436	2.650	0.013

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول رقم(20) نلاحظ ان معامل الارتباط بين المتغير المستقل الذي يقيس دور تطبيق مبادئ الحوكمة والمتعلقة بمجالس الادارة في وكالات البنوك العمومية، والمتغير التابع الذي يقيس مستوى الاداء المالي يقدر ب: (0.436)، مما يدل على وجود علاقة قوية بين المتغيرين، كما نلاحظ ان معامل التحديد (R^2) تبلغ (0.190) اي ان نسبة تأثير على الاداء المالي (19%) وان باقي النسبة المتمثلة في (81%) والتي ترجع لعوامل اخرى.

ويبين الجدول رقم(20) ان الاداء المالي في الوكالات البنكية محل الدراسة لها دور في تبني مبادئ الحوكمة والمتعلقة بمجالس الادارة عند مستوى معنوية (0.05)، حيث بلغت قيمة T المحسوبة (2.650)، وقيمة Sig (0.013) وهي اصغر من (0.05)، ومنه يتم قبول الفرضية الاولى البديلة التي تنص بوجود دور لتطبيق مبادئ الحوكمة والمتعلقة بمجالس الادارة في تحسين الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية / وكلات جيجل عند مستوى دلالة (0.05)، ورفض الفرضية الصفرية (H_0) التي تنص على عدم وجود دور لتطبيق مبادئ الحوكمة والمتعلقة بمجالس الادارة في تحسين الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية/ وكلات جيجل عند مستوى الدلالة (0.05).

المطلب الثاني: اختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية

تنص الفرضية الفرعية الثانية على انه: "يوجد دور لتبني مبدأ الشفافية والافصاح وفقا لمبادئ لجنة بازل في تحسين الأداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية عند مستوى الدلالة (0.05)"

(H_0): لا يوجد دور لتبني مبدأ الشفافية والافصاح وفقا لمبادئ لجنة بازل في تحسين الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية عند مستوى الدلالة (0.05).

(H_1): يوجد دور لتبني مبدأ الشفافية والافصاح وفقا لمبادئ لجنة بازل في تحسين الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية عند مستوى الدلالة (0.05).

الجدول الموالي يبين نتائج اختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية:

الجدول رقم(21): نتائج اختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية

معامل الارتباط R: 0.503
معامل التحديد R^2: 0.253
قيمة F: 10.165
مستوى المعنوية: 0.003

	A	SEB	بيتاB	قيمة T	معنوية T
المتغير الثابت	1.037	0.741	-	1.400	0.172
الافصاح والشفافية	0.673	0.211	0.503	3.188	0.003

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول رقم(21) نلاحظ ان معامل الارتباط بين المتغير المستقل الذي يقيس مبادئ الحوكمة والمتعلقة بالشفافية والافصاح في وكالات البنوك العمومية، والمتغير التابع الذي يقيس مستوى الاداء المالي

يقدر ب: (0.495)، مما يدل على وجود علاقة قوية بين المتغيرين، كما نلاحظ ان معامل التحديد (R^2) تبلغ (0.245) اي ان نسبة تأثير مبادئ الحوكمة على الاداء المالي (50.3%) وان باقي النسبة المتمثلة في (49.7%) والتي ترجع لعوامل اخرى.

ويبين الجدول رقم(21) ان الاداء المالي في الوكالات البنكية محل الدراسة لها دور في تبني مبادئ الحوكمة والمتعلقة بالشفافية والافصاح عند مستوى معنوية (0.05)، حيث بلغت قيمة T المحسوبة (3.188)، وقيمة Sig (0.003) وهي اصغر من (0.05)، ومنه يتم قبول الفرضية الثانية البديلة التي تنص بوجود دور لتبني مبدأ الشفافية والافصاح وفقا لمبادئ لجنة بازل في تحسين الأداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية / وكلات جيجل عند مستوى دلالة (0.05) ورفض الفرضية الصفرية (H0) التي تنص على عدم وجود دور لتبني مبدأ الشفافية والافصاح وفقا لمبادئ لجنة بازل في تحسين الأداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية/ وكلات جيجل عند مستوى الدلالة (0.05).

المطلب الثالث: اختبار صحة الفرضية الفرعية الثالثة

تنص الفرضية الفرعية الثالثة على انه: "يوجد دور لتفعيل انظمة التدقيق والرقابة وفقا لمبادئ لجنة بازل في تحسين الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية عند مستوى الدلالة (0.05)".

(H_0): لا يوجد دور لتفعيل انظمة التدقيق والرقابة وفقا لمبادئ لجنة بازل في تحسين الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية عند مستوى الدلالة (0.05).

(H_1): يوجد دور لتفعيل انظمة التدقيق والرقابة وفقا لمبادئ لجنة بازل في تحسين الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية عند مستوى الدلالة (0.05).

الجدول الموالي يبين نتائج اختبار صحة الفرضية الفرعية الثالثة:

الجدول رقم(22): نتائج اختبار صحة الفرضية الفرعية الثالثة

معامل الارتباط R: 0.504 **معامل التحديد R^2:** 0.254 **قيمة F:** 10.241 **مستوى المعنوية:**0.003					
	A	**SEB**	**بيتاB**	**قيمة T**	**معنوية T**
المتغير الثابت	−1.376	1.487	-	−0.925	0.362
الرقابة والتدقيق	1.239	0.387	0.504	3.200	0.003

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول رقم(22) نلاحظ ان معامل الارتباط بين المتغير المستقل الذي يقيس مبادئ الحوكمة والمتعلقة بالتدقيق والرقابة في وكالات البنوك العمومية، والمتغير التابع الذي يقيس مستوى الاداء المالي يقدر ب: (0.504)، مما يدل على وجود علاقة قوية بين المتغيرين، كما نلاحظ ان معامل التحديد (R^2) تبلغ (0.254) اي ان نسبة تأثير مبادئ الحوكمة على الاداء المالي (25.4%) وان باقي النسبة المتمثلة في (74.6%) والتي ترجع لعوامل اخرى.

ويبين الجدول رقم(22) ان الاداء المالي في الوكالات البنكية محل الدراسة لها دور في تبني مبادئ الحوكمة والمتعلقة بالتدقيق والرقابة عند مستوى معنوية (0.05)، حيث بلغت قيمة T المحسوبة (3.200)، وقيمة Sig (0.003) وهي اصغر من (0.05)، ومنه يتم قبول الفرضية الثالثة البديلة التي تنص على يوجد دور لتفعيل انظمة التدقيق والرقابة وفقا لمبادئ لجنة بازل في تحسين الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية / وكلات جيجل عند مستوى دلالة (0.05) ورفض الفرضية الصفرية (H_0) التي تنص على عدم وجود دور لتفعيل انظمة التدقيق والرقابة وفقا لمبادئ لجنة بازل في تحسين الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية / وكلات جيجل عند مستوى الدلالة (0.05).

المطلب الرابع: اختبار صحة الفرضية الفرعية الرابعة

تنص الفرضية الفرعية الرابعة على انه: " يوجد دور لتبني فعالية انظمة المخاطر وفقا لمبادئ لجنة بازل في تحسين الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية عند مستوى الدلالة (0.05)".

(H0): لا يوجد دور لتبني فعالية انظمة المخاطر وفقا لمبادئ لجنة بازل في تحسين الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية عند مستوى الدلالة (0.05).

(H_1): يوجد دور لتبني فعالية انظمة المخاطر وفقا لمبادئ لجنة بازل في تحسين الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية عند مستوى الدلالة (0.05).

الجدول الموالي يبين نتائج اختبار صحة الفرضية الفرعية الرابعة:

الجدول رقم(23): نتائج اختبار صحة الفرضية الفرعية الرابعة

معامل الارتباط R: 0.495 **معامل التحديد R^2**: 0.245 **قيمة F**: 9.745 **مستوى المعنوية**: 0.004					
	A	**SEB**	**بيتاB**	**قيمة T**	**معنوية T**
المتغير الثابت	1.124	0.728	-	1.543	0.133
ادارة المخاطر	0.605	0.194	0.495	3.122	0.004

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول رقم(23) نلاحظ ان معامل الارتباط بين المتغير المستقل الذي يقيس مبادئ الحوكمة والمتعلقة بفعالية انظمة المخاطر في وكالات البنوك العمومية، والمتغير التابع الذي يقيس مستوى الاداء المالي يقدر ب: (0.495)، مما يدل على وجود علاقة قوية بين المتغيرين، كما نلاحظ ان معامل التحديد (R^2) تبلغ (0.245) اي ان نسبة تأثير مبادئ الحوكمة والمتعلقة بفعالية انظمة المخاطر على الاداء المالي تقدر ب: (24.5%) وان باقي النسبة المتمثلة في (75.5%) والتي ترجع لعوامل اخرى.

ويبين الجدول رقم(23) ان الاداء المالي في الوكالات البنكية محل الدراسة لها دور في تبني مبادئ الحوكمة والمتعلقة بفعالية انظمة المخاطر عند مستوى معنوية (0.05)، حيث بلغت قيمة T المحسوبة (3.122)، وقيمة Sig (0.004) وهي اصغر من (0.05)، ومنه يتم قبول الفرضية الرابعة البديلة التي تنص بوجود دور لتبني فعالية انظمة المخاطر وفقا لمبادئ لجنة بازل في تحسين الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية / وكلات جيجل عند مستوى دلالة (0.05) ورفض الفرضية الصفرية (H0) التي تنص على عدم وجود دور لتبني فعالية انظمة المخاطر وفقا لمبادئ لجنة بازل في تحسين الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية/ وكلات جيجل عند مستوى الدلالة (0.05).

المطلب الخامس: اختبار صحة الفرضية الرئيسية

تنص الفرضية الفرعية الرئيسية على انه: "يوجد دور لتبني تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية ".

(H_0): لا يوجد دور لتبني تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية.

(H_1): يوجد دور لتبني تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية.

والجدول الموالي يبين نتائج اختبار صحة الفرضية الرئيسية:

الجدول رقم(24): نتائج اختبار صحة الفرضية الرئيسية

معامل الارتباط R: 0.679 **معامل التحديد R^2:** 0.461 **قيمة F:** 25.649 **مستوى المعنوية:** 0.000					
	A	**SEB**	**بيتاB**	**قيمة T**	**معنوية T**
المتغير الثابت	−2.115	1.087	−	−1.945	0.061
مبادئ الحوكمة	1.484	0.293	0.679	5.065	0.000

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول رقم(24) نلاحظ ان معامل الارتباط بين المتغير المستقل الذي يقيس مبادئ الحوكمة في وكالات البنوك العمومية، والمتغير التابع الذي يقيس مستوى الاداء المالي يقدر ب: (0.679)، مما يدل على وجود علاقة قوية بين المتغيرين، كما نلاحظ ان معامل التحديد (R^2) تبلغ (0.461) اي ان نسبة تأثير مبادئ الحوكمة على الاداء المالي تقدر ب(46.1%) وان باقي النسبة المتمثلة في (53.9%) والتي ترجع لعوامل اخرى.

ويبين الجدول رقم(24) ان الاداء المالي في الوكالات البنكية محل الدراسة لها دور في تبني مبادئ الحوكمة عند مستوى معنوية (0.05)، حيث بلغت قيمة T المحسوبة (5.065)، وقيمة Sig (0.000) وهي اصغر من (0.05)، ومنه يتم قبول الفرضية الرئيسية البديلة التي تنص بوجود دور لتبني تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية/ وكلات جيجل عند مستوى دلالة (0.05) ورفض الفرضية الصفرية (H_0) التي تنص على عدم وجود دور لتبني تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية / وكلات جيجل مستوى دلالة (0.05).

خلاصة:

من خلال هذا الفصل قمنا بدراسة وتحليل دور تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية، وذلك بالاعتماد على اجابات افراد عينة الدراسة، والمتمثلين في موظفي البنوك العمومية الجزائرية بولاية جيجل، وقد تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات ومن ثم تحليلها باستخدام البرنامج الاحصائيspss.

وقد خلصنا من خلال هذا الفصل الى انه توجد علاقة قوية بين تطبيق مبادئ الحوكمة والاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية، حيث تساهم مبادئ الحوكمة بنسبة67.9% في تحسين الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية، من خلال فعالية مجالس الادارة، والتزام البنوك محل الدراسة بمستوى عالي من الافصاح والشفافية والتزامها بتعزيز انظمة الرقابة والتدقيق، ونظام ادارة المخاطر.

الخاتمة

تعتبر مبادئ الحوكمة من اهم الميكانيزمات التي تسمح بتحسين الاداء المالي وبشكل فعال في البنوك، فهي بمثابة مراجع يعتمد عليها للحفاظ على سلامة الاداء المالي للبنك، كما انها تسمح بضمان التطبيق السليم والرشيد للحوكمة البنكية، ومن خلال بحثنا هذا تناولنا ثلاثة فصول، الفصل الاول خصصناه للتعريف بالحوكمة البنكية واهم المبادئ التي جاءت بها لجنة بازل في سبيل تحقيق الحوكمة الرشيدة، اما الفصل الثاني فقد خصصناه للتعريف بالأداء المالي وابراز علاقته بمبادئ الحوكمة، اما الفصل الاخير فقد خصصناه للدراسة الميدانية المتعلقة بموضوع البحث والتي شملت عينة من الوكالات البنكية العمومية الجزائرية لولاية جيجل.

ولقد حاولنا من خلال هذه الدراسة بتحليل وتقييم دور تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية/ وكلات جيجل، وهذا وفقا لآراء افراد عينة الدراسة بالاعتماد على اداة الدراسة والمتمثلة في الاستبانة وفي الاخير قمنا باستخلاص النتائج.

اولا: نتائج الدراسة: من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية التي قمنا بها تم التوصل الى النتائج التالية:

1- **نتائج الدراسة النظرية:** تتمثل اهم هذه النتائج فيما يلي:

- تعرف الحوكمة على انها مجموعة من القواعد والقوانين والمعايير التي تحكم في عمل الادارة وتضبط العلاقة بين البنوك واصحاب المصالح.

- يتطلب التطبيق السليم للحوكمة البنكية وجود اطراف داخلية وخارجية وتتمثل الاطراف الداخلية في المساهمين، مجلس الادارة، الادارة التنفيذية، المراجعين الداخليين والاطراف الخارجية في المراجعين الخارجيين، الاطار القانوني والتنظيمي والرقابي، العامة.

- تعتبر مبادئ منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية ومبادئ لجنة بازل بمثابة النموذج الاساسي الذي تعتمد عليها البنوك والمؤسسات المالية من اجل الوصول الى مستويات ذات كفاءة عالية.
- يعتبر الاداء المالي مؤشر يعكس كفاءة وفعالية البنك.
- تقييم الاداء يعد من افضل العمليات التي تسمح بقياس النتائج والحكم على الوضعية المالية في البنوك.
- توجد مؤشرات مالية مختلفة تستخدم في عملية تقييم الاداء اهمها: مؤشر الربحية، مؤشر السيولة.
- تعد المؤشرات والنسب المالية من اهم الاسس التي تقوم عليها عملية تقييم الاداء المالي، والتي تسمح بقياس الاداء المالي بالشكل السليم.
- يستفيد عدة اطراف من عملية تقييم الاداء المالي منها: ادارة البنك، المساهمين.

- توجد علاقة تكاملية بين تطبيق مبادئ الحوكمة والاداء المالي، بحيث يتأثر هذا الاخير بشكل ايجابي عند التطبيق السليم والفعال لمبادئ الحوكمة.

- يساهم التطبيق الفعال لمسؤوليات مجالس الادارة في تحسين الاداء المالي في البنوك والمؤسسات المالية.

- يساهم التطبيق الامثل للإفصاح والشفافية في تحسين الاداء المالي في البنوك والمؤسسات المالية.

- يساهم التطبيق الفعال لأنظمة الرقابة والتدقيق في تحسين الاداء المالي في البنوك والمؤسسات المالية.

- يساهم التطبيق الفعال لإدارة المخاطر في تحسين الاداء المالي في البنوك والمؤسسات المالية.

2- نتائج الدراسة الميدانية:

تتمثل اهم هذه النتائج فيما يلي:

- يرى افراد عينة الدراسة ان مجالس الادارة في البنوك العمومية الجزائرية يمتاز بالفعالية، بحيث يتم توظيف الاعضاء في البنوك العمومية الجزائرية وفقا للتأهيل العلمي والخبرة المهنية التي تمكنهم من السيطرة وضبط الامور المتعلقة بالعمل، كما يشترط ان يكون اعضاء مجالس الادارة في البنوك العمومية الجزائرية ذو سمعة حسنة ويتمتعون بالسلوكيات والاخلاقيات المهنية وامتثال للأوامر والقوانين الموضوعة في اللوائح والقوائم التي تعمل على تسيير وتسهيل مختلف أنشطة البنوك.

- يرى افراد عينة الدراسة ان مستوى التزام البنوك العمومية الجزائرية بالإفصاح والشفافية مرتفع، بحيث تقوم البنوك العمومية الجزائرية بالإفصاح عن اهدافها وخططها المستقبلية وعن كافة التقارير المالية المتعلقة بالأداء المالي والتي تخضع للمعايير المحاسبية والمالية الدولية، وذلك من خلال المواقع الالكترونية التي تسمح لجميع المتعاملين الاطلاع عليها.

- يرى افراد عينة الدراسة ان انظمة الرقابة والتدقيق في البنوك العمومية الجزائرية تتميز بالفعالية، حيث تتوفر البنوك على لجنة المراجعة الداخلية التي تقوم بتقديم تقارير دورية لمجالس الادارة، ولجنة مراجعة خارجية التي تعمل على تأكيد المعلومات والكشف عن التلاعبات والاخطاء، ويشترط على الموظفين في لجنة المراجعة ان يتصفوا بالاستقلالية والنزاهة والالتزام بالقوانين والاجراءات التي تضبط المراجعة.

- يرى افراد عينة الدراسة ان نظام ادارة المخاطر في البنوك العمومية الجزائرية يتميز بالفعالية، حيث تضمن البنوك العمومية الجزائرية وجود لجنة ادارة المخاطر التي تمتاز بالاستقلالية والتي تعمل على متابعة المخاطر التي تواجهها وتقديم تقارير دورية لمجلس الادارة حول تلك المخاطر من اجل ادارتها والتحكم والسيطرة عليها.

- يرى افراد عينة الدراسة ان مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة يؤثر على الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية بدرجة مرتفعة حيث:

* توجد علاقة موجبة ومعنوية تربط بين دور تطبيق مبادئ الحوكمة المتعلقة بمجالس الادارة ومستوى الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية، وهذا راجع الى الدور الكبير الذي تلعبه مجالس الادارة من خلال اداء مهامه بكفاءة وفعالية مما يسمح بتحسين الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية.

* توجد علاقة موجبة ومعنوية تربط بين دور تطبيق مبادئ الحوكمة المتعلقة بالإفصاح والشفافية ومستوى الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية، بحيث تساهم عملية الافصاح عن مختلف المعلومات والتقارير السنوية في المواقع الالكترونية برفع مستوى الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية.

*توجد علاقة موجبة ومعنوية تربط بين دور تطبيق مبادئ الحوكمة المتعلقة بالرقابة والتدقيق في البنوك العمومية الجزائرية، من خلال لجنة المراجعة التي تعمل على التأكد من صحة وسلامة المعلومات والتقارير المالية، مما يسمح بتحسين الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية.

* توجد علاقة موجبة ومعنوية تربط بين دور تطبيق مبادئ الحوكمة المتعلقة بإدارة المخاطر في البنوك العمومية الجزائرية، من خلال توفر لجنة مستقلة تتولى مهمة التحكم وادارة المخاطر والسيطرة عليها بفعالية، هذا ما يساعد على ضبط مستوى الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية.

ثانيا: التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة يمكننا وضع التوصيات التالية:

– ضرورة دعم تفعيل تطبيق مبادئ الحوكمة وفقا للمتطلبات الدولية.

– ضرورة انشاء لجان داخلية في البنوك تعنى بمتابعة الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة وفقا للمتطلبات الدولية في البنوك العمومية: لجنة ادارة المخاطر، لجنة المراجعة...الخ.

– ضرورة اعداد مواثيق الحوكمة المحلية مع الزامية التطبيق في البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

– ضرورة اجراء التكوين للموظفين بأفضل الممارسات في البنوك والمؤسسات المالية.

– ضرورة اعداد مواثيق لأخلاقيات المهنية والحوكمة المهنية والحوكمة وانشاء لجان لتطبيق هذه الاخلاق.

– ضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية سواء في القطاع الخاص او العام، لضمان تحسين التنمية المستدامة.

– يستحسن توعية العاملين بمدى اهمية الحوكمة داخل البنوك والمؤسسات المالية واثرها الايجابي في تحسين ادائها المالي.

– ضرورة توفير الاطار القانوني الذي يمثل البيئة المناسبة لتطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية.

– يستحسن زيادة وتكثيف الدراسات والبحوث حول الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية.

ثالثا: آفاق الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تبين لنا اهمية مبادئ الحوكمة ودورها في تحسين الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية، وهناك العديد من المنظمات المحلية والدولية التي تحث على اهمية تبني مبادئ الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية، كما ان هناك افاق للدراسة تتمثل اهمها فيما يلي:

- دور تبني مبادئ الحوكمة في تفعيل الركيزة الاخلاقية والسلوكية في البنوك.
- دور ادارة المخاطر في تفعيل الاداء المالي في البنوك.
- دور الحوكمة في الحد من الفساد المالي والاداري في البنوك.

قائمة المراجع

اولا: المراجع باللغة العربية

الكتب:

1- البنوان اسعد احمد، **حوكمة الشركات**، مكتبة الافاق للنشر والتوزيع، الكويت، 2011.

2- الخطيب سمير، **قياس وادارة المخاطر بالبنوك**، منشاة المعارف للنشر والتوزيع، مصر، 2005.

3- الراشدي سعيد علي ، **الادارة بالشفافية**، الطبعة الاولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2005.

4- الربيعي حاكم حسين وراضي حمد عبد الحسين، **حوكمة لبنوك واثرها في الاداء والمخاطرة**، الطبعة الاولى، دار البازوري العلمية، الاردن، 2011.

5- السيد محمد، **المراجعة والرقابة المالية**، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، مصر، 2008.

6- الشمري صادق راشد، **استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية واثرها في الاداء المالي للمصارف**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

7- الشوملي سهير ابراهيم ، **حوكمة الشركات**، الطبعة الاولى، دار الاعصار العلمي، الاردن، 2019.

8- الكافي مصطفى يوسف، **الازمة المالية الاقتصادية وحوكمة الشركات**، الطبعة الاولى، مكتبة المجتمع العربي، الاردن، 2013.

9- المرسي جمال الدين واللحلح احمد عبد الله، **الادارة المالية(مدخل اتخاذ القرارات)**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2006.

10- جمعة السيد فرحات ، **الاداء المالي لمنظمات العمال**، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 2000.

11- فلاح حسن الحسين ومؤيد عبد الرحمن الدوري، **ادارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2006.

12- حماد طارق عبد العال، **حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات، شركات قطاع عام وخاص ومصارف)**، الدار الجامعية، مصر، 2007-2008.

13- حماد طارق عبد العالي، **حوكمة الشركات (المفاهيم _المبادئ _التجارب _تطبيقات الحوكمة في المصارف)**، الدار الجامعية، مصر، 2005.

14- خلف الله الوردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الاولى، دار الوراق [1]سيد محمد جاد الرب، **مؤشرات ومعايير قياس وتقييم الاداء**، مصر، 2009.

15- ديرب محمد ، **الرقابة الادارية**، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000للنشر والتوزيع، الاردن، 2006.

16- زغيب مليكة وبوشنقير ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر،2010.

17- صلاح احسن، **الرقابة على اعمال البنوك ومنظمات الاعمال**، دار الكتاب الحديث، مصر، 2011.

18- صبحي ادريس وائل محمد والغالبي طاهر محسن منصور، **سلسلة ادارة الاداء الاستراتيجي اساسيات**

19- طالب علاء فرحان شيحان ايمان، **الحوكمة المؤسسية والاداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2011.

20- عبدالمطلب عبدالحميد، **الاصلاح المصرفي ومقررات لجنة بازل**، الدار الجامعية، مصر، 2013.

الاداء وبطاقة التقييم المتوازن، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، 2009.

21- عدون ناصر دادي، **تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي)**، دار المحمدية العامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999.

22- عزمي سلام اسامة وشقيري نوري موسى، **ادارة المخاطر والتامين**، الطبعة ا لأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،2007.

23- غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

24- كافي مصطفى يوسف و حمودة سمير احمد واخرون، **المفاهيم الادارية الحديثة (مبادئ الادارة)**، الطبعة الاولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2013.

25- مروه احمد، **الازمة المالية العالمية والافاق المستقبلية**، الطبعة الاولى، مكتبة المجمع العربي، الاردن، 2011.

26- محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي**، الدار الجامعية، مصر، 2006.

27- محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ودور اعضاء مجالس الادارة والمديرين التنفيذيين**، الدار الجامعة، مصر، 2008.

28- مسلم علي عبد الهادي، **تحليل وتصميم المنظمات**، الدار الجامعية، مصر، 2002.

29- نصر حمود مزنان فهد، **اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية**، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

المذكرات:

1- الحجايا كريم صياح وخالد عبد الخطيبات، **رقابة مجلس الادارة واثره على الاداء المالي للشركات، دراسة تطبيقية للشركات الصناعية الاردنية**، اطروحة دكتوراه، علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة مؤتة، الاردن،2013.

2- بوجميعة عمر، **تقييم الاداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الاسلامية**، مذكرة الماجيستير، علوم التسيير، تخصص ادارة مالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2014.

3- بورمة هشام، **الحوكمة المؤسساتية وتطبيقها في البنوك الاسلامية دراسة عينة من البنوك الاسلامية**، اطروحة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوضياف مسيلة، الجزائر،2017.

4- جلاب محمد، **حوكمة الشركات في المنظومة المصرفية ضمن التحولات الاقتصادية العالمية**، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، تخصص ادارة اعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010.

5- حجاج نفيسة، **اثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الاداء المالي**، اطروحة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، 2017.

6- شباح حمزة، **تطبيق مبدا التدفقات النقدية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة الماجيستير، علوم التسيير، ،تخصص ادارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2013.

7- مجيلي خليصة، **دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات في ظل بيئة الاعمال الجزائرية**، اطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة مالية وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018.

8- نوي فاطمة الزهرة، **اثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين اداء البنوك الجزائرية**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.

المجلات:

1- ابراهيم عبد الناصر نور وبركة محمد ناصر، **اثر الافصاح المالي وغير المالي على اداء البنوك التجارية الاردنية المدرجة في بورصة عمان**، مجلة البقاء للبحوث والدراسات ،المجلد 22، العدد 01،عمان، 2019.

2- بن ثابت علال وعامري محمد الطاهر، **واقع الحوكمة المصرفية في الجزائر**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة،المجلد02، العدد02، جامعة الاغواط، الجزائر، 2018.

3- بولحية الطيب وبوجميعة عمر واخرون، **العولمة واقتصاديات شمال افريقيا**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، العدد 14، الجزائر، 2016.

4- جميل سنان زهير محمد وسعيد سوسن احمد، **تقييم اداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار**، مجلة تنمية الرافدين، العدد 85، العراق،2007.

5- حبار عبد الرزاق، **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 05، العدد07، جامعة الشلف، الجزائر،2009.

6- زيدان محمد، **اهمية ارساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة الى البنوك العمومية الجزائرية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 09، جامعة الشلف، الجزائر، 2009.

7- سدرة انيسة، **حوكمة البنوك الجزائرية في ظل التطورات المالية العالمية الراهنة(2008)**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد04،جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013.

8- سدرة امينة وميهوب مسعود، **تقييم اداء البنوك التجارية باستخدام النسب المالية**، مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، المجلد04، العدد2، 2020.

9- طهراوي اسماء وبن حبيب عبد الرزاق، **ادارة المخاطر في الصرفة الاسلامية في ظل معايير بازل**، دراسات اقتصادية اسلامية، المجلد01، العدد19،2013.

10- قيرة عمر، **محاضرات موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس مقياس حوكمة الشركات**، تخصص ادارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2019.

11- لخضر اوصيف، **دور حوكمة الشركات في معالجة مشاكل نظرية الوكالة**، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، العدد14، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018.

12- نوري بتول محمد وعلي خلف سليمان، **حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل الوكالة**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 02، العدد02، جامعة المستنصرية، العراق، 2011.

الملتقيات:

1- بن الطاهر حسين وبوقلاعة محمد، **دراسة اثر حوكمة الشركات على الشفافية والافصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري"**، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012.

2- بوخمخم عبد الفتاح، **نظريات الفكر الاداري تطور وتباين ام تنوع وتكامل**، المؤتمر العلمي الدولي، عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، لبنان، 2012.

3- شريقي عمر، **دور واهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي**، مداخلة في اطار الملتقى العلمي الدولي بعنوان الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة المالية، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر،2013.

4- مداس حبيبة واسماء عدائكة، **دور البنك المركزي في ارساء وتعزيز الحوكمة داخل الجهاز المصرفي**، ورقة علمية ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013.

القوانين والانظمة:

1- القانون رقم11-08 المؤرخ 28 نوفمبر 2011 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، بنك الجزائر، 2020.

2- النظام رقم92-05 المؤرخ في 07 فيفري 1993 المتعلق بتعيين تركيبة اعضاء مجالس الادارة في البنوك العمومية والذي يشترط ان يكون الموظفين مؤهلين لتأدية مهامهم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد08، الصادرة بتاريخ 07 فيفري 1993.

التقارير:

1- بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2018، الجزائر، 2019.

المواقع الالكترونية:

1-www.wikipedia.com

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

Livre:

1-Bernard collasse, **Encyclopédies de contabilitté control de gestion et Audit Ed économie,** paris, 2000.

2- khamakhem Abdellatif, **La dynamique du control de gestion**, 2em Edition, Bordas édition, paris, 1976.

Thèse:

1- Debla Fateh**, Gouvemance d'entreprise et gestion de l'immatériel dans les entreprises privatisées en Algérie: exemple des ressources immaine , revue des recherches économique et managériales**, faculté des sciences économique et gestion, université Mohamed Khi der, Biskra, 2007.

2- Hervé Alexander et Mathieu paquerot, **Efficacité des structures de contrôle et enracinement des dirigeants**, Finance contrôle stratégie, Volume 03, N° 02, juin 2000.

3- Sany jost, **La théorie des couts de transaction de williamson et la surveillance des banque dans l'UE,** institut européen de université de Genève, 2004.

Articles et revues:

1- Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, **Renforcement de la gouvernance d'entreprise dans les établissements bancaires,** Banque des règlements internationaux, 2006.
2- cuermaz Aida, **Enracinement des dirigeants: cas de la Tunisie,** HAL archive ouverts, France, 2006.

3- gharbi Héla, **vers une nouvelle typologie de l'enracinement des dirigeants**, 13éme conférence de l'AIMS, normandie-valléde seine, 2-4 juin 2004..

4- International finance corporation (IFC),**Advanced Methodology for Financial Institutions compensation committee charter assessment tool**,2006.

5- Organisation for Economic co-operation and Development (OECD), **Principles and Annotations on Corporate Governance**, France , 2004.

6- pige Bénoit, **Enracinement et richesse des actionnaires**, finance contrôle stratégie, volume 01, N°03, France, 1998.

الملاحق

الملحق رقم (01): الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحى – جيجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

تخصص: ادارة مالية

السنة: الثانية ماستر

استبيان حول دراسة: "دور الحوكمة في تحسين الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية ".

السلام عليكم ورحمة الله و بركاته.

الاخ الكريم, الاخت الكريمة ....

في إطار اعدادنا لمذكرة الماستر بعنوان "**دور الحوكمة في تحسين الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية** "نرجو من سيادتكم ابداء رايكم في عبارات الاستمارة.

وشكراً لكم على حسن تعاونكم معنا.

الطالبتين: – بوجنانة انفال

– بولعروق حكيمة

ملاحظة: الاجابة تكون بوضع علامة (x) في الخانة المناسبة.

البيانات الشخصية والوظيفة:

1- **الجنس:** ☐ ذكر ☐ انثى

2- العمر: ☐ من 20 الى 30 سنة ☐ من 31 الى 40 ☐ اكثر من 40 سنة

3- المستوى العلمي: ☐ثانوي ☐ ليسانس

☐ ماستر ☐ مستوى اخر

4- الخبرة: ☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 الى 10 سنوات

☐ من 11 الى 15 سنة ☐ من 16الى 20 سنة

☐ من 21 الى 25 سنة ☐ اكثر من 25 سنة

5- **المسمى الوظيفي:**.....

6- **اسم البنك الذي تعمل به:**.....

المحور الأول: مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة البنكية، وفقاً لمعايير لجنة بازل 2006، في البنوك العمومية الجزائرية.

البعد الاول: المبادئ المتعلقة بمجالس الادارة						
رقم العبارة	في رأيك، هل تتوفر المتطلبات الدولية للحوكمة الصادرة عن لجنة بازل في اعضاء مجالس الادارة للبنوك العمومية الجزائرية؟	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق اطلاقاً
01	يتم تعيين اعضاء مجالس الادارة في البنوك العمومية الجزائرية وفقاً لكفاءتهم المهنية.					
02	يتم اختيار اعضاء مجالس الادارة للبنوك العمومية الجزائرية وفقاً لتخصصهم العلمي، بحيث تكون لهم دراية كافية بالمجال المالي.					
03	تضع مجالس الادارة للبنوك العمومية الجزائرية السياسات والاجراءات التي تضمن احترام البنوك للأنظمة واللوائح.					
04	تضم مجالس الادارة للبنوك العمومية الجزائرية تركيبة متوازنة من الاعضاء التنفيذين والغير تنفيذيين.					
06	تقوم مجالس الادارة بتشكيل لجان المتكونة من لجان المراجعة لجان المكافآت لجان ادارة المخاطر التي تضمن سير اعمال البنوك بشكل امن وسليم وفعال					
07	يتمتع جميع اعضاء مجالس الادارة للبنوك العمومية الجزائرية بالسيرة الحسنة، ولم يسبق لهم ان تسببوا في الحاق اضرار وخسائر جسيمة بالبنوك.					

البعد الثاني: المبادئ المتعلقة بالإفصاح والشفافية						
رقم العبارة	في رأيك، هل تلتزم البنوك العمومية الجزائرية بمتطلبات الحوكمة للجنة بازل و المتعلقة بالإفصاح والشفافية.	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق اطلاقاً
01	يتم نشر التقارير المالية المتعلقة بالبنوك العمومية الجزائرية في نهاية كل سنة.					
02	الافصاح عن المعلومات داخل البنوك العمومية الجزائرية يخضع للمعايير المحاسبية والمالية الدولية.					
03	تقوم البنوك العمومية الجزائرية بالإفصاح عن كافة المعلومات الهامة عن مختلف العمليات والأنشطة.					
04	تقوم البنوك العمومية الجزائرية بالإفصاح عن المعلومات من خلال الموقع الالكتروني للبنوك مما يضمن لكافة الاطراف ذات المصلحة الاطلاع عليها.					
05	الافصاح عن التقارير السنوية يعكس الممارسة الجيدة للحوكمة على مستوى البنوك العمومية الجزائرية .					
06	تتميز المعلومات الواردة في القوائم بقدرتها على التغذية العكسية.					

البعد الثالث: المبادئ المتعلقة بالرقابة والتدقيق						
رقم العبارة	في رأيك، هل تلتزم البنوك العمومية الجزائرية بمتطلبات لجنة بازل والمتعلقة بالتدقيق والرقابة؟	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق اطلاقاً
01	توجد مصالح في اللجان المعنية بالرقابة الداخلية للبنوك العمومية الجزائرية.					
02	توجد لجنة مراجعة داخل البنوك العمومية الجزائرية.					
03	تتكون لجنة المراجعة من اعضاء تنفيذيين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.					
04	تتميز لجان المراجعة الخارجية بالمهارات والكفاءات تمكنهم من اداء مهامهم.					
05	تقوم لجان المراجعة الداخلية بتقديم تقارير دورية لمجالس الادارة عن مدى الالتزام بمبادئ الحوكمة.					
06	توجد قوانين واجراءات تضبط المراجعة الخارجية.					
07	ينبغي على المراجع الخارجي تأكيد المعلومات والتقارير المالية والكشف عن التلاعبات والاخطاء.					

البعد الرابع: المبادئ المتعلقة بالإدارة المخاطر						
رقم العبارة	في رأيك، هل تلتزم البنوك العمومية الجزائرية بمتطلبات الحوكمة للجنة بازل المتعلقة بإدارة المخاطر؟	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق اطلاقاً
01	تتعامل مجالس الادارة مع المخاطر الاستراتيجية كأحد مهامها الرئيسية.					
02	توجد في البنوك العمومية الجزائرية لجنة تقوم بإدارة المخاطر ومتابعتها.					
03	تتميز لجنة ادارة المخاطر في البنوك العمومية الجزائرية بالاستقلالية.					
04	البنوك العمومية الجزائرية تلتزم بمبادئ لجنة بازل لإدارة المخاطر.					
05	تقوم لجان ادارة المخاطر بتزويد مجالس الادرة بتقارير دورية حول المخاطر التي تواجهها البنوك.					

المحور الثاني: مستوى الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية

قياس الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية						
رقم العبارة	**في رأيك، هل تساهم المتطلبات الدولية للجنة بازل بتحسين الاداء المالي للبنوك العمومية الجزائرية"؟**	**موافق جداً**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق اطلاقاً**
01	البنوك العمومية الجزائرية تقوم بالاستغلال الامثل لمواردها المتاحة.					
02	تتميز كافة العمليات في البنوك العمومية الجزائرية بالفعالية.					
03	البنوك العمومية الجزائرية تتميز بفاعلية اتخاذ القرارات قصد تحقيق اهدافها.					
04	تتميز البنوك العمومية الجزائرية بانخفاض مخاطر السيولة والائتمان.					
05	تستخدم البنوك العمومية الجزائرية في عمليات اتخاد القرار النسب، المؤشرات المالية.					
06	تتميز البنوك العمومية الجزائرية بدرجة ثقة مرتفعة ما بين الادارة والعملاء.					
07	يتميز العمل في البنوك العمومية الجزائرية بعدم وجود انحرافات.					

الملحق رقم (02): قائمة الأساتذة المحكمين للاستبانة

الرقم	الاسم و اللقب	الكلية
01	جمال قدام	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
02	مراد يونس	
03	ياسر عبد الرحمان	

الملحق رقم (03): الصدق البياني لأبعاد ومحاور الاستبانة

اولا: نتائج الصدق البنائي لأبعاد المحور الاول

Corrélations

		يتم تعيين اعضاء مجالس الادارة في البنوك العمومية الجزائرية وفقاً لكفاءتهم المهنية.	يتم اختيار اعضاء مجالس الادارة للبنوك العمومية الجزائرية وفقاً لتخصصهم العلمي، بحيث تكون لهم دراية كافية بالمجال المالي	تضع مجالس الادارة للبنوك العمومية الجزائرية السياسات و الاجراءات التي تضمن احترام البنوك للأنظمة واللوائح	تضم مجالس الادارة للبنوك العمومية الجزائرية تركيبة متوازنة من الاعضاء التنفيذين والغير تنفيذيين	تقوم مجالس الادارة بتشكيل لجان المتكونة من لجان المراجعة لجان المكافآت لجان ادارة المخاطر التي تضمن سير اعمال البنوك بشكل امن وسليم و فعال	يتمتع جميع اعضاء مجالس الادارة للبنوك العمومية الجزائرية بالسيرة الحسنة، ولم يسبق لهم ان تسببوا في الحاق اضرار و خسائر جسيمة بالبنوك	مجالس_الادارة
يتم تعيين اعضاء مجالس الادارة في البنوك العمومية الجزائرية وفقاً لكفاءتهم المهنية.	Corrélation de Pearson	1	,472**	,495**	,400*	,621**	,400*	,654**
	Sig. (bilatérale)		,006	,004	,023	,000	,023	,000
	N	32	32	32	32	32	32	32
يتم اختيار اعضاء مجالس الادارة للبنوك العمومية الجزائرية وفقاً لتخصصهم العلمي، بحيث تكون لهم دراية كافية بالمجال المالي	Corrélation de Pearson	,472**	1	,321	,220	,213	,416*	,516**
	Sig. (bilatérale)	,006		,074	,227	,241	,018	,003
	N	32	32	32	32	32	32	32
تضع مجالس الادارة للبنوك العمومية الجزائرية السياسات و الاجراءات التي تضمن احترام البنوك للأنظمة و اللوائح	Corrélation de Pearson	,495**	,321	1	,224	,715**	,438*	,375*
	Sig. (bilatérale)	,004	,074		,218	,000	,012	,035
	N	32	32	32	32	32	32	32
تضم مجالس الادارة للبنوك	Corrélation de Pearson	,400*	,220	,224	1	,379*	,313	,474**
	Sig. (bilatérale)	,023	,227	,218		,032	,081	,006

العمومية الجزائرية تركيبة متوازنة من الاعضاء التنفيذين و الغير تنفيذيين	N	32	32	32	32	32	32	32
تقوم مجالس الادارة بتشكيل لجان المتكونة من لجان المراجعة لجان المكافآت لجان ادارة المخاطر التي تضمن سير اعمال البنوك بشكل امن و سليم و فعال	Corrélation de Pearson	,621**	,213	,715**	,379*	1	,575**	,524**
	Sig. (bilatérale)	,000	,241	,000	,032		,001	,002
	N	32	32	32	32	32	32	32
يتمتع جميع اعضاء مجالس الادارة للبنوك العمومية الجزائرية بالسيرة الحسنة، ولم يسبق لهم ان تسببوا في الحاق اضرار و خسائر جسيمة بالبنوك	Corrélation de Pearson	,400*	,416*	,438*	,313	,575**	1	,515**
	Sig. (bilatérale)	,023	,018	,012	,081	,001		,003
	N	32	32	32	32	32	32	32
مجالس_الادارة	Corrélation de Pearson	,654**	,516**	,375*	,474**	,524**	,515**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,003	,035	,006	,002	,003	
	N	32	32	32	32	32	32	32

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

Corrélations

		يتم نشر التقارير المالية المتعلقة بالبنوك العمومية الجزائرية في نهاية كل سنة	الافصاح عن المعلومات داخل البنوك العمومية الجزائرية يخضع للمعايير المحاسبية و المالية الدولية.	تقوم البنوك العمومية الجزائرية بالإفصاح عن كافة المعلومات الهامة عن مختلف العمليات و الأنشطة.	تقوم البنوك العمومية الجزائرية بالإفصاح عن المعلومات من خلال الموقع الالكتروني للبنوك مما يضمن لكافة الاطراف ذات المصلحة الاطلاع عليها.	الافصاح عن التقارير السنوية يعكس الممارسة الجيدة للحوكمة على مستوى البنوك العمومية الجزائرية.	تتميز المعلومات الواردة في القوائم بقدرتها على التغذية العكسية	الافصاح _الشفافية
يتم نشر التقارير المالية المتعلقة بالبنوك العمومية الجزائرية فى نهاية كل سنة	Corrélation de Pearson	1	,321	,391*	,089	,123	,121	,574**
	Sig. (bilatérale)		,073	,027	,629	,502	,508	,001
	N	32	32	32	32	32	32	32
الافصاح عن المعلومات داخل البنوك العمومية الجزائرية يخضع للمعايير المحاسبية و المالية الدولية.	Corrélation de Pearson	,321	1	,313	,235	,547**	,247	,662**
	Sig. (bilatérale)	,073		,081	,196	,001	,173	,000
	N	32	32	32	32	32	32	32
تقوم البنوك العمومية الجزائرية بالإفصاح عن	Corrélation de Pearson	,391*	,313	1	,416*	,425*	,311	,732**
	Sig. (bilatérale)	,027	,081		,018	,015	,083	,000

كافة المعلومات الهامة عن مختلف العمليات و الأنشطة.	N	32	32	32	32	32	32	32
تقوم البنوك العمومية الجزائرية بالإفصاح عن المعلومات من خلال الموقع الالكتروني للبنوك مما يضمن لكافة الاطراف ذات المصلحة الاطلاع عليها.	Corrélation de Pearson	,089	,235	,416*	1	,323	,218	,559**
	Sig. (bilatérale)	,629	,196	,018		,071	,230	,001
	N	32	32	32	32	32	32	32
الافصاح عن التقارير السنوية يعكس الممارسة الجيدة للحوكمة على مستوى البنوك العمومية الجزائرية.	Corrélation de Pearson	,123	,547**	,425*	,323	1	,422*	,682**
	Sig. (bilatérale)	,502	,001	,015	,071		,016	,000
	N	32	32	32	32	32	32	32
تتميز المعلومات الواردة في القوائم بقدرتها على التغذية العكسية	Corrélation de Pearson	,121	,247	,311	,218	,422*	1	,501**
	Sig. (bilatérale)	,508	,173	,083	,230	,016		,004
	N	32	32	32	32	32	32	32
الافصاح_ الشفافية	Corrélation de Pearson	,574**	,662**	,732**	,559**	,682**	,501**	1
	Sig. (bilatérale)	,001	,000	,000	,001	,000	,004	
	N	32	32	32	32	32	32	32

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		توجد مصالح في اللجان المعنية بالرقابة الداخلية للبنوك العمومية الجزائرية.	توجد لجنة مراجعة داخل البنوك العمومية الجزائرية.	تتكون لجنة المراجعة من اعضاء تنفيذيين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين.	تتميز لجان المراجعة الخارجية بالمهارات و الكفاءات تمكنهم من اداء مهامهم.	تقوم لجان المراجعة الداخلية بتقديم تقارير دورية لمجالس الادارة عن مدى الالتزام بمبادئ الحوكمة.	توجد قوانين و اجراءات تضبط المراجعة الخارجية.	ينبغي على المراجع الخارجي تأكيد المعلومات و التقارير المالية و الكشف عن التلاعبات و الاخطاء	الرقابة_ والتدقيق
توجد مصالح في اللجان المعنية بالرقابة الداخلية للبنوك العمومية الجزائرية.	Corrélation de Pearson	1	,520**	,339	,468**	,558**	,567**	,387*	,558**
	Sig. (bilatérale)		,002	,058	,007	,001	,001	,029	,001
	N	32	32	32	32	32	32	32	32
توجد لجنة مراجعة داخل البنوك العمومية الجزائرية.	Corrélation de Pearson	,520**	1	,533**	,473**	,564**	,527**	,130	,566**
	Sig. (bilatérale)	,002		,002	,006	,001	,002	,479	,001
	N	32	32	32	32	32	32	32	32
تتكون لجنة المراجعة من اعضاء تنفيذيين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين.	Corrélation de Pearson	,339	,533**	1	,140	,166	-,029	,180	,394*
	Sig. (bilatérale)	,058	,002		,446	,363	,877	,323	,026
	N	32	32	32	32	32	32	32	32
تتميز لجان المراجعة الخارجية بالمهارات و الكفاءات تمكنهم من اداء مهامهم.	Corrélation de Pearson	,468**	,473**	,140	1	,603**	,594**	,369*	,653**
	Sig. (bilatérale)	,007	,006	,446		,000	,000	,038	,000
	N	32	32	32	32	32	32	32	32
تقوم لجان المراجعة الداخلية بتقديم تقارير دورية	Corrélation de Pearson	,558**	,564**	,166	,603**	1	,708**	,007	,545**
	Sig. (bilatérale)	,001	,001	,363	,000		,000	,971	,001

لمجالس الادارة عن مدى الالتزام بمبادئ الحوكمة.	N	32	32	32	32	32	32	32	32
توجد قوانين و اجراءات تضبط المراجعة الخارجية.	Corrélation de Pearson	,567**	,527**	-,029	,594**	,708**	1	,265	,480**
	Sig. (bilatérale)	,001	,002	,877	,000	,000		,143	,005
	N	32	32	32	32	32	32	32	32
ينبغي على المراجع الخارجي تأكيد المعلومات و التقارير المالية و الكشف عن التلاعبات و الاخطاء	Corrélation de Pearson	,387*	,130	,180	,369*	,007	,265	1	,696**
	Sig. (bilatérale)	,029	,479	,323	,038	,971	,143		,000
	N	32	32	32	32	32	32	32	32
الرقابة_ والتدقيق	Corrélation de Pearson	,558**	,566**	,394*	,653**	,545**	,480**	,696**	1
	Sig. (bilatérale)	,001	,001	,026	,000	,001	,005	,000	
	N	32	32	32	32	32	32	32	32

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

Corrélations

		تتعامل مجالس الادارة مع المخاطر الاستراتيجية كأحد مهامها الرئيسية	توجد في البنوك العمومية الجزائرية لجنة تقوم بإدارة المخاطر و متابعتها	تتميز لجنة ادارة المخاطر في البنوك العمومية الجزائرية بالاستقلالية	البنوك العمومية الجزائرية تلتزم بمبادئ لجنة بازل لإدارة المخاطر	تقوم لجان ادارة المخاطر بتزويد مجالس الادرة بتقارير دورية حول المخاطر التي تواجهها البنوك.	ادارة _المخاطر
تتعامل مجالس الادارة مع المخاطر الاستراتيجية كأحد مهامها الرئيسية	Corrélation de Pearson	1	,396*	,526**	,614**	,519**	,802**
	Sig. (bilatérale)		,025	,002	,000	,002	,000
	N	32	32	32	32	32	32
توجد في البنوك العمومية الجزائرية لجنة تقوم بإدارة المخاطر و متابعتها	Corrélation de Pearson	,396*	1	,394*	,405*	,649**	,720**
	Sig. (bilatérale)	,025		,025	,021	,000	,000
	N	32	32	32	32	32	32
تتميز لجنة ادارة المخاطر في البنوك العمومية الجزائرية بالاستقلالية	Corrélation de Pearson	,526**	,394*	1	,380*	,404*	,711**
	Sig. (bilatérale)	,002	,025		,032	,022	,000
	N	32	32	32	32	32	32
البنوك العمومية الجزائرية تلتزم بمبادئ لجنة بازل لإدارة المخاطر	Corrélation de Pearson	,614**	,405*	,380*	1	,648**	,769**
	Sig. (bilatérale)	,000	,021	,032		,000	,000
	N	32	32	32	32	32	32
تقوم لجان ادارة المخاطر بتزويد مجالس الادرة بتقارير دورية حول المخاطر التي تواجهها البنوك.	Corrélation de Pearson	,519**	,649**	,404*	,648**	1	,829**
	Sig. (bilatérale)	,002	,000	,022	,000		,000
	N	32	32	32	32	32	32
ادارة_المخاطر	Corrélation de Pearson	,802**	,720**	,711**	,769**	,829**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	32	32	32	32	32	32

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

ثانيا: نتائج الصدق البنائي لأبعاد المحور الثاني

Corrélations

		البنوك العمومية الجزائرية تقوم بالاستغلال الامثل لمواردها المتاحة	تتميز كافة العمليات فى البنوك العمومية الجزائرية بالفعالية.	البنوك العمومية الجزائرية تتميز بفاعلية اتخاذ القرارات قصد تحقيق اهدافها	تتميز البنوك العمومية الجزائرية بانخفاض مخاطر السيولة و الائتمان	تستخدم البنوك العمومية الجزائرية في عمليات اتخاد القرار النسب، المؤشرات المالية	تتميز البنوك العمومية الجزائرية بدرجة ثقة مرتفعة ما بين الادارة و العملاء	يتميز العمل في البنوك العمومية الجزائرية بعدم وجود انحرافات	_الاداء المالي
البنوك العمومية الجزائرية تقوم بالاستغلال الامثل لمواردها المتاحة	Corrélation de Pearson	1	,658**	,788**	,586**	,513**	,404*	,420*	,812**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,003	,022	,017	,000
	N	32	32	32	32	32	32	32	32
تتميز كافة العمليات في البنوك العمومية الجزائرية بالفعالية.	Corrélation de Pearson	,658**	1	,723**	,443*	,452**	,523**	,467**	,787**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,011	,009	,002	,007	,000
	N	32	32	32	32	32	32	32	32
البنوك العمومية الجزائرية تتميز بفاعلية اتخاذ القرارات قصد تحقيق اهدافها	Corrélation de Pearson	,788**	,723**	1	,490**	,571**	,654**	,550**	,857**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,004	,001	,000	,001	,000
	N	32	32	32	32	32	32	32	32
تتميز البنوك العمومية الجزائرية بانخفاض مخاطر السيولة و الائتمان	Corrélation de Pearson	,586**	,443*	,490**	1	,305	,217	,340	,738**
	Sig. (bilatérale)	,000	,011	,004		,089	,232	,057	,000
	N	32	32	32	32	32	32	32	32
تستخدم البنوك العمومية الجزائرية في عمليات اتخاد القرار النسب، المؤشرات المالية	Corrélation de Pearson	,513**	,452**	,571**	,305	1	,397*	,436*	,559**
	Sig. (bilatérale)	,003	,009	,001	,089		,025	,013	,001
	N	32	32	32	32	32	32	32	32
تتميز البنوك العمومية الجزائرية بدرجة	Corrélation de Pearson	,404*	,523**	,654**	,217	,397*	1	,663**	,645**

ثقة مرتفعة ما بين الادارة و العملاء	Sig. (bilatérale)	,022	,002	,000	,232	,025		,000	,000
	N	32	32	32	32	32	32	32	32
يتميز العمل في البنوك العمومية الجزائرية بعدم وجود انحرافات	Corrélation de Pearson	,420*	,467**	,550**	,340	,436*	,663**	1	,608**
	Sig. (bilatérale)	,017	,007	,001	,057	,013	,000		,000
	N	32	32	32	32	32	32	32	32
الاداء_المالي	Corrélation de Pearson	,812**	,787**	,857**	,738**	,559**	,645**	,608**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,001	,000	,000	
	N	32	32	32	32	32	32	32	32

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

ثالثا: نتائج الصدق البنائي بين المحاور والابعاد

Corrélations

		مجالس_الادارة	الافصاح_الشفافية	الرقابة_والتدقيق	ادارة_المخاطر	المبادئ
مجالس_الادارة	Corrélation de Pearson	1	,419*	,434*	,274	,711**
	Sig. (bilatérale)		,017	,013	,129	,000
	N	32	32	32	32	32
الافصاح_الشفافية	Corrélation de Pearson	,419*	1	,393*	,206	,723**
	Sig. (bilatérale)	,017		,026	,258	,000
	N	32	32	32	32	32
الرقابة_والتدقيق	Corrélation de Pearson	,434*	,393*	1	,421*	,710**
	Sig. (bilatérale)	,013	,026		,016	,000
	N	32	32	32	32	32
ادارة_المخاطر	Corrélation de Pearson	,274	,206	,421*	1	,713**
	Sig. (bilatérale)	,129	,258	,016		,000
	N	32	32	32	32	32
المبادئ	Corrélation de Pearson	,711**	,723**	,710**	,713**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	
	N	32	32	32	32	32

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		الاداء_المالي	المبادئ
الاداء_المالي	Corrélation de Pearson	1	,679**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	32	32
المبادئ	Corrélation de Pearson	,679**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	32	32

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الملحق رقم (04): نتائج معامل الفا كرونباخ

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,911	31

الملحق رقم (05): نتائج توزيع افراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية

Statistiques descriptives

	N	Plage	Moyenne	Ecart type
الجنس	32	1	1,41	,499
N valide (liste)	32			

Statistiques descriptives

	N	Plage	Moyenne	Ecart type
العمر	32	2	2,47	,761
N valide (liste)	32			

Statistiques descriptives

	N	Plage	Moyenne	Ecart type
المستوى	32	3	2,16	,808
N valide (liste)	32			

Statistiques descriptives

	N	Plage	Moyenne	Ecart type
الخبرة	32	5	3,72	1,836
N valide (liste)	32			

Statistiques descriptives

	N	Plage	Moyenne	Ecart type
الوظيفة	32	2	2,13	,751
N valide (liste)	32			

الملحق رقم (06):نتائج اجابات افراد عينة الدراسة

Statistiques descriptives

	N	Plage	Moyenne	Ecart type
يتم تعيين اعضاء مجالس الادارة في البنوك العمومية الجزائرية وفقاً لكفاءتهم المهنية.	32	3	3,87	,907
يتم اختيار اعضاء مجالس الادارة للبنوك العمومية الجزائرية وفقاً لتخصصهم العلمي، بحيث تكون لهم دراية كافية بالمجال المالي	32	4	3,81	,998
تضع مجالس الادارة للبنوك العمومية الجزائرية السياسات و الاجراءات التي تضمن احترام البنوك للأنظمة و اللوائح	32	3	3,81	,592
تضم مجالس الادارة للبنوك العمومية الجزائرية تركيبة متوازنة من الاعضاء التنفيذين و الغير تنفيذيين	32	2	3,34	,745
تقوم مجالس الادارة بتشكيل لجان المتكونة من لجان المراجعة لجان المكافآت لجان ادارة المخاطر التي تضمن سير اعمال البنوك بشكل امن و سليم و فعال	32	3	3,84	,767
يتمتع جميع اعضاء مجالس الادارة للبنوك العمومية الجزائرية بالسيرة الحسنة، ولم يسبق لهم ان تسببوا في الحاق اضرار و خسائر جسيمة بالبنوك	32	2	3,50	,622
N valide (liste)	32			

Statistiques descriptives

	N	Plage	Moyenne	Ecart type
يتم نشر التقارير المالية المتعلقة بالبنوك العمومية الجزائرية في نهاية كل سنة	32	3	3,91	,856
الافصاح عن المعلومات داخل البنوك العمومية الجزائرية يخضع للمعايير المحاسبية و المالية الدولية.	32	3	3,84	,767
تقوم البنوك العمومية الجزائرية بالإفصاح عن كافة المعلومات الهامة عن مختلف العمليات و الأنشطة.	32	4	3,06	,982
تقوم البنوك العمومية الجزائرية بالإفصاح عن المعلومات من خلال الموقع الالكتروني للبنوك مما يضمن لكافة الاطراف ذات المصلحة الاطلاع عليها.	32	3	3,12	1,008
الافصاح عن التقارير السنوية يعكس الممارسة الجيدة للحوكمة على مستوى البنوك العمومية الجزائرية.	32	3	3,44	1,014
تتميز المعلومات الواردة في القوائم بقدرتها على التغذية العكسية	32	3	3,38	,660
N valide (liste)	32			

Statistiques descriptives

	N	Plage	Moyenne	Ecart type
توجد مصالح في اللجان المعنية بالرقابة الداخلية للبنوك العمومية الجزائرية.	32	1	4,09	,296
توجد لجنة مراجعة داخل البنوك العمومية الجزائرية.	32	3	3,87	,707
تتكون لجنة المراجعة من اعضاء تنفيذيين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين.	32	3	3,66	,653
تتميز لجان المراجعة الخارجية بالمهارات و الكفاءات تمكنهم من اداء مهامهم.	32	3	3,84	,808
تقوم لجان المراجعة الداخلية بتقديم تقارير دورية لمجالس الادارة عن مدى الالتزام بمبادئ الحوكمة.	32	3	3,84	,677
توجد قوانين و اجراءات تضبط المراجعة الخارجية.	32	3	3,97	,595
ينبغي على المراجع الخارجي تأكيد المعلومات و التقارير المالية و الكشف عن التلاعبات و الاخطاء	32	2	4,22	,659
N valide (liste)	32			

Statistiques descriptives

	N	Plage	Moyenne	Ecart type
تتعامل مجالس الادارة مع المخاطر الاستراتيجية كأحد مهامها الرئيسية	32	3	3,97	,782
توجد في البنوك العمومية الجزائرية لجنة تقوم بإدارة المخاطر و متابعتها	32	3	4,19	,644
تتميز لجنة ادارة المخاطر في البنوك العمومية الجزائرية بالاستقلالية	32	3	3,13	,793
البنوك العمومية الجزائرية تلتزم بمبادئ لجنة بازل لإدارة المخاطر	32	3	3,53	,842
تقوم لجان ادارة المخاطر بتزويد مجالس الادرة بتقارير دورية حول المخاطر التي تواجهها البنوك.	32	3	3,81	,780
N valide (liste)	32			

Statistiques descriptives

	N	Plage	Moyenne	Ecart type
البنوك العمومية الجزائرية تقوم بالاستغلال الامثل لمواردها المتاحة	32	3	3,50	1,047
تتميز كافة العمليات في البنوك العمومية الجزائرية بالفعالية.	32	3	3,22	1,099
البنوك العمومية الجزائرية تتميز بفاعلية اتخاذ القرارات قصد تحقيق اهدافها	32	4	3,44	1,134
تتميز البنوك العمومية الجزائرية بانخفاض مخاطر السيولة و الائتمان	32	3	3,53	1,077
تستخدم البنوك العمومية الجزائرية في عمليات اتخاذ القرار النسب، المؤشرات المالية	32	4	3,44	,840
تتميز البنوك العمومية الجزائرية بدرجة ثقة مرتفعة ما بين الادارة و العملاء	32	4	3,47	1,107
يتميز العمل في البنوك العمومية الجزائرية بعدم وجود انحرافات	32	4	3,00	,880
N valide (liste)	32			

الملحق رقم (07): نتائج اختبار صحة الفرضيات

- اختبار صحة الفرضية الفرعية الاولى

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,436[a]	,190	,163	,66227

a. Prédicteurs : (Constante), الادارة_مجالس

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	3,081	1	3,081	7,025	,013[b]
	de Student	13,158	30	,439		
	Total	16,239	31			

a. Variable dépendante : الاداء_المالي

b. Prédicteurs : (Constante), مجالس_الادارة

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,569	1,064		,535	,597
	الادارة_مجالس	,743	,280	,436	2,650	,013

a. Variable dépendante : الاداء_المالي

- اختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,503[a]	,253	,228	,63586

a. Prédicteurs : (Constante), الافصاح_الشفافية

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	4,110	1	4,110	10,165	,003[b]
	de Student	12,129	30	,404		
	Total	16,239	31			

a. Variable dépendante : الاداء_المالي

b. Prédicteurs : (Constante), الافصاح_الشفافية

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,037	,741		1,400	,172
	الشفافية_الافصاح	,673	,211	,503	3,188	,003

a. Variable dépendante : الاداء_المالي

-اختبار صحة الفرضية الفرعية الثالثة

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,504[a]	,254	,230	,63525

a. Prédicteurs : (Constante), الرقابة_والتدقيق

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	4,133	1	4,133	10,241	,003[b]
	de Student	12,106	30	,404		
	Total	16,239	31			

a. Variable dépendante : الاداء_المالي

b. Prédicteurs : (Constante), الرقابة_والتدقيق

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-1,376	1,487		-,925	,362
	والتدقيق_الرقابة	1,239	,387	,504	3,200	,003

a. Variable dépendante : الاداء_المالي

-اختبار صحة الفرضية الفرعية الرابعة

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,495[a]	,245	,220	,63920

a. Prédicteurs : (Constante), ادارة_المخاطر

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	3,982	1	3,982	9,745	,004[b]
	de Student	12,257	30	,409		
	Total	16,239	31			

a. Variable dépendante : الاداء_المالي

b. Prédicteurs : (Constante), ادارة_المخاطر

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,124	,728		1,543	,133
	ادارة_المخاطر	,605	,194	,495	3,122	,004

a. Variable dépendante : الاداء_المالي

- اختبار صحة الفرضية الرئيسية

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,679[a]	,461	,443	,54020

a. Prédicteurs : (Constante), المبادئ

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	7,485	1	7,485	25,649	,000[b]
	de Student	8,754	30	,292		
	Total	16,239	31			

a. Variable dépendante : الاداء_المالي

b. Prédicteurs : (Constante), المبادئ

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-2,115	1,087		-1,945	,061
	المبادئ	1,484	,293	,679	5,065	,000

a. Variable dépendante : المالي_الاداء

الملخص:

هدفنا من خلال بحثنا هذا الى دراسة وتحليل دور اليات الحوكمة البنكية وفقا لمبادئ لجنة بازل في تحسين الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية، وهذا من خلال دراسة وتحليل دور فعالية مجالس الادارة واليات الرقابة والتدقيق، الافصاح والشفافية وادارة المخاطر في تحسين الاداء المالي في البنوك العمومية، ومن اجل الوصول الى الهدف قمنا باستعمال مجموعة من الادوات، حيث استعملنا الاستبانة التي تم توزيعها على عينة من موظفي البنوك العمومية الجزائرية، وتم تحليل الاستبانة من خلال برنامج spss ومن خلال مجموعة من الادوات الاحصائية (معادلة الانحدار البسيط).

ومن اهم النتائج التي تم التوصل اليها من خلال هذه الدراسة ان مستويات تطبيق الحوكمة في الجزائر وفقا لمبادئ لجنة بازل كانت مرتفعة بالنسبة لكل من مجالس الادارة، الافصاح والشفافية، الرقابة والتدقيق وادارة المخاطر، كما انه يوجد دور كبير لتطبيق مبادئ الحوكمة البنكية بفعالية وهذا وفقا لمبادئ لجنة بازل ل2006 في تحسين الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية، كما انه يوجد دور لتفعيل الاليات الداخلية للحوكمة على غرار الافصاح والشفافية، الرقابة والتدقيق وادارة المخاطر، فعالية مجالس الادارة في تحسين الاداء المالي في البنوك العمومية الجزائرية وهذا وفقا لآراء افراد عينة الدراسة.

ومن اهم التوصيات التي اوردناها في هذه الدراسة، تفعيل مبادئ الحوكمة وفقا لمبادئ لجنة بازل وذلك من خلال تبني عدة مواثيق منها مواثيق الأخلاقيات المهنية، بالإضافة الى ضرورة انشاء لجان داخلية في البنوك تعنى بمتابعة الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة وفقا للمتطلبات الدولية في البنوك العمومية الجزائرية على غرار لجنة ادارة المخاطر، لجنة المراجعة.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة البنكية، لجنة بازل، البنوك العمومية، مجالس الادارة، الافصاح والشفافية، الرقابة والتدقيق، ادارة المخاطر، الاداء المالي.

Abstract:

Our aim through this research is to study and analyze the role of banking governance mechanisms in accordance with the principles of the Basel Committee in improving financial performance in Algerian public banks, and this is through studying and analyzing the role of the effectiveness of boards of directors, control and audit mechanisms, disclosure, transparency and risk management in improving financial performance in public banks. In order to reach the goal, we used a set of tools, where we used a questionnaire that was distributed to a sample of Algerian public bank employees, and the questionnaire was analyzed through the spss program and through a set of statistical tools (simple regression equation).

One of the most important results that was reached through this study is that the levels of governance application in Algeria in accordance with the principles of the Basel Committee were high for each of the boards of directors, disclosure and transparency, control and auditing and risk management, and there is a great role to apply the principles of banking governance effectively and this is in accordance with the principles of The Basel Committee for 2006 in improving the financial performance of Algerian public banks, and there is also a role to activate the internal mechanisms of governance such as disclosure and transparency, control, auditing and risk management, the effectiveness of boards of directors in improving financial performance in Algerian public banks, and this is according to the opinions of the study sample members.

Among the most important recommendations that we mentioned in this study, is to activate the principles of governance in accordance with the principles of the Basel Committee, through the adoption of several charters, including charters of professional ethics, in addition to the need to establish internal committees in banks concerned with following up the commitment to apply the principles of governance in accordance with international requirements in Algerian public banks Similar to the risk management committee, the audit committee.

Keywords: Banking governance, Basel Committee, public banks, boards of directors, disclosure and transparency, control and auditing, risk management, financial performance.